إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرضه المسائل النحوية

دراسة تحليلية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

اسم الطالب: **أحمد عاطف محمد كلاب**

التوقيع:

التاريخ: 2013/11/7

name:Student's

Signature:

Date:

الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرضه المسائل النحوية
دراسة تحليلية

AL – Jurjani's Method in Demonstrating Grammatical issues ,
An Analytical study

إعداد الطالب

أحمد عاطف محمد كلاب

إشراف

د . فوزي إبراهيم موسى أبو فياض

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في النحو العربي من كلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة

1434هـ – 2013 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم: ج س غ/35/ Ref

التاريخ: 2013/11/03 Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **أحمد عاطف محمد كلاب** لنيل درجة الماجستير في **كلية الآداب/ قسم اللغة العربية**، وموضوعها:

منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرضه المسائل النحوية دراسة تحليلية

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأحد 29 ذو الحجة 1434هـ، الموافق 2013/11/03م الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً ، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. فوزي إبراهيم أبو فياض	**مشرفاً ورئيساً**	....
أ.د. محمود محمد العامودي	**مناقشاً داخلياً**	....
د. أيمن رفيق حجي	**مناقشاً خارجيًا**	....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية الآداب/قسم اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي وللدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

ملخص بحث

يتناول هذا البحث الحديث عن " منهج عبد القاهر الجرجاني في عرضه المسائل النحوية دراسة نحوية وصفية في تراثه النحوي " حيث سيتم الحديث عن العالم الجليل عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة (٤٧١هـ) الذي يعد إماماً من أئمة البلاغة والنحو الذين شُهِدَ لهم بالفطنة والذكاء ، وهذه المسائل أضفاها عبد القاهر الجرجاني بمجهوداته النحوية البارعة وهي مليئة بالشرح والتفصيل ويستفيد منها الدارسون من خلال مؤلفاته النحوية وهي مثل دلائل الإعجاز ، والجمل في النحو ، و شرح الجمل في النحو ، والعوامل النحوية ، والمقتصِد في شرح الإيضاح .

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ، تناولت في المقدمة أسباب هذه الدراسة وأهميتها وأهم المشكلات التي واجهتني في البحث ، إضافة إلى المنهج العلمي المتبع والدراسات السابقة ، ثم انتقلت إلى الفصل الأول متحدثاً فيه عن حياة الإمام عبد القاهر الجرجاني وآثاره ، فقسمته إلى ثلاثة مباحث ، الأول : حياة الإمام عبد القاهر الجرجاني ، والثاني يشتمل على مؤلفاته النحوية ، والثالث يشتمل على جهوده في الدراسات البلاغية .

ثم تناولت في الفصل الثاني أهم المسائل النحوية عند عبد القاهر الجرجاني ، وقسمته إلى سبعة مباحث ، الأول : تعليق الكلم ، والثاني التقديم والتأخير ، والثالث الحذف والذكر ، والرابع الفروق في الخبر، والخامس الفروق في الحال، والسادس الفصل والوصل ، والسابع " إن " ومواقعها .

ثم وصلت إلى الفصل الثالث والأخير ، فبينتُ الأصول النحوية عند عبد القاهر الجرجاني ، وقسمته إلى ثلاثة مباحث ، الأول : القياس ، والثاني العامل ، والثالث التعليل.

وختمت البحث بخاتمة بينت فيها منهج عبد القاهر الجرجاني في مؤلفاته النحوية ، وأسلوبه في الاستدلال بالمسائل النحوية ، وأثر ذلك في طريقة استشهاده بالآيات القرآنية والشواهد الشعرية الكثيرة مبيناً المعاني الخفية التي تشتملها تلك المسائل النحوية ، ثم ذكرت أهم النتائج والتوصيات ، مع التذييل بقائمة المصادر والمراجع ، والفهارس القرآنية والشعرية .

Abstract

This research considers the curriculum of the Great Scholer ABD EL – QAHIR AL – JURJANI, in his books:, dalail al - ijaz, al – jumal fi al – nahw, sharh al – jumal fi al – nahw, al awamil al – nahwiyya, and al – muqtasad fi sharh el – idah.

My work through out this research is to follow up the poetic references in AL – JURJANI'S books, AND I have mentioned the meters of these lines, as well as it's poets.

References are made also to the works of AL – JURJANI'S books that was not published tell now.

The research consistes of three chapters, chapter one Gives the historical back ground to AL – JURJANI'S life, it's works and his efforts in balagha.

Chapter two considers the Question's that AL – JURJANI'S Focus on like Hysterion proterion, Alleveation, the difference of predicate. Difference in al – Hal, al – Fasl wa al – Wasl, and Inna and it's sisters.

Chapter three considers the fundamental basic rules that have been couhted by - AL – JURJANI'S like Analogy, the doer of the grammatical vowels, and the significans behined the Grammatical rules.

At the end of the thesis, I have concluded the results of the research, summerising the main points of the subject.

Focus also was made to AL – JURJANI'S attitude in his Grammatical works, and how he treated the QURANIC verses, and poetic references etc.

Finally I have enclosed the different indices of the thesis such as Bibliography, index of QURANIC verses, index of poetic lines and table of contents.

الإهداء

إلى

روح

والدي الشهيد

اللهم أدخله جنات الفردوس الأعلى

و

إلى

أمي الحبيبة لكِ خالص البر

شكر وتقدير

﴿ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾(1)

وانطلاقاً من حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم" لا يشكر الله من لا يشكر الناس " فإني أجد لزاماً عليَّ أن أتقدم بالشكر والتقدير لأستاذي الدكتور/ فوزي إبراهيم أبو فياض ، أستاذ العلوم اللغوية في الجامعة الإسلامية بغزة ، الذي أفاض عليَّ من علمه الكثير،وكان خير سند وعون في إنجاز هذا العمل،منذ أن كانت الرسالة فكرةً ثم خطة حتى استوت على حالها الأخير،وكان لي حظ وافر من أخلاقه الرفيعة،فقد فتح لي قلبه وعقله ومكتبته، فله مني كل الحب والوفاء.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى عميد كلية الآداب في الجامعة الإسلامية الأستاذ الدكتور / وليد عامر ، والشكر موصول أيضاً إلى عميد الدراسات العليا الأستاذ الدكتور / فؤاد العاجز ، على جهودهما المبذولة في خدمة مسيرة البحث العلمي ودعمها .

كما أتقدم بالشكر والعرفان للمناقشين الفاضلين / الأستاذ الدكتور محمود العامودي ، والدكتور أيمن حجي على تشريفهما لي بالمناقشة وعلى جهودهما في قراءة هذه الرسالة العلمية ، وإثرائها من فيض خبرتهما ، فحفظهما الله ورعاهما ، كما أتقدم بعظيم امتناني وخالص شكري وعرفاني لأساتذتي في الجامعة الإسلامية ، الذين درست على أيديهم مساقات الماجستير في قسم اللغة العربية ، وأخص منهم :

الأستاذ الدكتور وليد أبو ندى ، والأستاذ الدكتور محمد البع ، والأستاذ الدكتور يوسف الكحلوت، والأستاذ الدكتور يوسف رزقة، والأستاذ الدكتور محمد علوان، والأستاذ الدكتور كمال غنيم ، فجزاهم الله جميعاً خير الجزاء .

ولا يفوتني أن أشكر موظفي مكتبة الجامعة الإسلامية ، على جهودهم المبذولة في خدمة طلاب العلم ، وتوفير سبل الراحة للباحثين، حفظهم الله جميعاً ورعاهم .

الباحث

(1) سورة إبراهيم : ٧

المقدمة

إن الحمد لله رب العالمين الذي يقول الحق وهو يهدي السبيل، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين وإمام المرسلين، جدد الله به رسالة السماء، وأحيا ببعثته الأنبياء، ونشر بدعوته آيات الهداية، وأتم به مكارم الأخلاق وعلى آله وصحبه الغر الميامين، وعلى التابعين ومن سار على هديه إلى يوم الدين... أما بعد،،،

فإن اللغة العربية من أشرف اللغات وأعلاها مكانة بها نزل القرآن الكريم الذي زاد من رفعتها وانتشارها في العالم الإسلامي وغيره ، حيث صارت لغة التواصل والحوار ، ولغة العلم والتفكير ، وما تعدد لهجاتها وترادف ألفاظها إلا دليلٌ على سعتها حيث ترجمت إليها العلوم والآداب المختلفة وأصبحت لغة الحديث الرسمية في المحافل العامة ، ولقد أرسى قواعد هذه اللغة علماء أجلاء تفرغوا للغوص في أعماقها من أجل الحفاظ عليها ورفع شأنها.

ومن بين هؤلاء العلماء ، العالم الفذ أبو بكر عبد القاهر الجرجاني الذي سيكون منهجه محور عمل هذه الدراسة وذلك بعنوان "منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في عرضه المسائل النحوية : دراسة نحوية وصفية في تراثه النحوي" وذلك لما لمسته من عمقٍ في طريقة عرضه للمسائل النحوية حيث استطاع بكل ثقة أن يبرز الدور الوظيفي للنحو العربي ثم وظف ذلك كله في بيان أسرار القرآن الكريم وإعجازه.

ولا شك أن مثل هذا المنهج جديدٌ وجديرٌ بالدراسة والبحث لأنه يمثل طريقة جديدة في تناول المسائل النحوية حيث أفضى ذلك إلى بلورة نظرية متكاملة في إعجاز القرآن عرفت بنظرية النظم وتقومُ على توخي المعاني النحوية في أجزاء العبارة.

وسوف أتناول في هذه الدراسة حياة عبد القاهر الجرجاني من خلال التعرف على نسبه ، ومولده ، وعصره ، ونشأته ، وشيوخه ، وتلاميذه ، وثقافته وأهم مؤلفاته التي أثرى بها علوم العربية. ومن ثم سوف أتطرق إلى آراءه النحوية التي تتمثل في المسائل النحوية والمصطلحات النحوية في مؤلفاته النحوية ككتاب دلائل الإعجاز، والجمل في النحو وشرح الجمل في النحو، والمقتصد في شرح الإيضاح، والعوامل المائة النحوية .

وسنعرض كذلك الأصول النحوية عنده التي اعتمدها في مؤلفاته النحوية وتحليل هذه الآراء من خلال الرجوع إلى جهود سابقيه في هذه الآراء ، سائلاً الله العلي القدير أن يوفقني إلى ذلك وأن أصل إلى نتائج مرضية في هذا السبيل ولله الحمد أولاً وآخراً.

أولاً : أهمية البحث وأهدافه :

تكمن أهمية هذا البحث فيما يلي :

١- إبراز القيمة العلمية للآراء النحوية، التي تناولها الإمام عبد القاهر الجرجاني .

٢- التعرف على المنهج النحوي عند عبد القاهر الجرجاني في مؤلفاته النحوية .

٣- مقارنة الآراء النحوية للجرجاني مع آراء النحاة قبله وبعده في الدرس النحوي .

ثانياً : سبب اختيار الموضوع :

١- شغفي بمادة النحو، وحبي الشديد للغة العربية .

٢- الرغبة في الإحاطة والإلمام بكل ما كتب عن هذا العالم الفذ، وكذلك أهم مؤلفاته.

٣- إعطاء هذا العالم جزء من اهتمامنا عرفاناً بما قدمه للعربية من خدمة جليلة، من أجل الرفع من شأنها بين لغات العالم، وإثرائها بشتى أنواع المعرفة.

٤- التعرف على طريقة الجرجاني في التحليل النحوي وتذوقه للموضوعات النحوية، وإبراز الجوانب الجمالية للنحو العربي.

ثالثاً : الصعوبات التي واجهت الباحث :

١-تشعب موضوع الدراسة وذلك لأن آراء عبد القاهر الجرجاني تتداخل فيها المسائل البلاغية والجمالية فاحتاج ذلك من الباحث جهداً كبيراً.

٢- فقر مكتباتنا في قطاع غزة إلى كثير من الكتب المتعلقة بالنحو الوظيفي.

٣- تفاقم مشكلة انقطاع التيار الكهربائي.

رابعاً: الدراسات السابقة :

١- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر د.عبد الفتاح لاشين.

٢- الشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني توثيق وتحليل ونقد (رسالة دكتوراة لنجاح أحمد عبد الكريم الظهار).

خامساً :خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن ينقسم إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة على النحو التالي:

•**المقدمة** :وسيتم الحديث فيها عن أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وأهداف الدراسة، والصعوبات التي واجهت الباحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهجه.

•**الفصل الأول : حياة الإمام عبد القاهر الجرجاني وآثاره ، وينقسم إلى مباحث :**

المبحث الأول : حياة الإمام عبد القاهر الجرجاني .

المبحث الثاني : مؤلفات الإمام عبد القاهر الجرجاني النحوية .

المبحث الثالث : جهود الإمام عبد القاهر الجرجاني في الدراسات البلاغية .

•**الفصل الثاني : المسائل النحوية عند عبد القاهر الجرجاني وينقسم إلى مباحث:**

المبحث الأول: تعليق الكلم

المبحث الثاني : التقديم والتأخير

المبحث الثالث :الحذف والذكر

المبحث الرابع : الفروق في الخبر

المبحث الخامس : الفروق في الحال

المبحث السادس : الفصل والوصل

المبحث السابع : إن ومواقعها

•**الفصل الثالث : الأصول النحوية عند عبد القاهر الجرجاني وينقسم إلى مباحث:-**

المبحث الأول : القياس .

المبحث الثاني : العامل .

المبحث الثالث : التعليل .

•**الخاتمة** : وفيها نتائج البحث ، ثم التوصيات .

سادساً : منهج البحث :

سأعتمد إنشاء الله في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سأقوم بوصف وتحليل ما تناوله الجرجاني في آثاره النحوية المختلفة، ثم الخلوص إلى منهجه النحوي في كل ذلك .

الفصـــل الأول

حياة الإمام عبد القاهر الجرجاني وآثاره

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : حياة الإمام عبد القاهر الجرجاني .

المبحث الثاني : مؤلفات الإمام عبد القاهر الجرجاني النحوية .

المبحـث الثالـث : جهـود الإمـام عبـد القـاهر الجرجـاني فـي الدراسـات البلاغية.

المبحث الأول : حياة الإمام عبد القاهر الجرجاني

اسمه ونشأته :

هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ،الإمام النحوي اللغوي المشهور الفقيه الشافعي ، المتكلم الأشعري ، الفارسي الأصل جرجاني الدار[١] لم يذكر المؤرخون سنة مولده ، ولم يتحدثوا عن عمره .

لقد نشأ الإمام عبد القاهر الجرجاني في مدينة جرجان ، وهي مدينة تقع بين طبرستان وخراسان في بلاد فارس[٢] ، ويبدو أنه عاش حياته في ظل أسرة فقيرة بعيدة عن رغد العيش ، فبدأ حياته بالتقشف والزهد والورع ، وانصرف عن اللهو والترف ، ولما كان فقيراً فإنه لم يخرج لطلب العلم لفقره ، وإنما تعلم في جرجان ، وقرأ كل ما وصلت إليه يده من كتبٍ ؛ فقرأ للكثيرين ممن اشتهروا باللغة والنحو والبلاغة والأدب فتعمقت عنده ملكة حب العلم [٣]، وكان يتمتع بشخصية فذة مكنته من الوقوف على أسرار البيان العربي وكان موسوعي المعرفة ؛ لبراعته في مجالات البلاغة والنحو والأدب.

شيوخه :

لقد اغترف الإمام عبد القاهر علمه الزاخر على يد أستاذين كبيرين من أعلام النحو وهما:

١- أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث النحوي الفارسي نزيل جرجان[٤]، وأخذ أبو الحسين علم العربية عن خاله الشيخ أبي علي الفارسي صاحب كتاب (الإيضاح) حيث قرأ هذا الكتاب لتلميذه عبد القاهر ،لذلك فقد عني عبد القاهر بهذا الكتاب عناية فائقة فوضع عليه شرحاً بلغ زهاء ثلاثين مجلداً ، وسماه (المغني) ثم اختصر هذا الشرح في كتاب صغير سماه

---

[1] انظر : نزهة الألباء ٢٦٤ وإنباه الرواة ٢ /١٨٨-١٨٩ ودمية القصر ١٣/٢-١٥ وإشارة التعيين ١٨٨ وسير أعلام النبلاء ١٨ /٤٣٢ والعبر في خبر من غبر ٣٣٠/٢ وفوات الوفيات للكتبي٣٦٩/٢ والوافي بالوفيات ٣٤/١٩ومرآة الجنان ٣ /١٠١وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٤٩/٥ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٥٢/١ والبلغة ١٨٥ -١٨٦ والنجوم الزاهرة ١٠٨/٥ وبغية الوعاة ١٠٦/٢ وطبقات المفسرين٣٣٠/١ وكشف الظنون ٨٣/١- ١٢٠ -٢١٢-٦٠٢-٦٠٣ ، ١١٦٩/٢ -١١٧٩ وشذرات الذهب ٣٤٠/٣ والأعلام للزركلي ٤٨/٤ وهدية العارفين ٦٠٦/١ ومعجم المؤلفين ٣١٠/٥

[2] انظر: معجم ما استعجم ٣٧٥/٢ ومعجم البلدان ١٣٩/٢ ومراصد الإطلاع ٣٢٣/١

[3] انظر: نزهة الألباء ٢٦٤ وبغية الوعاء ١٠٦/٢

[4] انظر: نزهة الألباء٢٤٦ وإنباه الرواة ٢ /١٨٨ وإشارة التعيين ١٨٨ وسير أعلام النبلاء ١٨ /٤٣٢ والوافي بالوفيات ٣٤/١٩وفوات الوفيات ٣٦٩/٢ وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٤٩/٥ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٥٢/١ والبلغة ١٨٦ وبغية الوعاة ١٠٦/٢ وطبقات المفسرين ٣٣٠/١ وشذرات الذهب ٣٤٠/٣

(المقتصد) في نحو ثلاثة مجلدات. ولأبي الحسين تصانيف متعددة منها : كتاب الهجاء وكتاب الشعر ، وتوفى في مدينة جرجان سنة إحدى وعشرين وأربعمائة [١].

٢- أبو الحسن علي بن عبد العزيز بن الحسن بن علي بن إسماعيل الجرجاني المتوفى سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة من الهجرة [٢]. كان أديباً أريباً كاملاً اغترف عبد القاهر من علمه وبحره ، وكان إذا ذكره في كتبه تبخبخ[٣] به وشمخ بأنفه بالانتماء إليه . ولأبي الحسن تصانيف منها كتابه الشهير (الوساطة بين المتنبي وخصومه) [٤] .

منزلته العلمية :

برع الجرجاني في فنون شتى حيث يعد من علماء النحو والصرف والبلاغة والنقد والأدب ، وذاع صيته ، وكان ذا مكانة رفيعة في كل هذه الفنون ، وذلك ثمرة لثقافته الواسعة وإطلاعه المتواصل ، فانتهت إليه رئاسة النحو في زمانه ، فتصدر في جرجان ، وشدت إليه الرحال ، وقصده طلاب العلم يقرؤون عليه ويقرؤون كتبه[٥] .

تلاميذه :

تتلمذ على الإمام عبد القاهر الجرجاني مجموعة من العلماء نذكر منهم :

١- أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجري أبو نصر:

وهو من العلماء المشهورين المبرزين في اللغة بعامة والنحو بخاصة ، له مصنفات كثيرة ،وقرأ على عبد القاهر كتاب المقتصد ، وتوفي سنة تسعين وأربعمائة [٦].

٢- أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير النحوي:

لم تذكر التراجم عن هذا العالم سوى أنه نحوي وله كتاب شرح اللمع لابن جني ولم تزد على ذلك توفى سنة خمسمائة [٧].

---

(1) معجم الأدباء ١٨ /١٨٦

(2) السابق ، ١٤/١٤ وطبقات الفقهاء ١٢٢

(3) تبخبخ : من مادة "بخَخَ" وهو اسم فعل " بَخْ " وهى كلمة تقال عند المدح والرضا والإعجاب بالشيء وتكرر للمبالغة فيقال " بَخْ بَخْ " فإن و صلت خفضت ونونت فقلت " بخٍ بخٍ " وربما شددت كالاسم فقيل بخًّ .
انظر: والمحيط في اللغة ١٨٥/٤ والصحاح ٤١٨/١ وأساس البلاغة ٣٣ ومختار الصحاح ٣٠ ولسان العرب ٢٨/٢ والمصباح المنير ٥١/١ والمنجد ٢٧ والمعجم الوسيط ٤٠/١

(4) معجم الأدباء ١٤ /١٦

(5) انظر: النجوم الزاهرة ١٠٨/٥

(6) إنباه الرواة ١٩٠/٢ وطبقات السبكي ٢٧/٤ والنجوم الزاهرة ١٦٠/٥

(7) معجم الأدباء ٢١٩/٣ و بغية الوعاة ٣٢٠/١ ومعجم المؤلفين٣٠١/١

٣- أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الخطيب التبريزي:

كان أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب ، نشأ ببغداد وقرأ الأدب على الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وأبي العلاء المعري وغيرهما .وأخذ عنه الخطيب البغدادي أحمد بن ثابت وابن الجواليقي وله مؤلفات منها : (تفسير القرآن العظيم وإعرابه ، وشرح الحماسة ،وشرح المفضليات، وشرح اللمع لابن جني ، وشرح ديوان المتنبي ،وشرح سقط الزند ، والكافي في العروض والقوافي ،وتهذيب إصلاح المنطق وغيرها)، وتوفي سنة اثنتين وخمسمائة[١].

٤- أبو الحسن علي بن أبي زيد بن محمد بن علي الفصيحي:

سمي بالفصيحي لكثرة تدريسه فصيح ثعلب [٢] قرأ النحو على عبد القاهر وبرع فيه حتى صار من أعرف أهل زمانه به ، أخذ عنه جماعة منهم : أبو نزار النحوي الحسن بن صافي أبي الحسين الملقب بـ " ملك النحاة "،وأبو الفوارس الصيفي الشاعر الملقب بـ " حيص بيص ". توفي سنة ست عشرة وخمسمائة ببغداد[٣] .

٥- أبو المظفر محمد بن أبي العباس أحمد بن محمد الأبيوردي :

أحد قراء أبيورد ، أديب ولغوي وشاعر ومؤرخ . أخذ العربية عن عبد القاهر الجرجاني ، وقال الأبيوردي في الجرجاني : " ما مقلت عيني لغوياً مثله " وكان فاضلا في العربية والعلوم الأدبية نسابة ليس مثله ، متكبراً عظيماً وكان حسن السيرة جميل الأمر منظرانياً من الرجال .

أخذ الأبيوردي عن كثير من العلماء منهم : إسماعيل بن مسعدة الجرجاني ، وعبد الوهاب بن محمد بن الشهيد ، وأبو بكر بن خلف الشيرازي ، وأبو محمد الحسن بن أحمد السمرقندي وعبد القاهر الجرجاني النحوي وقد ولي الأبيوردي خزن خزانة دار الكتب بالنظامية ببغداد ، وله تصانيف كثيرة منها : (تاريخ أبيورد ، والمختلف والمؤتلف، ونهرة الحافظ) وغيرها .توفي فجأة مسموماً بأصفهان يوم الخميس العشرين من شهر ربيع الأول سنة سبع وخمسمائة[٤].

---

(1) انظر: دمية القصر ١٩٠/١ والأنساب ٤٤٦/١ ونزهة الألباء٢٧ وإنباه الرواة ٢٢/٤ ومعجم الأدباء ٢٥/٢٠ وإشارة التعيين ٣٨٢ وبغية الوعاة ٣٣٨/٢ وفيات الأعيان ١٩١/٦-١٩٦ والبلغة ٨٧

(2) البلغة ٥٠

(3) نزهة الألباء٢٧٤ وإنباه الرواة ٢ /٣٠٦ وإشارة التعيين ٢٢٧ ومعجم الأدباء ٢٢/١٥ وبغية الوعاة ١٩٧/٢

(4) معجم الأدباء ٢٣٤/١٧ وإنباه الرواة ٤٩/٣-٥٢ ومعجم المؤلفين ٣١٤/٨

رأي العلماء فيه:

أثنى عليه كثير من العلماء الذين ترجموا له ونعتوه بمختلف النعوت وهذا بعض ما قيل فيه:

١- الاتفاق على إمامته ، وأنه فرد في علمه الغزير ، وهو العلم الفرد في الأئمة المشاهير [١].

٢- أنه من كبار أئمة العربية وشيوخها ، ومن علماء المعاني والبيان ، وأول من دون علم البيان[٢] .

٣- أنه مقصد العلماء من جميع الجهات[٣] .

٤- أنه متدين ورع قنوع دخل عليه لص ، وهو في الصلاة ، فأخذ ما وجد ، وهو ينظر ، ولم يقطع صلاته[٤].

٥- وأيضاً قول السلفي : سمعت أبا محمد الأبيوردي يقول : " ما مقلت عيني لغوياً ، وأما في النحو فعبد القاهر الجرجاني" [٥] .

---

[1] انظر: دمية القصر ١٢/٢ .

[2] انظر: إشارة التعيين ١٨٨وسير أعلام النبلاء ١٨ /٤٣٢ وفوات الوفيات٢/٣٦٩ والبلغة ١٣٤والنجوم الزاهرة ١٠٨/٥

[3] سير أعلام النبلاء للذهبي ١٨ /٤٣٢ وطبقات للسبكي ١٤٩/٥

[4] سير أعلام النبلاء للذهبي ١٨ /٤٣٢ وطبقات للسبكي ١٤٩/٥

[5] طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٥٠/٥ وطبقات المفسرين ٣٣١/١

شعره :

ذكرت كتب التراجم أشعاراً منسوبة إليه وفيما يلي بعض أشعاره ، ونبدأ بقصيدته في النظم وهي مثبتة في بداية كتاب دلائل الإعجاز [١] :

إنِّي أقولُ مَقالاً لستُ أُخْفِيْه ... ولستُ أرهَبُ خصْمًا إنْ بَدا فيهِ
ما مِنْ سبيلٍ إلى إثباتِ معجزةٍ ... في النَّظْمِ إلا بما أصبحْتُ أبديهِ
فَمَا لنَظْمِ كلامٍ أنتَ نَاظِمَهُ ... مَعْنًى سوى حُكْمِ إعْرَابٍ تُزْجِيْهِ
اِسمٌ يرى وهْوَ أصْلٌ للكلامِ فما ... يَتِمُّ مِن دُونهِ قصدٌ لِمُنشيهِ
وآخرٌ هوَ يُعطيك الزِّيادةَ في ... ما أنتَ تُثبِتُه أو أنتَ تنفيهِ
تفسيرُ ذلك أنَّ الأَصْلَ مُبتدأ ... تَلْقَى له خَبراً مِن بَعدُ تَثْنِيهِ
وفاعلٌ مُسندٌ فِعلٌ تقدَّمَهُ ... إليهِ يُكْسِبُه وَصْفاً ويُعطِيهِ
هذانِ أصْلانِ لا تأتيكَ فائدةٌ ... مِن مَنطقٍ لم يَكونا مِن مَبانيهِ
وما يَزيدُكَ مِن بَعْدِ التَّمام فَما ... سَلَّطتَ فِعلاً عليه في تَعدَّيهِ
هذي قوانينُ يُلفَى مَن تَتَبَّعَها ... ما يشبهُ البحرَ فَيضاً مِن نواحيهِ
فلستَ تأتي إلى بابٍ لتعلمَهُ ... لا انْصرفْتَ بعَجْزٍ عن تقَصدَّيهِ
هذا كذاكَ وإنْ كان الّذينَ تَرى ... يَرَوْنَ أنّ المَدى دانٍ لباغيهِ
ثُمّ الذي هو قَصدي أنْ يقالَ لَهُمْ ... بما يُجيبُ الفَتى خَصْماً يُماريهِ
يقولُ : مِن أينَ أنْ لا نَظْمَ يُشْبِهه ... وليسَ مِن مَنْطِقٍ في ذاك يَحكيهِ
وقد عَلِمْنا بأنَّ النَّظْمَ ليسَ سِوى ... حُكمٍ منَ النَّحْو نَمضي في تَوَخِّيهِ
لو نقَّبَ الأرضَ باغٍ غيرَ ذاكَ له ... مَعنًى وصعَّدَ يعلو في تَرَقِّيهِ
ما عادَ إلا بخُسْرٍ في تَطَلُّبهِ ... ؤلا رَأى غيرَ غيًّ في تبغِّيهِ
وَنَحْنُ ما إنْ بَثَثْنا الفِكرَ ننظُرُ في ... أَحكامِهِ ونُرَوِّي في مَعانيهِ
كانَتْ حَقائقَ يُلفى العلمُ مُشْتَركاً ... بِها وكُلاًّ تَراهُ نافذاً فيهِ
فليسَ معرفةٌ من دونِ مَعرِفةٍ ... في كلِّ ما أنتَ من بابٍ تُسَمَّيهِ

---

[1]دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني : ٩-١٠

تَـــرى تَـــصرُّفَهُمْ فـــي الكُـــلَّ مُطَّـــرداً   يُجرونَـــهُ باقْتـــدارٍ فـــي مَجاريـــهِ
فمــا الــذي زادَ فــي هــذا الَّــذي عَرَفُــوا   حتّــى غَـدا العَجـزُ يَهمـي سـيلُ واديـهِ
قُولـــوا وإلا فأَصْـــغوا للبَيـــانِ تَـــرَوْا   كالـصدُّبْحِ مُنْبلجـاً فـي عَـيْنِ رائيـهِ[1]

وله أيضاً :

أي وقـــت هـــذا الـــذي نحـــن فيـــه   قـــد دجـــا بالقيـــاس والتـــشبيـه
كـــما ســـــارت العـــقول لكـــي تقـــ   طـــع تيهـــاً توغلـــت فـــي تيـــه[2]

وله أيضاً:

هــــذا زمـــــانٌ لـــــيس فيــــهِ   سِــــوى النذالــــة والجهالــــة
لـــــم يَـــــرقَ فيـــــه صـــــاعدٌ   إلا وسُــــــــــلمُه النذالــــــــة

وله أيضاً:

لا يُوحِـــشَنك أنهـــم مـــا ارتـــاحوا   ممـــا جــــلاه علـــيهمُ المـــداحُ
فهـــمُ كقـــومٍ علقـــت بـــإزائهم   بـــيضُ المرائـــي والوجـــوهُ قِبـــاحُ[3]

وله مدح في نظام الملك:

لـــــو جــــاود الغيــــث غــــداً   بـــــالجود منـــــه أجـــــدرا
أو قــــيس عـــــرف عرفــــه   بالمـــــسك كــــان أعطـــــرا
ذو شـــــيم لـــــو أنهـــــا   فــــي المــــاء مــــا تغيـــرا
وهمـــــــة لـــــو أنهـــــا   للـــــنجم مــــا تغـــورا
لــــو مــــس عـــوداً يابـــساً   أورق ثــــــم أثمـــــــرا[4]

---

[1] دلائل الإعجاز ١١
[2]دمية القصر ١٨/٢ وإنباه الرواة ٢ /١٩٠
[3] انظر: دمية القصر ٢/١٨-١٩ والوافي بالوفيات١٩/٣٤-٣٥
[4]إنباه الرواة ٢ /١٨٩

ميله للمدرسة البصرية :

إن معظم الكتب التي ترجمت لعبد القاهر الجرجاني ، لم تصرح بمذهبه النحوي ، ولكن هناك من الدلائل ما يدلنا على ميله للمنهج البصري كما يلي :

– إشارته إلى البصريين بقوله : (أصحابنا) في عدة مواضع . [١]

– وكذلك فإن المتطلع لكتب عبد القاهر النحوية يجد أنه يذكر سيبويه كثيراً ويسترشد بآرائه بل يجعلها في كثير من المواضع أصلاً ينطلق من خلالها ويدعم بها قضاياه فمثلاً يقول: قال صاحب الكتاب:" هذا باب علم ما الكلم من العربية، فالكلم:اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم رجل وفرس ونحوهما "[٢]، وغير ذلك كثير[٣]، وكان أيضاً يستشهد بكثير من آراء نحاة البصرة فيتبنى آرائهم ويسوق حججهم ويعلل بعللهم وينهج نهجهم أمثال يونس بن حبيب[٤]، وأبي الحسن الأخفش[٥]، وابن السراج[٦] وغيرهم .

وقد أشار الدكتور فؤاد مخيمر إلى ميل عبد القاهر الجرجاني تجاه المدرسة البصرية في النحو ، وهو ما استشعره من خلال كتاب دلائل الإعجاز حيث يجنح فيه الجرجاني تجاه المذهب البصري[٧] .

لذلك يمكن القول : أن الإمام عبد القاهر على الرغم من كونه تتلمذ على يد نحاة بغداد ومؤلفاتهم إلا أنه قرأ كتب النحو البصري ، وتفحصها ، وأخذ زبدتها وكانت جذورا لفلسفته النحوية في تراثه النحوي .

---

(1) انظر :المقتصد في شرح الإيضاح ١٦١/١- ١٧٤- ٢١٦- ٢٦١- ٣٢٨- ٣٦٠- ٣٨٧ ، ٢/ ٦٧- ٨٥- ٩٨- ١٨٩- ٢٦٣- ٣٠٣- ٣٢٩- ٣٣١

(2) شرح الجمل في النحو ١٢٩ والمقتصد في شرح الإيضاح ٤٤/١

(3) دلائل الإعجاز ١٠٧- ١٣١- ١٤٥- ١٤٦- ٣٥١- ٣٥٢- ٦٠٤- ٦٠٦

(4) انظر : شرح الجمل في النحو ٤٠٨/٢-٤١٦

(5) دلائل الإعجاز ٣١٧

(6) انظر : دلائل الإعجاز ٢٢٠ وشرح الجمل في النحو ١٣٢

(7) انظر :الفلسفة النحوية في دلائل الإعجاز ، لفؤاد مخيمر ١٤

وفاته :

لقد توفى الإمام عبد القاهر الجرجاني في مدينة جرجان سنة إحدى وسبعين وأربعمائة للهجرة ، وقيل أنه توفى سنة أربع وسبعين وأربعمائة للهجرة [١]،والراجح في كتب التراجم أنه توفى سنة إحدى وسبعين وأربعمائة للهجرة. [٢]

---

[1] طبقات الشافعية الكبرى للسبكي٥/١٥٠وبغية الوعاة ٢/١٠٦وطبقات المفسرين ١/٣٣٠ وهدية العارفين١/٦٠٦

[2] انظر: إنباه الرواة ٢ /١٨٩ وإشارة التعيين ١٨٩ وفوات الوفيات ٢/٣٦٩ والوافي بالوفيات ١٩/٣٤ ومرآة الجنان ٣ /١٠١ والبلغة ١٨٦ والنجوم الزاهرة ٥/١٠٨ وشذرات الذهب ٣/٣٤٠ والأعلام ٤/٤٨ ومعجم المؤلفين ٥/٣١٠

المبحث الثاني : مؤلفات الإمام عبد القاهر الجرجاني النحوية

يعتبر الإمام الجرجاني عالماً جليلاً أتحف المكتبة العربية بالعديد من مؤلفاته النحوية التي كان لها أثر بارز في إثراء علم النحو، والصرف والبلاغة وعلم البيان وعلم المعاني وغيرها وسنقتصر هنا على أشهر مؤلفاته النحوية وهي تشمل كلا مما يلي :

١- المغني :

يعد كتاب المغني من أهم مؤلفات الإمام عبد القاهر النحوية، لأنه شرح مبسوط لكتاب الإيضاح لأبي على الفارسي ، شرحه في زهاء ثلاثين مجلداً وهو من كتبه المفقودة .

٢- المقتصد :

هو أحد مؤلفات الإمام عبد القاهر النحوية ، وقد جعله شرحاً ملخصا لكتابه (المغنى) في ثلاثة مجلدات ، هذا كما ورد في معظم كتب التراجم[1] ، بخلاف ما ذهب إليه صاحب كتاب (كشف الظنون) من أنه في مجلد واحد[2] ، وقد قرأه عليه ، أبو نصر أحمد بن إبراهيم الشجري أحد تلاميذه [3].

ومنهج الإمام عبد القاهر في هذا الشرح ، أنه يأتي بنص الإيضاح كاملا في الموضوع الذي يعالجه ، ثم يشرح ألفاظ الإيضاح واضعا نص الإيضاح مسبوقا بعبارة (قال صاحب الكتاب) يعني به : الشيخ أبا على الفارسي ، وبعد تمام نص كتاب (الإيضاح) تأتي عبارة (قال المفسر) سابقة شرح عبد القاهر .

٣- التكملة :

هو كتاب أراد به الإمام عبد القاهر أن يضيف مسائل لم يذكرها صاحب الإيضاح ولعله أوردها مختصرة ،لأنه لم يذكر هذا الكتاب إلا القفطي فيقول معقباً عليه:" لم يقصر بنسبته إلى ما عهد فيه فلو شاء لأطال " [4] .

---

(1) نزهة الألباء ٢٦٥ وسير أعلام النبلاء ١٨ /٤٣٣ والعبر ٣٣٠/٢ وفوات الوفيات ٣٧٠/٢ والوافي بالوفيات للصفدي٣٤/١٩ ومرآة الجنان ٣ /١٠١ وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٥٠/٥ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٥٢/١ وبغية الوعاة ١٠٦/٢ وطبقات المفسرين ٣٣١/١ والأعلام ٤٩/٤

(2) كشف الظنون٢١٢/١

(3) إنباه الرواة ٢/ ١٩٠

(4) السابق ، ٢/ ١٨٨

٤- **الإيجاز :**

هو شرح مختصر لكتاب الإيضاح في النحو لأبي علي الفارسي وقد أورده صاحب كشف الظنون وذكر أن أوله هو :" الحمد لله الذي تظاهرت علينا آلاؤه ..." و قد اهتم بشرح هذا الكتاب عالم من أئمة النحو، هو الشيخ جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المتوفى سنة ست وأربعين وستمائة للهجرة، حيث شرح هذا المختصر في كتاب له سماه (المكتفى للمبتدى)[١].

٥- **الجمل في النحو**[٢] **:**

هو كتاب مختصر يقال له الجرجانية وكان القصد من هذا الكتاب تعليم المبتدئين النحو وهو ما صرح به الجرجاني في مقدمة الكتاب حين قال : " هذه جمل رتبتها ترتيبا قريب المتناول ، وضمنتها جميع العوامل ، تهذب المبتدئ وفهمه وتعرفه سمت الإعراب ورسمه ، وتفيد في حفظ المتوسط الأصول المتفرقة والأبواب المختلفة ". ويقع هذا الكتاب في خمسة فصول هي: الأول في المقدمات ، والثاني في عوامل الأفعال ،والثالث في عوامل الحروف ، والرابع في عوامل الأسماء ، والخامس في أشياء منفردة . [٣]

وقد ظفر هذا الكتاب بتقدير كثير من أعيان النحاة، وقامت عليه شروح كثيرة منها [٤] :

- شرح ابن الخشاب البغدادي النحوي المتوفى سنة ٥٦٨هـ ، وهذا الكتاب هو المرتجل في شرح الجمل ، وقد طبع بتحقيق الدكتور علي حيدر (مطبعة دار الحكمة) الطبعة الأولى -١٩٧٢م.
- شرح محمد بن أبي الفتح البعلي المتوفى سنة ٧٠٩ هـ ، وهو بعنوان الفاخر في شرح جمل عبد القاهر ، وقد طبع بتحقيق ممدوح محمد خسارة (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)- الكويت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي المتوفى سنة ٩٠٥هـ ، وقد طبع بتحقيق الدكتور البدراوي زهران (دار المعارف) - الطبعة الثانية - القاهرة .

وغير ذلك كثير مما يدل على مدى العناية التي حظي بها هذا الكتاب في المشرق وفي الأندلس على السواء .

---

(1) كشف الظنون ٢١٢/١

(2) انظر: نزهة الألباء ٢٦٥ وإنباه الرواة٢ /١٨٩ وسير أعلام النبلاء ١٨ /٤٣٣ وفوات الوفيات٣٧٠/٢ والوافي بالوفيات ٣٤/١٩ وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٥٠/٥ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٥٢/١ وبغية الوعاة ١٠٦/٢ وطبقات المفسرين ٣٣١/١ وشذرات الذهب ٣٤٠/٣ والأعلام ٤٩/٤

(3) الجمل في النحو ٣٥ -٣٦ وكشف الظنون٦٠٢/١

(4) كشف الظنون٦٠٢/١- ٦٠٣

٦- شرح الجمل في النحو أو كتاب التلخيص:

وهو شرح لكتاب الجمل السابق ذكره وقد أشار إليه القفطي بقوله:" وله شرح كتاب العوامل سماه (الجمل) ثم صنف شرحه فجرى على عادته في الإيجاز" [١] .

٧- العوامل المائة في النحو[٢] :

هو كتاب صغير متداول ومشهور، وقد لقى حظاً كبيراً من العناية ،حيث نظم وشرح مراراً ،وترجم إلى التركية ونظم بها وشرح بها كذلك ،وكذلك لقي عناية من أبناء الفارسية ، وله شروح كثيرة منها[٣]:

- شرح للشيخ إبراهيم بن أحمد الجزري ت ٦٧٥هـ سماه (الإعراب في ضبط عوامل الإعراب)
- شرح للسيد الشريف على بن محمد الجرجاني ت ٨١٦هـ .
- شرح للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني الحنفي ت ٨٥٥هـ ، وهذا الكتاب هو وسائل الفئة في شرح العوامل المائة ، وقد حقق هذا الشرح بتحقيق الأستاذ الدكتور محمود محمد محمد أحمد العامودي – غزة (فلسطين) – ١٩٩٧م.
- شرح يحيى بن مخشي ت ٩٠٠هـ سماه لمح المسائل النحوية .
- شرح حاجي بابا الطوسي ، وهو كتاب مخطوط بعنوان (مئة كاملة في شرح مئة عاملة) موجود منه نسخة في دار الكتب المصرية برقم ٤٤١. [٤]
- شرح حسام الدين حسين التوقاني ت ٩٦٢هـ .
- شرح أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده ت ٩٦٨ هـ ، وتوجد منه نسخة مخطوطة موجودة في دار الكتب المصرية برقم ٣٦٢ . [٥]
- إعراب العوامل المائة للجرجاني للمولى عاشق قاسم الأزنبقي ت ٩٤٥هـ.
- شرح ليحيى بن نصوح بن إسرائيل ، وقد حقق هذا الشرح بتحقيق حامد حسين محمود عاشور تحت إشراف الأستاذ الدكتور محمود محمد أحمد العامودي – غزة (فلسطين) – ٢٠٠٣م.

فهذه العناية التي أحاطت بهذا الكتاب المتواضع في مبناه الغزير في معناه إن دلت على شيء فإنما تدل على مدى أهميته في خدمة القواعد النحوية بتيسيرها والمساهمة الفعالة في وضع الضوابط الموجزة لعلم النحو.

---

(1) إنباه الرواة ٢ /١٨٩ وشذرات الذهب٣/٣٤٠

(2) سير أعلام النبلاء١٨ /٤٣٣ وفوات الوفيات ٢/٣٧٠ والوافي بالوفيات ٣٤/١٩ وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٥٠/٥ وطبقات المفسرين ٣٣١/١ وبغية الوعاة ١٠٦/٢

(3) كشف الظنون١١٧٩/٢- ١١٨٠

(4) انظر : فهرس النحو لعصام الشنطي ١/ القسم الثاني ٢٧٥

(5) انظر : السابق ، ١/ القسم الثاني ١٨٥-١٨٦

وقد ذكر عبد القاهر في كتابه هذا:" أن العوامل المائة تنقسم قسمين، لفظية ومعنوية ، فاللفظية منها على ضربين : سماعية وقياسية؛ فالسماعية منها إحدى وتسعون عاملاً ، والقياسية منها سبعة عوامل ، والمعنوية منها عاملان ؛ فالجملة مائة عامل " [١].

ثم تابع الإمام عبد القاهر – رحمه الله– عرض باقي العوامل بأسلوب سهل يدعو القارئ إلى الفهم والاستيعاب ، وذلك يدل على براعة المؤلف وإتقانه لهذه الصناعة .

٨- التذكرة :

هو كتاب يحوي مسائل منثورة غير معروفة لم تذكر كتب التراجم شيئاً عن مادتها ولكن القفطي يعلق عليها بقوله : " ولعبد القاهر مسائل منثورة أثبتها في مجلد هو كالتذكرة له ، ولم يستوفِ القول حق الاستيفاء في المسائل التي سطرها، ومع هذا كله فإن كلامه وغوصه على جواهر هذا النوع يدل على تبحره وكثرة إطلاعه " [٢].

٩- التتمة :

قد ذكره الزركلي في كتابه (الأعلام) وعده ضمن مؤلفاته النحوية [٣] .

١٠- دلائل الإعجاز[٤] :

وهو كتاب مشهور ومطبوع ومتداول ممزوج به النحو بعلم البلاغة لكونه اشتمل على مجموعة من المسائل النحوية التي عالجها عبد القاهر الجرجاني بإسهاب في دأبه الحثيث إلى إثبات نظرية النظم التي طالما نادى بها ، ودافع عنها بكل ما أوتي من استدلال عقلي ومنطقي قائم على القياس والاستنتاج .

---

[1] انظر: العوامل النحوية لعبد القاهر الجرجاني ٩ – ١٠

[2] إنباه الرواة ٢ /١٨٩

[3] الأعلام ٤ /٤٩

[4] انظر: البلغة ١٨٦ وإشارة التعيين ١٨٨ والأعلام ٤ /٤٩ وكشف الظنون ١ / ٧٥٩

المبحث الثالث : لمحة عن جهود الإمام عبد القاهر الجرجاني في الدراسات البلاغية

مؤلفات الإمام عبد القاهر الجرجاني تُشِير إلى أنَّه قد ألمَّ بأغلب ما صنَّفَه السابقون عليه في علوم الدين والفلسفة والكلام والأدب واللغة، وكذلك علم البلاغة الذي يعد من أجل العلوم وأشرفها وهو من العلوم الشريفة التي نشأت في ظل الدراسات القرآنية وسائر علوم العربية .

وقد كان لعبد القاهر أثر كبير ، ومكانة عظيمة في تاريخ البلاغة العربية ، فهي لم تكن قبله إلا أفكاراً متناثرة ، وعبارات مفرقة ، ومعلومات متداخلة ، بل ربما كان يتخللها شيء من الخطأ ، ولكنه بوضعه كتابي (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة) قد أزاح عن البلاغة ما كان يكتنفها من لبس وغموض ، وبذل في ذلك جهوداً جبارة حتى استطاع في النهاية أن يضع لنا أسس علم المعاني ، وعلم البيان [١] .ويؤكد ذلك ما قاله السيد يحيى بن حمزة العلوي صاحب(الطراز في علوم حقائق الإعجاز) في صدر كتابه : "أن أول من أسس من هذا الفن قواعده ، وأوضح براهينه ، وأظهر فوائده ، ورتب أفانينه الشيخ العالم النِحرِير[٢] علم المحققين عبد القاهر الجرجاني ، فلقد فك قيد الغرائب بالتقييد ، وهد من سور المشكلات بالتسوير المشيد ، وفتح أزاهره من أكمامها ، وفتق أزراره بعد استغلاقها واستبهامها ... ، وله من المصنفات فيه كتابان أحدهما لقبه بدلائل الإعجاز والآخر لقبه بأسرار البلاغة ". [٣]

وكذلك ما قاله الفخر الرازي في مقدمة كتابه:" وفق الله تعالى الإمام مجد الإسلام – عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني – حتى استخرج أصول هذا العلم وقوانينه، ورتب حججه وبراهينه، ... وصنف في ذلك كتابين لقب أحدهما (دلائل الإعجاز) والثاني (أسرار البلاغة) ، وجمع فيهما من القواعد الغريبة ، والدقائق العجيبة ، والوجوه العقلية ، والشواهد النقلية، واللطائف الأدبية ، والمباحث الغريبة ، ما لا يوجد في كلام من قبله من المتقدمين ولم يصل إليها غيره من العلماء الراسخين ..." [٤]

ولقد خطى الإمام عبد القاهر خطوات عظيمة للنهوض بعلم البلاغة إلى الأمام حتى وصل إلى مرحلة النضج والاكتمال في شكله المرموق ، لذلك نجده في كتابيه الدلائل والأسرار يقيم أسس البلاغة واضحة متميزة المعالم ، محددة الصفات ، وقد عالجها معالجة أدبية صرفة لم

---

[1] أثر النحاة في البحث البلاغي لعبد القادر حسين ٤٤٤

[2] النِحرِير، من مادة " نَحَرَ " وهو الرجل الطبن الفطن المتقن البصير الحاذق في كل شيء وجمعه " النَحارير ". انظر: تهذيب اللغة ١١/١ والمحيط في اللغة ٨٢ والصحاح ٨٢٤/٢ وغوامض الصحاح ١٥٢ ولسان العرب٢٠٩/١٤

[3] الطراز ٤/١

[4] نهاية الإيجاز ٦

تخل من خصائص النقد وفضائل الذوق، وأقام نظريته العظيمة في النظم على أسس من تركيب الكلام وتأليف النحو، حيث ألبسها ثوباً جديداً لم يكن معروفاً من قبل.

ويوضح ذلك الدكتور إبراهيم التلب بقوله:" لقد قرأ عبد القاهر معارف سابقيه وأكب على قراءة التراث اللغوي والنحوي والبلاغي فاستوعب محتواه ، وهضم أفكاره ، ثم أخرجها للدارسين في ثوب جديد ، فاتسم البحث البلاغي عنده بالخصوبة والعمق ودقة النظر وسعة الأفق ، حيث كان يحتكم إلى الذوق ويعمل عقله في استشفاف مرامي النص واستكناه أسراره وسبر أغواره " (١) فعبد القاهر الجرجاني يعد علماً بلاغياً لأنه نهج منهج البلاغيين في التماس الحد الجامع المانع لكل فن من فنون البلاغة، وعنايته باستخراج الأقسام وشمولها لعلم المعاني والبيان. (٢)

ومكانة كتابه (دلائل الإعجاز) امتازت على كتب البيان فيما وضعه السابقون ، وقد تحدث الإمام عبد القاهر في هذا الكتاب قائلاً : " ثم إنك لا ترى علماً هو أرسخ أصلاً، وأبسق فرعاً ، وأحلى جنى ، وأعذب ورداً ، وأكرم نتاجاً، وأنور سراجاً، من علم البيان" (٣)

وأيضاً تحدث عن الفصاحة ، والبلاغة ، والمجاز ، والاستعارة ، والكناية ، والتشبيه ولكنه قد جاء بها في ثنايا تفسيره لنظرية النظم التي أدار عليها الكتاب، ولم يفرق عبد القاهر بين ألفاظ البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة وكل ما شاكل ذلك مما يعبر به عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا وأخبروا السامعين عن أغراضهم ومقاصدهم وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم. (٤) ثم أشار إلى نظرية النظم والتي بها أحس بجمال النظم العربي وبلاغته فبين أن الناظم إذا أراد أن ينظم كلاماً في أي غرض فإنه يبدأ بترتيب المعاني في نفسه أولاً ، ثم يحذو على ترتيبها الألفاظ، وعلى ذلك فالذي يطلق عليه النظم هو ترتيب المعاني في النفس، لا ترتيب الألفاظ في النطق، لأن النظم الذي يريده ويجعله مكان المزية لا يتأتى إلا بالفكر والروية ولقد كان هدف عبد القاهر فى كتاب دلائل الإعجاز البرهنة على أن القرآن معجز بالنظم وأن بلاغة الكلام لا ترجع إلى ألفاظه وإنما إلى ما بينها من صلة وارتباط ولذلك أطال الحديث عن نظريته واستعان بالصور البيانية فى إثباتها . (٥)

وقد ألف الإمام الجرجاني كتاباً آخر فى البلاغة هو كتاب أسرار البلاغة وبه أتم ما بدأه فى دلائل الإعجاز إلا أنه يهتم به بصفة خاصة فى بيان قيمته البلاغية وسرها من الوجهة

---

(1) البديع بين المتقدمين والمتأخرين لإبراهيم عبد الحميد التلب ١٦٢ – ١٦٣

(2) انظر : فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية لفؤاد مخيمر ٣٠٨

(3) دلائل الإعجاز ٥

(4) السابق ، ٤٣

(5) انظر : السابق ، ٥٤ ودراسات بلاغية ونقدية لأحمد مطلوب ٢٥٠

النفسيةمن حيث مراعاة وقع الكلام فى النفس ومن حيث مراعاة أحسن الطرق لإفهام النفس الإنسانية[١]

وهدف عبد القاهر في هذا الكتاب يختلف عن هدفه في دلائل الإعجاز فهو لم يؤلفه لغرض ديني أو مسألة تتعلق بالإعجاز وإنما ألفه لغاية بلاغية ووضع الأصول والقوانين وبيان الأقسام وذكر الفروق بين العبارات والفنون البيانية . [٢]

وعلى نحو ما وضع عبد القاهر أصول علم المعاني في كتابه (دلائل الإعجاز) فإنه أيضاً وضع بكتابه (أسرار البلاغة) علم البيان رغم أن الاستعارة والتشبيه والكناية كانت معروفة عند العلماء السابقين ، إلا أن عبد القاهر الجرجاني درس الأسرار والدقائق التي تشتمل عليها الصور البيانية من استعارة وتمثيل وتشبيه ومجاز ، وحدد أقسامها ، وفروعها ، وأفاض في ذكر أمثلتها وتحليلها تحليلاً نفسياً رائعاً كما أنه درس الكناية درساً مفصلاً . وهذه الأبواب التي طرقها من حقيقة ومجاز وتشبيه وتمثيل واستعارة وكناية هي التي جمعت عند المتأخرين باسم علم البيان ، وكان لعبد القاهر فضل تقسيمها وتحديدها ، وبيان سر الجمال فيها. [٣]

وقد اشتمل كتابه أسرار البلاغة على بعض ألوان علم البديع كالتجنيس والتطبيق، والسجع ،والمزاوجة ،والتقسيم ، وحسن التعليل ، والتجريد فاقتصر في هذا العلم بوضعه في إطار النظم كما فعل في المزاوجة والتقسيم ، وأما بقية الألوان المذكورة فقد تحدث عنها منفصلة عن النظم.[٤]

وقد اهتم الإمام الجرجاني في هذا الكتاب اهتماماً خاصاً ببيان أمر المعاني في اتفاقها واختلافها وتجمعها وتفرقها وأفضل أجناسها وأنواعها كما ركز على عدة محاور مهمة ألا وهي ، التشبيه والتمثيل والاستعارة ، وذلك لأن جل محاسن الكلام كما يرى الجرجاني متفرعٌ عنها وراجعٌ إليها ، وبذلك يكون عبد القاهر الجرجاني واضعاً لعلم البيان ، كما كان واضعاً لعلم المعاني .

وكان يرى أن علوم البلاغة علم واحد تتشعب مباحثه وتترابط مع بعضها بعضاً وتتآلف تحت مسمى واحد ألا وهو علم البلاغة وخصائصه الجمالية، وبذلك يكون عبد القاهر قد أثرى البلاغة العربية والبيان العربي إثراءً جليلاً بما كتب في نقد الأساليب وتحليلها واستنباط الفروق والخصائص فيما بينها وبما عرض له من أحكام بلاغية مفصلية كان لها ولا يزال الفضل في إرساء معالم هذين العلمين .

---

[1] انظر : فكرة إعجاز القرآن لنعيم الحمصي ٨٦

[2] انظر : عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده لأحمد مطلوب : ٣٨

[3] أثر النحاة في البحث البلاغي ٤٤٥ – ٤٤٦ وانظر: البلاغة تطور وتاريخ لشوقي ضيف ١٩٠

[4] أثر النحاة في البحث البلاغي ٤٤٦

الفصـــل الثاني

المسائل النحوية عند عبد القاهر الجرجاني ويشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول: تعليق الكلم

المبحث الثاني : التقديم والتأخير

المبحث الثالث :الحذف والذكر

المبحث الرابع : الفروق فى الخبر

المبحث الخامس : الفروق فى الحال

المبحث السادس : الفصل والوصل

المبحث السابع : إن ومواقعها

المبحث الأول : تعليق الكلم .

لقد عرف سيبويه الكلم بأنه : " اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل".[١] واتبعه في ذلك خلف الأحمر، قائلاً : " العربية على ثلاثة : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى"[٢] والمبرد يعرف الكلام كله بأنه :" اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى لا يخلو الكلام عربياً أو أعجمياً من هذه الثلاثة " . [٣]

وقد فصل ابن السراج في تعريف أجزاء الكلم وائتلافها مع بعضها البعض بقوله :" الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم ، وفعل ، وحرف "[٤] ثم قال أيضاً: " والذي يأتلف منه الكلام الثلاثة، الاسم والفعل والحرف ، فالاسم قد يأتلف مع الاسم نحو قولنا : (الله إلهنا) ، ويأتلف الاسم والفعل نحو : (قام عمرو) ، ولا يأتلف الفعل مع الفعل ، والحرف لا يأتلف مع الحرف ".[٥]

وكذلك يعرف أبو جعفر النحاس الكلم متبعاً قو ل السابقين ،فيقول : " اعلم أن العربية على ثلاثة أقسام: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنى ، فالاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو صلح فيه حرف من حروف الخفض مثل: رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك ، والفعل ما دل على المصدر وحسن فيه الجزم والتصرف مثل: قام يقوم ، وقعد يقعد وما أشبه ذلك ، والحرف ما دل على معنى في غيره وخلا من دليل الاسم والفعل ، مثل: هل وبل ومن وإلى ومتى وقد وما أشبه ذلك" [٦].

ثم يأتي الإمام عبد القاهر الجرجاني مبيناً المعاني النحوية التي يشتملها الكلم بتوسعاته الجميلة التي تحمل بين طياتها الدلالات المتناسقة ضمن الكلام مشيراً إليها بقوله :
"معلومٌ أن ليس النظمُ سوى تعليق الكلم بعضها ببعض،وجعل بعضها من بعض[٧]وقد ذكر أيضاً بأن كل لفظة تدل على معنى فهي كلمة ، وتجمع الكلمة على الكلمات والكلم ، ثم الكلم ينقسم ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف[٨] ، وليس ثمة قسم رابع وهذا هو القسمة في سائر اللغات ، وذلك لأنه من الحقائق، والحقائق لا تختلف باختلاف اللغات [٩] .

---

(1) الكتاب ١٢/١

(2) مقدمة في النحو لخلف الأحمر ٣٥

(3) المقتضب ١٤١/١

(4) الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج ١/ ٣٦

(5) السابق ، ١/ ٤١

(6) التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس ١٤

(7) دلائل الإعجاز ٤

(8) انظر: شرح الجمل في النحو للجرجاني ١٢٧ والجمل في النحو ٣٧ ودلائل الإعجاز ٤ والمقتصد للجرجاني ٤٣

(9) شرح الجمل في النحو للجرجاني ١٢٧

ثم إن للتعليق فيما بين الكلم بعضها ببعض طرقاً معلومة حيث سردها الإمام الجرجاني واستقصاها كما يلي : (١)

أولاً: تعلق اسم باسم.

ثانياً:تعلق اسم بفعل.

ثالثاً:تعلق حرفٍ بهما.

القسم الأول: تعلق اسم باسم:-

لقد ذكر الإمام الجرجاني في هذا القسم طرائق تعليق الاسم بغيره من الأسماء وذكر الاحتمالات الواردة في ذلك بقوله :

" فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبراً عنه ، أو حالاً منه ، أو تابعاً له صفة أو تأكيداً ، أو عطف بيان ، أو بدلاً ، أو عطفاً بحرفٍ ، أو بأن يكون الأول مضافاً إلى الثاني ، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل ، ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول ، وذلك في اسم الفاعل كقولنا:(زيدٌ ضاربٌ أبُوه عَمراً) ، وكقوله تعالى:﴿ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾(٢) ، وقوله تعالى:﴿ وَهُمْ يَلْعَبُونَ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾(٣) ، واسم المفعول كقولنا:(زيدٌ مضروبٌ غِلمانُه) ، وكقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾ (٤) ، والصفة المشبهة كقولنا(زيدٌ حَسَنٌ وَجهُه ، وكريمٌ أصلُه ، وشَدِيدٌ ساعدُهُ) ، والمصدر كقولنا:(عجبتُ مِن ضَربِ زيدٍ عَمراً) ، وكقوله تعالى :﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ (٥) ، أو بأن يكون تمييزاً قد جَلَاه منصباً عن تمامِ الاسم ومعنى(تمام الاسم) أن يكون فيه ما يمنع من الإضافة ، وذلك بأن يكون فيه نونُ تثنية ، كقولنا(قفيزان براً) ، أو نونُ جمعٍ كقولنا(عشرون درهماً) ، أو تنوينٌ كقولنا (رَاقُودٌ خَلاً) ، و(ما في السماء قَدرُ رَاحةٍ سحاباً) أو تقدير تنوين كقولنا(خمسةَ عَشَرَ رَجُلَاً) ، أو يكون قد أَضِيفَ إلى شيء ، فلا يمكن إضافته مرة أخرى ، كقولنا(لي مِلؤُهُ عَسَلاً)(٦) ، وكقوله تعالى:﴿ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾"(٧)

---

(1)دلائل الإعجاز ٤- ٥

(2) سورة النساء:٧٥

(3)سورة الأنبياء:٢-٣

(4) سورة هود: ١٠٣

(5) سورة البلد:١٤-١٥

(6)دلائل الإعجاز ٥

(7) سورة آل عمران:٩١

القسم الثاني: تعلق اسم بفعل:-

" وأما تعلق الاسم بالفعل فقد ذكر الجرجاني بأنه يكون إما فاعلاً له ، أو مفعولاً ، فيكون مصدراً قد انتصب به كقولك(ضربت ضرباً) ويقال له المفعول المطلق أو مفعولاً به كقولك : (ضربتُ زيداً)،أو ظرفاً مفعولاً فيه زماناً أو مكاناً كقولك:(خَرجتُ يومَ الجُمعة ، ووقَفتَ أمامَك) أو مفعولاً معه كقولنا:" (جاءَ البردُ والطيالِسةَ) و(لَو تُرِكَت الناقةُ وفَصِيلَها لرَضعِها) ، أو مفعولاً له كقولنا:(جئتك إكراماً لك ، وفعلتُ ذلك إرادةَ الخيرِ بك) ، وكقوله تعالى:﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [(1)] أو بأن يكون مُنزَلاً من الفعل منزلة المفعول ،ذلك في خبر (كان) وأخواتها ، والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام مثل: (طابَ زَيدٌ نفساً ، وحَسُنَ وجهاً ، وكَرُمَ أصلاً) ، ومِثلُه الاسم المنتصبُ على الاستثناء ، كقولك: (جاءَني القومُ إلا زيداً) ، لأنه مِن قَبيل ما ينتصب عن تمام الكلام". [(2)]

القسم الثالث: تعلق حرف بهما:-

وأما تعلق الحرف بهما فهو عنده على ثلاثة أضرب هي:- [(3)]

الضرب الأول: وهو أن يتوسط الحرف بين الفعل والاسم فيكون ذلك في حروف الجر التي من شأنها أن تعدي الأفعال إلى ما لا تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء مثل قولك : (مررت) فلا يصل إلى نحو(زيد ، وعمرو) ، فإذا قلت: (مررت بزيدٍ ، أو على زيدٍ) وجدته قد وصل (بالباء أو على) وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى(مع) في قولنا: (لَو تُرِكَت الناقةُ وفَصِيلَها لرَضعِها) ، بمنزلة حرف الجر في التوسط بين الفعل والاسم وإيصاله إليه، إلا أن الفرق أنها لا تعمل بنفسها شيئاً لكنها تعين الفعل على عمله النصب وكذلك حكم (إلا) في الاستثناء، فإنها عندهم بمنزلة هذه (الواو) الكائنة بمعنى (مع) في التوسط وعمل النصب المستثنى للفعل ، ولكن بوساطتها وعونٍ منها.

الضرب الثاني: وهو ما يتعلق به الحرف بما يتعلق به في باب العطف وذلك أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول، كقولنا: (جاءني زيد وعمرو) و(رأيتُ زيداً وعمراً) ، و(مررتُ بزيدٍ وعمرو).

الضرب الثالث تعلُق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه ، وذلك أن من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتقييد، وبعد أن يسند إلى شيء.

---

(1) سورة النساء:١١٤

(2) دلائل الاعجاز ٥- ٦

(3) السابق ، ٦ وانظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٦٤/١- ٦٥

" معنى ذلك: أنك إذا قلت: (ما خرج زيد) و (ما زيدٌ بخارج) ، لم يكن النفي الواقع بها متناولاً الخروج على الإطلاق ، بل الخروج واقعاً من "زيد" ومسنداً إليه...
وإذا قلت:(هل خرج زيدٌ ؟) لم تكن قد استفهمت عن الخروج مطلقاً، ولكن عنه واقعاً من (زيد)، وإذا قلت: (إن يأتني زيدٌ أكرمه) ، لم تكن جعلت الإتيان شرطاً بل الإتيان من (زيد) ، وكذا لم تجعل الإكرام على الإطلاق جزاء للإتيان بل الإكرام واقعاً منك .

ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلامٌ من جزءٍ واحدٍ ، وأنه لابد من مسندٍ ومسندٍ إليه، وكذلك السبيل في كل حرفٍ رأيته يدخل على جملة ، كـ (إنَّ) وأخواتها ، ألا ترى أنك إذا قلت:(كأن) يقتضي مُشبهاً ومُشبهاً به،كقولك : (كأن زيداً الأسد)،وكذلك إذا قلت: (لو) و(لولا) وجدتهما يقتضيان جملتين تكون الثانية جواباً للأولى.
وجملة الأمر أنه لا يكون كلامٌ من حرفٍ وفعل أصلاً، ولا من حرف واسم إلا في النداء نحو:(يا عبد الله) ، وذلك إذا حقق الأمر كان كلاماً بتقدير الفعل المضمر الذي هو (أعني) و(أريد) و(أدعو) ، و(يا) دليلٌ عليه ، وعلى قيام معناه في النفس" [١].

فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه. وكذلك السبيل في كل شيء كان له مدخلٌ في صحة تعلق الكلم بعضها ببعض، لا ترى شيئاً من ذلك يعدو أن يكون حكماً من أحكام النحو ومعنىً من معانيه، ثم إنا نرى هذه كلها موجودة في كلام العرب، ونرى العلم بها مُشتركاً بينهم ". [٢]

وكما هو واضح فقد استقصى الإمام الجرجاني الاحتمالات والبدائل العقلية الممكنة لتعلق كل من اسم باسم واسم بفعل أو تعلق حرف بهما . ولا شك أنه قد حصر بذلك الوجوه المختلفة لإمكانات التعلق فيها بين الكلم ، وهي تنمُ عن عبقرية فذة ونظرة شمولية استقصائية تعتمد على التحليل العميق لبنية اللغة .

وقد أشاد عدد من المحدثين بجهود الجرجاني في مجال التعليق وأثر ذلك في نظم الكلام ، حيث ذكر الدكتور بدوي طبانة : بأن " المعاني التي تنشأ من تعلق الاسم بالاسم ، أو تعلق الاسم بالفعل ، وتعلق الحرف بهما ، هي معاني النحو وأحكامه ، فالتعلق والإسناد يفهمان من النحو ، وعنهما تكون المعاني التي يريد المتكلم إبرازها ، ويستطيع السامع إدراكها ، ولا ترى شيئاً من ذلك يعدو أن يكون حكماً من أحكام النحو ومعنى من معانيه". [٣]

---

[1]دلائل الإعجاز ٦-٧

[2]السابق ، ٨

[3] البيان العربي لبدوي طبانة ١٩٨

وهذا ما أكده أيضاً الدكتور محمد عبد المطلب ، بقوله :" فمعاني النحو هي التي يتعلق بها الفكر ، وهي تمثل العلاقات بين معاني الكلمات في النفس ، وهذه العلاقات النحوية هي التي رتبت معاني الكلم على أساسها في النفس ، ورتبت الكلم على نسق معانيها ، ولا يتصور أن يكون للفظة تعلق بلفظة أخرى من غير أن يعتبر حال معنى هذه مع معنى تلك ".(١)

وقد صرح الدكتور عبد الفتاح لاشين: " بأن عبد القاهر نقل النحو إلى جو يزخر بالحيوية وجعل موضوعاته ميدانا يجول فيها بذهنه الصافي ويطلع الناس على ألوان من التعبيرات التي تمر بهم ولكنهم لم يقفوا على روعتها ولم يتذوقوها فهو قد قفز بهذا العلم من الاهتمام بأواخر الكلمات فقط والبحث عن العلة وعلة العلة إلى علم رحب فسيح ينبض حياة وحركة . (٢)

وهذا ما أشار إليه الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، بقوله :" لقد كان عبد القاهر الجرجاني نحوياً خالصاً ، له بالنصوص بصر ، وبالأساليب فقه وبتفسيرها ولوع وقد هداه بصره بالنصوص وفقهه بالأساليب وولوعه بالتفسير إلى نظريته المعروفة بنظرية النظم وهي تقوم على معاني النحو". (٣)

فكرة النظم عند الجرجاني :

تقوم فكرة النظم عند الإمام الجرجاني على " توخي المعاني النحوية في أجزاء العبارة وإخضاعها للمعايير النحوية ، وقد خطى بهذه الفكرة خطوات حثيثة حتى تبلورت عنده في كتابه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة فالنظم أو معاني النحو عند عبد القاهر هو خضوع الكلام لنواميس الفكر وبروزه على هيئة تحاكي الروابط المنطقية التي يقيمها بين المعاني ، فتكون البنية اللغوية صدى لبنية عقلية منطقية سابقة ".(٤)

والإمام عبد القاهر يرى أن النحو والنظم يقومان على دعامة واحدة فهو لا يفرق بين معاني النحو والنظم بل يجعل منهما كلمتين مترادفتين ولذلك فهو يقول في مقدمة كتابه : "هذا كلامٌ وجيز يطلع به الناظر على أصول النحو جملة، وكل ما به يكون النظم دفعةً"(٥).

وكذلك يقول : " اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك ، فلا تخل بشيء منها ، وذلك أننا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك :

---

(1) البلاغة والأسلوبية لمحمد عبد المطلب ٥٣

(2) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية لعبد الفتاح لاشين ٨٢

(3) النحو والدلالة لمحمد حماسة عبد اللطيف ٢٧

(4) التفكير البلاغي عند العرب لحمادي صمود ٥١٧/٢

(5) دلائل الإعجاز ٣

(زيدٌ منطلق) ، و(زيد ينطلق) ، و (ينطلق زيد) ، و (منطلق زيد) ، و(زيد المنطلق) ، و (المنطلق زيد) ، و(زيد هو المنطلق) ، و(زيد هو منطلق) وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك : (إن تخرج أخرج) ، و(إن خرجتَ خرجتُ) ، و(إن تخرج فأنا خارج) ، و (أنا خارج إن خرجت) ، و (أنا إن خرجت خارج) وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك:(جاءني زيد مسرعاً) و(جاءني يسرع)، و(جاءني وهو مسرع أو وهو يسرع)، و(جاءني قد أسرع) ، و(جاءني وقد أسرع) .

فيعرف لكل من ذلك موضعه ويجئ به حيث ينبغي له ، وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى ، فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه نحو أن يجئ بـ (ما) في نفي الحال ، بـ (لا) إذا أراد نفي الاستقبال ، وبـ (إن) فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون وبـ (إذا) فيما علم أنه كائن .

وينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع (الواو) من موضع (الفاء) ، وموضع الفاء من موضع (ثم) ، وموضع (أو) من موضع (أم) ، وموضع (لكن) من موضع (بل) .

ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كله وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار فيصيب بكل من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ". (١)

ومن يقرأ هذه النصوص التي كشف فيها الإمام عبد القاهر الجرجاني عن مفهوم النحو عنده يجد نفسه أمام اتجاه جديد في فهم النحو ، حيث كان قد غلب على أفهام الناس قبل عبد القاهر أن مهمة النحو مقصورة على صحة التراكيب وسلامتها من الخطأ ، فكان النحو أقرب إلى المنطق منه إلى اللغة بمعناها الرحيب، وكذلك من المفاهيم التي كانت ترد على أفواه النحويين ولا يعرفونها إلا أبواباً وعناوين تنطوي على جملة من القواعد الجامدة الجافة وهذا بخلاف عبد القاهر إذ كان النحو لديه مليء بالمشاعر وألوان النفس ووسائل الحركة التي تزخر بالحيوية والنشاط ، فهو يمزج بين علم النحو وعلم المعاني إذ لا غنى لأحدهما عن الآخر كالملح في الطعام لا غنى عنه أبداً ، وهذا مما يدعو إلى إحياء البحث النحوي بالمعنى الذي أراده عبد القاهر بمعناه الدقيق . وهذا ما أكده إبراهيم مصطفى في قوله :" ولقد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا ، وأن يكون هو سبيل البحث النحوي ، فإن من العقول ما أفاق لحظه من التفكير والتحرر ، وأن الحس اللغوي أخذ ينتعش ويتذوق الأساليب ويزنها بقدرتها على رسم المعاني والتأثير بها ، من بعد ما عاف الصناعات اللفظية وسئم زخارفها".(٢)

---

(1) دلائل الإعجاز ٨١-٨٢

(2) إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ٢٠

ومما لا شك فيه أن الإمام الجرجاني لم يسبق إلى مصطلح التعليق في مجال النظم فهو من إنتاجه ، ويقصد به ارتباط الكلام وتآلفه ونظمه في العبارة من الوجهة الدقيقة التي تنطوي عليها النفس .فالكلام لا يتأتى فيه الإفادة والتعبير إلا إذا علق بعضه ببعض، وجعل بعضه مرتبطاً ببعض، وهذا هو مفهوم التعليق، لذلك فهو توخي المعاني النحوية وإعمالها في أجزاء العبارة .

فالمسند أو الخبر يكون اسماً أو فعلاً مضارعاً ويكون معرفاً أو منكراً ويتقدم المسند إليه ويتأخر عنه وقد يفصل بينهما بضمير فصل ولكل ذلك وجه في التعبير والشرط والجزاء يأتيان على صور كثيرة ولكل صورة دلالتها الخاصة والحال تكون اسماً أو فعلاً مضارعاً أو جملة اسمية خبرها اسم أو فعل وقد تكون ماضياً مسبوقاً بقد وحدها أو بقد والواو ولكل ذلك موضعه الدقيق في الكلام. [١]

ويرى الإمام عبد القاهر الجرجاني أن الائتلاف مشروط في الكلام حتى تقع الألفة بين أجزاء الكلام ، لذلك فيعلق على قول أبي علي الفارسي :" (الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء) ولم يقل (الكلام ثلاثة أشياء) على ما جرت عليه عادة كثير من المتقدمين لأجل ذلك لا يخلو الكلام من غرضين :

أحدهما : أن الكلام ما اجتمعت فيه هذه الأشياء الثلاثة .

ثانيهما : أن كل جزء من هذه الأجزاء يكون كلاماً ، كما أنك إذا قلت : (العلم هو نحو ولغة وفقه) احتمل أن تريد أن كل واحدٍ من هذه الأنحاء هو النوع النفيس ، وأن تريد أن العلم لا يكون حتى تجتمع هذه الثلاثة ، وكل واحد من هذين الغرضين فاسد لأجل أن قولك : (زيدُ منطلق) ، و (خرج عمرو) كلامُ مفيدُ وليس يشتمل على الأجزاء الثلاثة .

وقولك : (زيد) ، و (خرج) ، من غير اسم غير مفيد ، وكذا كل جزء انفرد كان عاريا عن الإفادة ، فلما أدى قولهم : " الكلام ثلاثة أشياء " إلى هذا الفساد ترك أبو علي الفارسي استعماله إلى ما يصح وهو قوله : " الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء " لأن ها هنا بمنزلته في قولك : (خرجت من البصرة) ، و لو قصد حذف الائتلاف لوجب أن يقال : (ألفاظ الكلام أو أجزاء الكلام ثلاثة أشياء) وقال صاحب الكتاب: (هذا باب علم ما الكلم من العربية) ، فتقديره " باب علم أي شيء من الكلم من العربية ". [٢]

---

[1] انظر : دلائل الإعجاز ٦-٧

[2] المقتصد في شرح الإيضاح ٤٣/١ -٤٤

ويزيد الإمام عبد القاهر كلامه هذا وضوحاً ودقةً في بيان أن الجزء الواحد في الكلام لا يفيد ؛ إذ كما علمنا أنه قد اشترط في ائتلاف الكلام الإفادة ، وإن لم يرد به الإفادة فإنه يخل بنظم الكلام ، ويظهر للسامع أو المتكلم وكأنه عبارة عن صوت يصوته مراراً وتكراراً بدون أي جدوى أو فائدة تتراءى عليه أو معنى يستشعر به ، فنراه يقول :

"الجزء الواحد لا يفيد فلو قلت : (زيدٌ) ولم تضم إليه فعلاً أو اسماً آخر ؛ لم يكن له فائدة وكذلك الحكم إذا ذكرت فعلاً ، فقلت : (ضرب) ، ولم تضم إليه اسماً ولم تقدر فيه ضمير الشيء ؛ لم تقدر ، وكا ن بمنزلة صوتٍ تصوّته . وأنت ترى أكثر الناس إذا سمعوا هذا أنكروه ، وظنوا أنه يؤدي إلى إبطال معاني الكلم التي أرادها واضع اللغة "(١)

وقد فصل الإمام عبد القاهر الجرجاني أنواع الائتلاف المذكورة بقوله : " واعلم أن معنى الائتلاف الإفادة ؛ وذلك لا يكون إلا بين الاسم والاسم كقولك (زيد أخوك) ، و (زيد) مبتدأ ، و (أخوك) خبرهن وكل واحد منهما اسم أو بين الفعل والاسم كقولك : (خرج زيد) ، و (سر بكر) ، و (انطلق عبد الله) ، فهذه أفعال وما بعدها مخبر عنه ، فالكلام لا يخلو من جملتين :

- **أحدهما** : اسمية ، كقولك : (زيد أخوك) ، وتسمى جملة من المبتدأ والخبر .
- **ثانيهما** : فعلية ، كقولك : (خرج زيد) ، وتسمى جملة من فعل وفاعل .

والمقصود بالاسمية أن يكون الجزء الأول اسماً ، وبالفعلية أن يكون الأول فعلاً .فإذا قلت: (زيد ضربته) كانت الجملة اسمية ؛لأن الجزء الأول اسم ، و(ضربته) جارٍ مجرى الاسم".(٢)

" واعلم أن الحروف إذا دخلت على هاتين الجملتين كان لها معان تنفرد بها ، فإذا قلت : (ما كنت زيداً) ، كان مجيء (ما) للنفي ، وإذا قلت : (لعل زيدا في الدار) ، كان مجيئه للترجي ، وعلى هذا يجري الباب .

وليس للحروف تأثير في أصل ائتلاف الكلام ألا ترى أن سقوطها وثبوتها سواء من هذه الجهة ، فإذا قلت : (زيد منطلق) ، كان كلاما تاما ، كما أنك إذا قلت : (ما زيد منطلق) ، كان كذلك وإنما يفيدنا معناه الذي وضع له من النفي . ولو كان الحرف مما يؤثر في الائتلاف لوجب أن تزول الإفادة بسقوطه ، كما أنك إذا أسقطت من الجملة أحد أجزائها فقلت في قولك : (خرج زيد) : (خرج) أو (زيد) ، من غير شيء آخر تضمه إليه كانت الفائدة مفقودة"(٣).

---

(1) شرح الجمل في النحو ٣١٨ وانظر: الجمل في النحو ١٠٧ ودلائل الإعجاز ٤١٢

(2) المقتصد في شرح الإيضاح ٧٠/١

(3) السابق ، ١/ ٧١-٧٢

" واعلم أن الفعل لا يأتلف مع الفعل ، لو قلت : (ضحك خرجن) لم يجز ، وكذا لا يأتلف الحرف مع الفعل ، لو قلت : (هل خرج) ، أو (ما خرج) ، من غير أن تأتي باسم مظهر أو مضمر لم يجز ، وكذا لا يقع الائتلاف بين الحرف والحرف ولا بين الاسم والحرف لو قلت : (إن إلى) ، أو : (هل من) ، أو : (أن زيداً) ، أو : (ما زيد) ، من غير جزء آخر لم يجز .

وأما قولك : (يا زيد) فإنما حصل الائتلاف في ذلك ؛ لأجل أن (يا) قد قام مقام الفعل ‘ فإذا قلت : (يا عبد الله) ، فكأنك قلت : أدعو عبد الله إلا أنهم لما تركوا هذا الفعل ، وجعلوا (يا) كالعوض منه كان الغرض فيه أن لا يلتبس النداء بالخبر ".[١]

هذا هو مفهوم الائتلاف عند الإمام عبد القاهر الجرجاني فهو ينطوي على المعنى العميق الذي يقوم في النفس ولا يمكن تجسده إلا من خلال توظيف الكلمات حسب الوظائف النحوية المناطة بها أسماءً كانت أو أفعالاً أو حتى حروفاً ، فهي التي تنظم عقد الجملة في النص وبها يوقف على المعنى المراد من التركيب .

---

[1] المقتصد في شرح الإيضاح ٧٢/١

المبحث الثاني : التقديم والتأخير

يعد التقديم والتأخير من أهم الموضوعات التي تناولها النحويون في دراساتهم فأشاروا إليه أكثر من مرة ، ومن ذلك ما نسب إلى الخليل في قوله:

" وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول : (قائم زيد) ، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ " [١]

أي أن الخليل بن أحمد الفراهيدي يستقبح أن يكون التقديم على نية جعله مبتدأ بل يكون التقديم على نية التأخير .

وأما سيبويه فقد أشار إلى التقديم والتأخير وربطه بالعناية والاهتمام فهو يقول : " كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم "[٢]

وازداد الأمر وضوحاً عند ابن جني الذي أفرد التقديم والتأخير بفصل كامل مبيناً ما جاز تقديمه وما لا يجوز تقديمه نحوياً وقد اكتفى فيه بذكر المفعول به والفاعل فهو يقول : " فصل في التقديم والتأخير وذلك على ضربين : " أحدهما ما يقبله القياس ، والآخر ما يسهله الاضطرار .الأول كتقديم المفعول على الفاعل تارة ، وعلى الفعل ناصبة أخرى ؛ كـ (ضرب زيداً عمرو) ، و(زيداً ضرب عمرو) ، وكذلك الظرف ؛ نحو : (قام عندك زيد) ، و(عندك قام زيد) ، و(سار يوم الجمعة جعفر) ، و(يوم الجمعة سار جعفر) ، وكذلك الحال نحو : (جاء ضاحكاً زيد) ، و(ضاحكاً جاء زيد)" [٣]

وعلى الرغم من تناول النحاة لهذا الموضوع إلا أنهم لم يركزوا على المقصد أو الهدف من وراء التقديم والتأخير وإن كانوا قد تناولوه في سياق عرضهم للقواعد النحوية بشكلٍ عام.

أما الإمام عبد القاهر الجرجاني فقد نبه إلى أهمية التقديم والتأخير قائلاً: " هو بابٌ كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفه،ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك، ولطف عندك ، أن قدم فيه شيء وحول اللفظ من مكانه إلى مكان"[٤]

---

[1] الكتاب ٢/ ١٢٧

[2] السابق ، ١/ ٣٤

[3] الخصائص ٣٨٢/٢

[4] دلائل الإعجاز ١٠٦

والتقديم عنده على وجهين هما:-

الوجه الأول: تقديم على نية التأخير، وذلك أن يظل المقدم على حكمه النحوي كأنه آخر ، ومثال ذلك أمران :

أولاً : تقديم الخبر على المبتدأ كقولك (منطلقٌ زيدٌ) فيظل (منطلق) خبراً مرفوعاً وإن قدم.[١]

ثانياً : تقديم المفعول على الفاعل نحو (ضرب زيداً عبد الله) ، وليس بالأصل ، وإنما يكون التقديم والتأخير على قدر العناية والاهتمام . وذلك أنك تقول :(أعطى الأميرَ زيدٌ)،فتقدم (الأمير) ، وإن كان مفعولاً وكان (زيد) فاعلاً ؛ لأجل أن العناية بالأمير آكد ، ولو قلت (أعطى زيدٌ الأميرَ) كان حسناً جميلاً ، فإن قلت :(أعطى زيداً الأميرُ) فقدمت المفعول الذي أصله التأخير مع أنه غير معتني بشأنه وأخرت (الأمير) الذي استحق التقديم من وجهين هما:

١- العناية .

٢- أنه فاعل لم يحسن ؛ لأجل أنك تقدم المفعول من غير اهتمام يوجب ذلك. [٢]

الوجه الثاني:تقديم لا على نية التأخير، وفيه ينتقل حكم المقدم إلى غير حكمه ويختلف إعرابه ونضرب مثلاً على هذا الوجه ، المثالين التاليين :

أولاً : تساوى المبتدأ والخبر في التعريف ، فيحتمل أي منهما أن يكون المبتدأ ، ذلك أن تقول (زيدٌ المنطلقُ) على أن يكون (زيدٌ) المبتدأ ، وتقول (المنطلقُ زيدٌ) على أن يكون (المنطلقُ) مبتدأ ، وتقديم (زيدٌ) في المثال الأول جعله مبتدأ في حين أن تأخيره في المثال الثاني غير إعرابه إلى خبر .

ثانياً : التقديم في باب الاشتغال مثل : (ضربتُ زيداً) ، (زيدٌ ضربتُه) ، هذا التقديم لـ (زيداً) ينقل إعرابه من مفعول به في الجملة الأولى ، إلى مبتدأ في الجملة الثانية حيث يشتغل الفعل بضمير زيد وتكون الجملة الفعلية في موضع خبر المبتدأ . [٣]

وينتقد الإمام الجرجاني سيبويه انطلاقا من أنه لم يذكر في التقديم غير العناية والاهتمام وينحو عليه باللائمة ، وذلك بقوله : " قال صاحب الكتاب ، وهو يذكر الفاعل والمفعول: إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم بشأنه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم ، من غير أن يضرب على ذلك مثالاً ". [٤]

---

[1] انظر: دلائل الإعجاز ١٠٦

[2] المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٢٨٥ وانظر: دلائل الإعجاز ١٠٦

[3] انظر: دلائل الإعجاز ١٠٦- ١٠٧

[4] دلائل الإعجاز ١٠٧

فعبد القاهر يرى سيبويه ممن تعرض لموضوع التقديم والتأخير دون أن يتوسع في معاني هذا الأسلوب ، حيث لم يفصل سيبويه مواضع العناية والاهتمام الكامنة وراء التقديم والتأخير وإنما اكتفى بمجرد ذكرها وسردها .

ولقد أظهر الإمام عبد القاهر موضوع التقديم والتأخير بمظهر رائع من حسن التعليل والتحليل فجعله باباً عظيماً له من جلال العلم وهيبته مبرزاً فيه الأحكام النحوية التي استقلت بقواعد نحوية وبلاغية ، وهذا الأمر الذي توجه إليه في التقديم والتأخير لم يتبعه النحويون في دراساتهم ، ولأجل ذلك وجدنا الإمام عبد القاهر يقول :" وقال النحويون:إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعلٍ ما أن يقع بعينه ، ولا يبالون من أوقعه ، كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث ويفسد ويكثر به الأذى ، إنهم يريدون قتله ، ولا يبالون من كان القتل منه، ولا يعنيهم منه شيء ، فإذا قتل وأراد مريدٌ الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجي فيقول :(قتلَ الخارجيَّ زيدٌ) ولا يقول (قتلَ زيدٌ الخارجيَّ) ، لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له زيد جدوى وفائدة فيعنيهم ذكره ويهمهم ويتصل بمسرتهم ويعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه متى يكون ، وقوع القتل بالخارجي المفسد وأنهم قد كفوا شره وتخلصوا منه" .[١]

ولا ينفي الإمام عبد القاهر أن العناية والاهتمام من العناصر المقررة لمسألة التقديم والتأخير ، غير أن التفصيل وشرح العناية وسببها واجبان أيضاً ، وإلا صغر أمر التقديم والتأخير في النفوس.[٢] فهو يقول : " وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال:(إنه قدم للعناية ، ولأن ذكره أهم)، من غير أن يذكر ، من أين كانت تلك العناية ؟ وبما كان أهم ولتخيلهم ذلك ، قد صغر أمر (التقديم والتأخير) في نفوسهم ، وهوّنوا الخطب فيه ، حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبعهم والنظر فيه ضرباً من التكلف ولم ترَ ظناً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه " [٣]

ولقد حاول عبد القاهر أن يرد على بعض ما دار حول التقديم والتأخير من شبهات في تقسيمه ، فيقول : " أنه من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين ، فيجعل مفيداً في بعض الكلام وغير مفيد في بعض ".[٤]

---

[1] دلائل الإعجاز ١٠٧– ١٠٨

[2] انظر : السابق ، ١٠٨

[3] دلائل الإعجاز ١٠٨

[4] السابق، ١١٠

ويؤكد ذلك أيضاً بأنه لا يجوز تعليل التقديم مرة بالعناية وأخرى بالضرورة الشعرية ، إذ يقول إنه : " متى ثبت في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثير من الكلام، أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير ، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال ، ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء، أن يدعي أنه كذلك في عموم الأحوال، فأما أن يجعله شريجين ، فيزعم أنه للفائدة في بعضها وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض فما ينبغي أن يرغب عن القول به "[(١)] .

فإما يكون تقديم الشيء مفيداً في كل حال أو لا تكون له فائدة في أي موقع وقع ، أي أن الانتقائية في تقرير فائدة التقديم والتأخير غير جائزة عند الجرجاني خلافاً لما يذكره سيبويه وسائر النحويين .

وبعد أن تحدث الإمام عبد القاهر عن معنى التقديم والتأخير وبين وجوهه والمسائل النحوية التي يتخللها في تركيب الكلام مستهدياً في ذلك إلى طريقة النظم وما يحتويه من معانٍ تزيد الكلام جمالاً وبهاءً ، فيقول : " وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدم فيها وترك تقديمه " [(٢)] .

ويبين عبد القاهر الجرجاني هذه الفروق بين التقديم والتأخير في عدة ضروب منها كالتالي:

<u>الاستفهام بالهمزة :</u>

يعالج الإمام الجرجاني الاستفهام بالهمزة من منطلق أن معنى هذا الاستفهام مع الفعل الماضي إنما هو للتقرير أي أنك تسأل عن الفعل لتقرير حصول الفعل أو نفيه ، وتسأل عن الاسم لتقرير كونه فعلاً أو غير ذلك .

أما تقديم المفعول به مع الهمزة فلا يتناوله الجرجاني في باب الاستفهام إلا مع الفعل المضارع ، ويطلق الجرجاني(دستوراً) مفيداً في هذا المجال عن كل ما سواه وهو :" أنه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر وذلك أن الاستفهام استخبار والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يخبرك فإذا كان كذلك كان محالا أن يفرق الحال بين تقديم الاسم وتأخيره في الاستفهام،فيكون المعنى إذا قلت:(أزيدٌ قام؟) غيره إذا قلت:(أقام زيدٌ؟) ، ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر، ويكون قولك: (زيدٌ قام) و(قام زيدٌ) سواءً ؛ ذلك لأنه يؤدي إلى أن تستعمله أمراً لا سبيل فيه إلى جواب ، وأن تستثبته المعنى على وجه ليس عنده عبارة يثبته لك بها على ذلك الوجه ". [(٣)]

---

(1) دلائل الإعجاز ١١٠– ١١١

(2) السابق ، ١١١

(3) السابق ، ١٤٠– ١٤١

" وجملة الأمر أن المعنى في إدخالك حرف الاستفهام على الجملة من الكلام هو أنك تطلب أن يقفك في معنى تلك الجملة ومؤداها على إثبات أو نفي،فإذا قلت:(أزيدٌ منطلق؟) فأنت تطلب أن يقول لك : (نعم ،هو منطلق) أو يقول: (لا ، ما هو منطلق) ، وإذا كان ذلك كذلك كان محالاً أن تكون الجملة إذا دخلتها همزة الاستفهام استخباراً عن المعنى على وجه لا تكون هي إذا نزعت منها الهمزة إخباراً به على ذلك الوجه.)" [١] ، وكأن الإمام الجرجاني بذلك يوحد معاني التقديم وأهميتها في الخبر وفى الاستفهام ؛ لأن الاستفهام عنده طلب للخبر .

وجل الفرق بينه وبين سائر النحويين أنه يقلب وجوه التقديم والتأخير باحثاً في كل وجه منها عن المعنى المراد ، وذلك انطلاقاً من رأيه القائل إن النحو هو العلم بالمعنى ، ففي حين نرى النحاة يعنون بالجانب اللفظي والإعرابي للتركيب قبل النظر في المعنى ومقتضياته ، فنرى عبد القاهر يربط ربطاً عضوياً بين التركيب ومعناه فيرى في التركيب ما يعكس بالضرورة المعنى المراد بحيث لا يعبر عن معنى ما إلا بتركيب مخصوص لأنك لو غيرت فيه الترتيب لاختل المعنى المراد وفسدت العلاقة بين طرفي التركيب والمعنى .

ويرى أن معنى الجملة الاستفهامية يختلف فيما إذا كان الفعل ماضياً أو مضارعاً ، إذ لكل جملة استفهامية دلالة ومعنى يختلف بحسب الفعل المستخدم وها هي أنواع الاستفهام مع الأفعال كما قسمها الجرجاني :

أولاً : الفعل الماضي :

١ – <u>تقديم الفعل الماضي</u>:

يقول الإمام الجرجاني : " لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم "[٢] إذ يكون تقديم الفعل بغير معنى تقديم الاسم فيتقدم الفعل الماضي في الاستفهام بالهمزة إن كان الشك في الفعل نفسه وكان المراد معرفة وقوع الفعل أو عدمه ، كأن تقول (أفعلت ؟) وأنت لا تدري إن وقع الفعل أو لم يقع ومن ذلك قولك : (أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟) ، أو(أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله ؟) أو (أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟) فتقدم الفعل لأنك تشك في فعل البناء والقول والفراغ ، وتجهل وقوع الفعل أو انتفاء حدوثه. [٣]

---

[1] دلائل الإعجاز ١٤١

[2] السابق ، ١١٢

[3] انظر: السابق ، ١١١

٢ – تقديم الاسم :

يتقدم الاسم في الاستفهام بالهمزة على الفعل الماضي ، إن كان الشك في الفاعل من هو فتقول: (أأنت فعلت ؟) وأنت تعلم بوقوع الفعل من غير أن تعرف من أوقعه ، من ذلك قولك : (أأنت بنيت هذه الدار ؟) وأنت تعرف أن الدار مبنية عن الباني ، أو قول (أأنت قلت هذا الشعر ؟) أو (أأنت كتبت هذا الكتاب ؟) ، وأنت تعرف الشعر مقولاً ، والكتاب مكتوباً. [١]

ولا يجوز أن تقول (أأنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟) إذ إن هوية الباني محددة أصلا وهى " أنت " لذلك لا يصلح الاستفهام عنها بل عن الفعل إن تم أم لم يتم .

ومن المنطلق ذاته لا تقول (أأنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله ؟) و(أأنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟) فلا تبتدئ بالاسم وأنت تعرفه بل الفعل إذ الشك واقع فيه. [٢]

كما ويفسد أيضا عند الجرجاني أن تقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك أموجود أم لا ؟" أي أنه لا يجوز أن تسأل (أبنيت هذه الدار ؟) وأنت تشير إلى الدار ، أو تقول : (أقلت هذا الشعر ؟) وأنت تتبع الهمزة بالمستفهم عنه ، وهو هنا الفاعل إذ الشك واقع فيه. [٣]

ويصح عنده مثل:" (أقلت شعرا قط ؟) أو (أرأيت اليوم إنساناً) ، ولكن لا يصلح قولك (أأنت قلت شعرا قط ؟) أو (أأنت رأيت إنساناً ؟) ، ذلك أنه لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا ، لأن ذلك إنما يتصور إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص نحو أن تقول : من قال هذا الشعر ؟ ومن بنى هذه الدار ؟ ومن أتاك اليوم ؟ ومن أذن لك في الذي فعلت ؟ وما أشبه ذلك مما يمكن أن ينص فيه على معين ، فأما قيل شعر على الجملة ورؤية إنسان على الإطلاق فمحال ذلك فيه ؟ لأنه ليس مما يختص بهذا دون ذلك حتى يسأل عن عين فاعله ولو كان تقديم الاسم لا يوجب ما ذكرنا من أن يكون السؤال عن الفاعل من هو؟ وكان يصح أن يكون سؤالاً عن الفعل أكان أم لم يكن ؟ لكان ينبغي أن يستقيم ذلك ". [٤]

ومختصر ذلك أنه لا فائدة من السؤال عن فاعل فعل علم مطلق إلا إذا خصصت .

ولقد استشهد الإمام عبد القاهر على هذا الضرب بالأدلة والشواهد القرآنية الكثيرة ليزيد وضوح التقديم في الاسم والفعل الماضي في الاستفهام بالهمزة ، فمن ذلك جعله التقرير في قوله تعالى

---

[1] انظر : دلائل الإعجاز ١١١

[2] انظر : السابق ١١٢

[3] انظر : السابق ١١٢

[4] دلائل الإعجاز ١١٢

حكاية عن قول نمرود : ﴿ أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾(١) فيعلق عبد القاهر على هذه الآية بأنهم أرادوا أن يقرروه بأنه هو الفاعل لا بأن الفعل قد حصل ، لأن الفعل وهو الكسر ظاهر مشار إليه فلا معنى للتقرير به ، ولأنه لو كان الغرض التقرير بالفعل لكان الجواب (فعلت ، أو لم أفعل) ، ولكنه أجاب بنسبة الفعل إلى (كبيرهم) ، نفياً لما طلبوه من نسبة الفعل إليه دون غيره ، فدل ذلك على أن المطلوب التقرير بالفاعل لا الفعل . (٢)

هكذا يظهر الإمام الجرجاني الفرق بين تقديم الفعل إن كنا نشك في وقوعه ، وبين تقديم الاسم في حال شككنا في هوية الفاعل .

هذا كله في حالة كون الهمزة للتقرير ، أما إذا كانت الهمزة للإنكار فإن تقديم الاسم سيؤدي إلى وقوع الإنكار في الفاعل في حين يكون تقديم الفعل دلالة على وقوع الإنكار فيه ، لا في الفاعل ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا ۚ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴾ (٣) وقوله عز وجل : ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾(٤)

ومن عادة الإمام عبد القاهر إنه يردف الشواهد القرآنية بتحليل وتعليل مفصل لكي يوضح الغاية الأساسية من ورائها ، فيقول معلقاً على ذلك :" فهذا ردٌ على المشركين وتكذيب لهم في قولهم ما يؤدى إلى هذا الجهل العظيم وإذا قدم الاسم في هذا صار الإنكار في الفعل ومثاله قولك للرجل قد انتحل شعراً : (أأنت قلت هذا الشعر ؟ كذبت لست ممن يحسن مثله) أنكرت أن يكون القائل ولم تنكر الشعر" (٥) .

ويقول الإمام عبد القاهر تأكيداً لكلامه السابق : "وقد يكون أن يراد إنكار الفعل من أصله ثم يخرج اللفظ مخرجه إذا كان الإنكار في الفاعل مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ (٦) ، (الإذن) راجع إلى قوله : ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا ﴾(٧) ومعلوم أن المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذن فيما قالوه ، من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله ، فأضافوه إلى الله إلا أن اللفظ أخرج مخرجه إذا كان الأمر كذلك لأن يجعلوا في صورة من غلط فأضاف إلى الله تعالى إذناً كان من غير الله ، فإذا حقق عليه ارتدع "(٨).

---

(1) سورة الأنبياء : ٦٢

(2) انظر: دلائل الإعجاز ١١٣ – ١١٤

(3) سورة الإسراء: ٤٠

(4) سورة الصافات : ١٥٣ ، ١٥٤

(5) دلائل الإعجاز ١١٤

(6) سورة يونس : ٥٩

(7) سورة يونس : ٥٩

(8) دلائل الإعجاز ١١٥

ومن الواضح أن الإمام عبد القاهر يستعرض البدائل الممكنة معنوياً في مواضع الاستفهام للفعل الماضي ، حيث أتى على جميع وجوه وإمكانات مجيء الماضي مقدماً ومؤخراً في الاستفهام مبيناً الفروق المعنوية الدقيقة التي تختلف من أسلوب لآخر في وجوه التقديم والتأخير المختلفة .

ثانياً: الفعل المضارع

١ – <u>تقديم الفعل المضارع أو الفاعل</u> :

يكون تقديم الفعل المضارع عند الإمام الجرجاني وفق معنيين : (الحال أو الاستقبال) .

أما الحال فيكون إذا كان معنى الفعل المضارع واقعاً الآن فتقول (أتفعل) أو (أنت تفعل) بمعنى مشابه لما كان مع الفعل الماضي ، ويكون الاستفهام تقريرياً للفعل في سؤال (أتفعل) ، وللفاعل في جملة (أأنت تفعل ؟) لإقرار الفاعل أو إنكاره [١]، ويقرر الجرجاني أن هذا النوع يتطلب أن يكون الفعل موجوداً فعلياً لأن تقديم الاسم يقتضي شبها بما اقتضاه في الماضي حيث الإقرار بأنه فاعل مسند للفعل أو ليس بفاعل غير مسند للفعل [٢].

ومثال تقرير الفاعل قولك للرجل يبغى ويظلم : (أأنت تجئ إلى الضعيف وتغصب ماله ؟) ومثال إنكار الفاعل قولك : ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾ [٣].

أما إن كان المراد من الفعل المضارع هو الاستقبال ، فيكون الاستفهام إنكارياً على ضربين : أولهما إنكار للفعل حيث يقول الجرجاني فيه : " كان المعنى إذا بدأت بالفعل على أنك تعمد بالإنكار إلى الفعل نفسه وتزعم أنه لا يكون ، أو أنه لا ينبغي أن يكون"[٤] .

ومثال ما تنكر الفعل وتزعم أنه لا يكون ، قول امرئ القيس :

أَيَقْتُلُنِـــــــي وَالمَـــــشْرَفِيُّ مُـــــضَاجِعي وَمَـــسْنُونةٌ زُرْقٌ كَأَنْيـــابِ أغَـــوَالِ[٥]

إذ يكذب الشاعر إنساناً تهدده بالقتل ، وينكر عليه القدرة على قتله ، ومثل آخر هو (أيرضى عنك فلان ، وأنت مقيم على ما يكره ؟) ، والآية ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾ [٦]

---

(1) انظر : دلائل الإعجاز ١١٦

(2) انظر: السابق ، ١٢٢

(3) سورة الزخرف : ٣٢

(4) دلائل الإعجاز ١١٦

(5) هذا البيت من بحر الطويل ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٢٤ وطبقات فحول الشعراء ٨٣/١ والمعاني الكبير لابن قتيبة ١٠٤٩/٢ وثمار القلوب ٧٨ وتفسير القرآن لأبي المظفر السمعاني ٤٠١/٤ ونهاية الأرب ٥٥/٧ وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣٩٦/٢

(6) سورة هود : ٢٨

أما مثال ما لا ينبغي أن يكون في إنكار الفعل المضارع والفعل مقدم قولك للرجل يركب الخطر : أتخرج في هذا الوقت ؟ أتذهب في غير الطريق ؟ أتغرر بنفسك ؟ [١].

وقول عمارة بن عقيل :

أَأَتْـــرُكُ أَنْ قَلَّــتْ دَرَاهِـــمُ خَالِـــدٍ زِيَارَتَـــهُ ؟ إنِّـــي إذاً لَلَئِـــيمُ[٢]

" تنكر ذلك عن نفسك ، كأنك تقول : (لن أترك إن قلت دراهم خالد زيارته وإلا إني للئيم) ، فالإنكار واقع على الفعل "[٣].

أما الضرب الثاني فهو تقديم الفاعل والفعل مضارع مراد به المستقبل مثل قولك :(أأنت تفعل؟) أو(أهو يفعل؟) ، كنت وجهت الإنكار إلى نفس المذكور وأبيت أن تكون بموضع أن يجئ منه الفعل وممن يجئ منه ، ومثل ذلك قول : (أأنت تمنعني ؟ أأنت تأخذ على يدي؟)[٤] .

فأنت توجه الإنكار في هذا المثل إلى المخاطب نفسه وليس إلى الفعل كأنك تقول إن غيرك الذي يستطيع منعي والأخذ على يدي ولست بذاك .

ومثله قول ابن أبى عيينة :

فَــدَعِ الوَعِيــدَ ، فمــا وَعِيــدُك ضَــائِري أَطَنِــينُ أَجْنِحَــةِ الــذُّبَابِ يَــضِيرُ[٥]

" جعله كأنه قد ظن أن طنين أجنحة الذباب بمثابة ما يضير ، حتى ظن أن وعيده يضير ".[٦]

ويلخص الإمام عبد القاهر الفكرة بقوله : " وجملة الأمر : أن تقديم الاسم يقتضى أنك عمدت بالإنكار إلى ذات من قيل : إنه يفعل أو قال هو : إني أفعل وأردت ما تريده إذا قلت : ليس هو بالذي يفعل ، وليس مثله يفعل "[٧] فيكون في هذا الإنكار معنى الإحالة والمنع .

---

(1) انظر: دلائل الإعجاز ١١٧

(2) هذا البيت من البحر الطويل ، وهو لعمارة بن عقيل ، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : الكامل للمبرد ٤٠٧/١ والعمدة ٧٠/١ ونهاية الأرب ٥٥/٧

(3) دلائل الإعجاز ١١٧

(4) انظر : السابق ١١٧ – ١١٨

(5) هذا البيت من بحر الطويل ، وهو لعبد الله بن محمد بن أبي عيينة ، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : الكامل ٥٤٩/٢ والتلخيص للقزويني ٣٩٦

(6) دلائل الإعجاز ١٢١

(7) السابق ، ١١٨

تقديم المفعول :

أما تقديم المفعول على الفعل المضارع ، فهو كحال تقديم الفاعل ولكنه لا يكون إلا بمعنى الاستفهام الإنكاري ، أي" إن تقديم الاسم المفعول يقتضى أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع ، وليس بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل"(١) .

ولا يكون يفعل بعد الهمزة لفعل لم يكن ، فإن قلت مثلاً (أزيداً تضرب ؟) وأنت تقدم المفعول به على الفعل كنت تنكر أن يكون زيد بمثابة أن يضرب ، أو بموضع أن يتجرأ عليه ويستجاز ذلك فيه. (٢)

وللتقديم هنا فائدة معنوية لا تحصل لو أخر المفعول ؛ فإن الآية ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ (٣) مثلا تختلف في المعنى عن قول (أأتخذ غير الله ولياً) ، إذ يتضمن تقديم المفعول معنى : أيكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليا ؟(٤)

التقديم والتأخير في النفي :

يبدو أن التقديم والتأخير في النفي شبيه في بعض أحواله بالتقديم في الاستفهام بالهمزة وسوف نعرض فيما يلي لهذا الأمر بشيءٍ من التفصيل :

أولاً : تقديم الفعل أو الفاعل في النفي :

لقد ذهب الإمام عبد القاهر إلى أن تقديم الفعل على الفاعل في النفي يعمل على وقوع النفي على الفعل دون الفاعل، في حين يكون تقدم الفاعل على الفعل دالاً على وقوع النفي على الفاعل دون الفعل، مشيراً إلى ذلك بقوله:" إذا قلت : (ما فعلتُ) ، كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنه مفعول، وإذا قلت : (ما أنا فعلتُ) ، كنت نفيت عنك فعلاً يثبتُ أنه مفعول"(٥) ولم يكتف الإمام عبد القاهر بالإشارة إلى ذلك الضرب من التقديم في النفي ، بل أضفى عليه دلالة التعميم والتخصيص ، إذ نسب إلى حالة تقدم الفعل على الفاعل في النفي دلالة التعميم ، في حين كان تقدم الفاعل على الفعل في النفي دالاً على تخصيص النفي بالفاعل لا بالفعل على العموم ، فنراه يقول : " تفسير ذلك : أنك إذا قلت : (ما قلت هذا) كنت نفيت أن تكون قد قلت ذاك ، وكنت نوظرت في شيء لم يثبت أنه مقول ؟ وإذا قلت : (ما أنا قلت هذا) كنت نفيت أن تكون القائل له ، وكانت المناظرة في شيء ثبت أن مقول .

---

(1) دلائل الإعجاز ١٢١

(2) انظر : دلائل الإعجاز ١٢١

(3) سورة الأنعام : ١٤

(4) انظر : دلائل الإعجاز ١٢٢

(5) دلائل الإعجاز ١٢٤

وكذلك إذا قلت :(ما ضربت زيداً)،كنتَ نفيت عنك ضربه، ولم يجب أن يكون قد ضرب، بل يجوز أن يكون ضربه غيرك ، وأن لا يكون قد ضرب أصلاً ، وإذا قلت: (ما أنا ضربت زيداً) لم تقله إلا وزيد مضروب ، وكان القصد أن تنفى أن تكون أنت الضارب"[١]

"ومن أجل ذلك صلح في الوجه الأول أن يكون المنفى عاماً كقولك : (ما قلت شعراً قط) ، و(ما أكلت اليوم شيئاً) و (ما رأيت أحداً من الناس) ، ولم يصلح في الوجه الثاني أن تقول : (ما أنا قلت شعراً قط) و (ما أنا أكلت اليوم شيئاً) و (ما أنا رأيت أحداً من الناس) وذلك أنه يقتضى المحال ، وهو أن يكون ههنا إنسان قد قال كل شعر في الدنيا ، وأكل كل شيء يؤكل ، ورأى كل أحد من الناس فنفيت أن تكونه "[٢] .

ويعطى الإمام عبد القاهر مثالاً آخر على تقديم الاسم والفعل ، وهو قول الشاعر :

وَمَا أَنَا أَسْقَمْتُ جِسْمِي بِهِ ... وَلَا أَنَا أَضْرَمْتُ فِيْ القَلْبِ نَارَا[٣]

ويعلق الإمام عبد القاهر على هذا البيت قائلاً :

"المعنى كما لا يخفى على أن السقم ثابت موجود وليس القصد بالنفي إليه ولكن إلى أن يكون هو الجالب له ويكون قد جره إلى نفسه "[٤] .

ويرجع الإمام عبد القاهر ليؤكد على وجود فروق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم،مثبتاً ذلك بأمرين هما: أحدهما: هو أن تقدم الفعل المنفى عنك ثم تنفيه عن غيرك كأن تقول (ما قلت هذا ولا قاله أحد من الناس) و (ما ضربت زيداً ، ولا ضربه أحدٌ سواى) ولكن لا يجوز أن تقدم الاسم وتنفى قيام الاسم بالفعل ، ثم تعود فتنفى قيام الغير بالفعل ؛ كأن تقول (ما أنا ضربت زيداً ولا ضربه أحد سواى) إذ أنت نفيت في الجزء الأول من الجملة كونك ضربت زيدا ولكنك أثبت أنه مضروب ، فلا يجوز أن تعود فتنفى الضرب عنه .[٥]

وثانيهما : وهو الحصر بـ(إلا) مع تقديم الفعل ، كأن تقول (ما ضربت إلا زيداً) .

ومن اللغو إبراز الفاعل وتقديمه مثل قولك: (ما أنا ضربت إلا زيداً) ، ذلك أن نقض النفي بإلا يقتضى أن تكون ضربت زيدا وتقديمك ضميرك وايلاؤه حرف النفي يقتضى نفى أن تكون ضربته فهما يتدافعان .[٦]

---

[1] دلائل الإعجاز ١٢٤

[2] السابق ، ١٢٤

[3] هذا البيت من بحر المتقارب للمتنبي في ديوانه بشرح العكبري ٩٥/٢ وسرقات المتنبي لابن بسام النحوي ٤٥ والكناش في النحو والصرف لأبي الفداء ١٦٧/١ والإيضاح للقزويني ٥٣/٢

[4] دلائل الإعجاز ١٢٥

[5] انظر : السابق ، ١٢٥

[6] انظر : السابق ، ١٢٦

ثانياً : تقديم المفعول وتأخيره على الفعل في النفي :

لقد بين الإمام عبد القاهر في تناوله لهذا الضرب على نفس منوال الضرب السابق إذ أنه أبان إلى أن تقدم الفعل على المفعول في النفي يدل على وقوع النفي على الفعل دون المفعول في حين يقع النفي على المفعول دون الفعل في حال تقدم المفعول على الفعل ، فيقول :

" فإذا قلت : (ما ضربت زيداً) ، فقدمت الفعل كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات وتركته مبهماً محتملاً ، وإذا قلت: (ما زيداً ضربت) فقدمت المفعول كان المعنى على أن ضرباً وقع منك على إنسان وظن أن ذلك الإنسان زيد فنفيت أن يكون إياه ، فلك أن تقول في الوجه الأول : (ما ضربت زيداً ولا أحداً من الناس) ، وليس لك ذلك في الوجه الثاني فلو قلت : (ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس) ، كان فاسداً على ما مضى في الفاعل ". [١]

ويرى الإمام عبد القاهر أنه " يصح لك أن تقول : (ما ضربت زيداً ، ولكني أكرمته) فتعقب الفعل المنفى بإثبات فعل هو ضده ، و لكن لا يصح أن تقول : (ما زيداً ضربت ، ولكني أكرمته) وذاك أنك لم ترد أن تقول : لم يكن الفعل هذا ولكن ذاك ولكنك أردت أنه لم يكن المفعول هذا ، ولكن ذاك فالواجب إذن أن تقول : (ما زيداً ضربت ولكن عمراً) "[٢] .

ومن الواضح أن الإمام عبد القاهر يحدد هنا أوجه الخطأ وأوجه الصواب في مسألة التقديم والتأخير فيستعرض لنا التراكيب السليمة التي حصل فيها تقديم المفعول به على الفعل ، في حين يرفض تراكيب أخرى تتعارض معنوياً مع الغرض من تقديم المفعول به على الفعل.

ولا شك أن هذا يصب من وجهة نظر لغوية في مسألة سلامة التركيب اللغوي السليم وما ينبغي أن يكون الكلام عليه عند نية التقديم والتأخير ، ومن الواضح أيضاً أن عبد القاهر يجعل عنصر المعنى هو الفيصل في قبول هذا التركيب أو رفضه لغوياً.

ثالثاً : تقديم الجار والمجرور في النفي :

وقد سار فيه الإمام عبد القاهر على نفس الطريقة السابقة في بيان التقديم والتأخير في النفي ، إذ أشار إلى الأحكام النحوية التي تحكم الجار مع المجرور عند تطبيق التقديم والتأخير، بقوله : "وحكم الجار مع المجرور في جميع ما ذكرنا حكم المنصوب فإذا قلت:(ما أمرتك بهذا) كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك ، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيء آخر، وإذا قلت : (ما بهذا أمرتك) ،كنت قد أمرته بشيء غيره "[٣].

---

[1] دلائل الإعجاز ١٢٦

[2] السابق ، ١٢٧

[3] السابق ، ١٢٧

يظهر لنا مما سبق أن تقديم الفعل في النفي ، على الجار والمجرور هو نفى للفعل الواقع في الجملة دون وجوب نفى هذه الأسماء المجرورة ، أما تقديم الجار والمجرور ، فهو نفي للأسماء المجرورة وليس بالضرورة نفياً للفعل .

التقديم والتأخير في الخبر المثبت :

لقد بين الإمام عبد القاهر أحوال الجملة المثبتة في التقديم والتأخير وأكد أنها تخضع لنفس القاعدة السابقة في الاستفهام والنفي فهو يقول :

" واعلم أن هذا الذي بأن لك في الاستفهام والنفي من المعنى في التقديم قائم مثله في الخبر المثبت "[١] ؛ فإذا كان القصد إلى الفاعل قدمته وبنيت الفعل عليه ، فتقول : (زيد قد فعل ، وأنا فعلت) وهذا التقديم يقوم على معنيين هما :

الأول : هو قصر الفعل على الفاعل دون آخر ، أو دون غيره فتقول: (أنا كتبت في معنى فلان) وكذلك قولهم في المثل: (أَتُعَلِّمُنِي بِضَبٍّ أَنَا حَرَشْتُه) ، تريد أن تدعى الانفراد بذلك والاستبداد به ، وتزيل الاشتباه فيه .[٢]

الثاني : فهو ليس لإفراد الفعل بالفاعل بل للتحقيق على السامع بأن الفاعل قد فعل ، لذلك تذكر الفاعل أولا للتنبيه عليه ، دون أن تزعم أن لا آخر يقوم بالفعل[٣]، ومثاله في الشعر :

هُمُ يُفْرِشُونَ اللِّبْدَ كُلَّ طِمِرَّةٍ   وأجرَدَ سَبَّاحٍ يَبُذُّ المُغَالِبَا[٤]

ويقول الإمام عبد القاهر معقباً على هذا البيت مبرزاً فيه جمال المعنى :

" لم يرد أن يدعى لهم هذه الصفة دعوى من يفردهم بها ، وينص عليهم فيها حتى كأنه يعرض بقوم آخرين ، فينفي أن يكونوا أصحابها.هذا محال وإنما أراد أن يصفهم بأنهم فرسان يمتهدون صهوات الخيل ، وأنهم يقتعدون الجياد منها وأن ذلك دأبهم ، من غير أن يعرض لنفيه عن غيرهم إلا أنه بدأ بذكرهم لينبه السامع لهم ويعلم بَدِّياً قصده إليهم بما في نفسه من الصفة ليمنعه بذلك من الشك ، ومن توهم أن يكون قد وصفهم بصفة ليست هي لهم أو أن يكون قد أراد غيرهم فغلط إليهم ".[٥]

---

(1) دلائل الإعجاز ١٢٨

(2) انظر: دلائل الإعجاز ١٢٨

(3) انظر: السابق ، ١٢٨ – ١٢٩

(4) هذا البيت من البحر الطويل ، انظر : الزهرة للأصبهاني ٧٥٤/٢ والإيضاح للقزويني ٥٨/٢ ونهاية الأرب ٥٧/٧

(5) دلائل الإعجاز ١٢٩–١٣٠

وكذلك أيضاً قول الشاعر :

هُـــمُ يَـــضْرِبُوْنَ الكَـــبْشَ يَبْـــرُقُ بَيْـــضُهُ   عَلَـى وَجْهِــهِ مِــنَ الــدِّمَاءِ سَـبَائِبُ[١]

" لم يرد أن يدعى لهم الانفراد ويجعل هذا الضرب لا يكون إلا منهم ، ولكن أراد الذي ذكرت لك من تنبيه السامع لقصدهم بالحديث من قبل ذكر الحديث ليحقق الأمر ويؤكده .

ثم يورد الجرجاني مثالاً أوضح وهو قول عروة بن أذينة :

سُـــــلَيْمَى أَزْمَعَـــــتْ بَيْنَـــــا   فَـــــأَيْنَ تَقُوْلُهَـــــا أَيْنَـــــا ؟[٢]

وذلك أنه ظاهر معلوم أنه لم يرد أن يجعل هذا الإزماع لها خاصة ، ويجعلها من جماعة لم يزمع البين منهم أحد سواها ، هذا محال ولكنه أراد أن يحقق الأمر ويؤكده ، فأوقع ذكرها في سمع الذي كلم ابتداءً ومن أول الأمر ؛ ليعلم قبل هذا الحديث أنه أرادها بالحديث ، فيكون ذلك أبعد له من الشك . [٣]

وبعد أن استعرض الإمام عبد القاهر العديد من الأمثلة والشعر على دلالات التقديم والتأخير في الإثبات ، أشار إلى أن سيبويه قد تنبه إلى هذه الدقائق فيقول :

"وهذا الذي قد ذكرت من أن تقديم ذكر المحدث عنه يفيد التنبيه له ، قد ذكره صاحب الكتاب في المفعول إذا قدم فرفع بالابتداء وبنى الفعل الناصب كان له عليه وعدى إلى ضميره فشغل به كقولنا في (ضربت عبد الله) : (عبد الله ضربته) فقال : و (إنما) قلت : (عبد الله) فنبهته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء ".[٤]

وقوله هذا دليل صريح على أنه استمد الأسس التي تقوم عليها أفكاره النحوية من آراء النحاة السابقين أمثال سيبويه لتكون منطلقاً أساسياً للتوسع في بلورة الفروق المعنوية في تراكيب الجمل والعبارات .

ثم يواصل الإمام الجرجاني الغوص في أعماق المعاني مبيناً السر الذي أوجب تقديم المحدث عنه في الفعل ، بقوله : " فإن قلت : فمن أين وجب أن يكون تقديم ذكر المحدث عنه بالفعل آكد لإثبات ذلك الفعل له وأن يكون قوله : (هما يلبسان المجد) أبلغ في جعلهما يلبسانه من أن يقال : (يلبسان المجد؟) فإن ذلك من أجل أنه لا يؤتى بالاسم معرى من العوامل إلا لحديثٍ قد نوى إسناده إليه. وإذا كان كذلك فإذا قلت : (عبد الله) فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد

---

(1) هذا البيت من بحر الطويل ، وهو للأخنس بن شهاب التغلبي ، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في :المفضليات ١٩٤ وتصحيح الفصيح لابن درستويه ٤٩٩ والإيضاح للقزويني ٥٨/٢

(2) هذا البيت من البحر الهزج وهو لعروة بن أذينة ، ولكن لم أعثر على ديوانه .

(3) دلائل الإعجاز ١٣٠- ١٣١

(4) السابق ، ١٣١

أردت الحديث عنه ، فإذا جئت بالحديث فقلت مثلا : (قام) أو قلت : (خرج) أو قلت:(قدم) فقد علم ما جئت به وقد وطأت له وقدمت الإعلام فيه فدخل على القلب دخول المأنوس به ، وقبله قبول المهيأ له المطمئن إليه وذلك لا محالة أشد لثبوته وأنفى للشبهة وأمنع للشك وأدخل في التحقيق"[١].

ثم تبلورت القاعدة عند الجرجاني فلخصها بقوله :

" وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بغتة غفلا مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له لأن ذلك يجرى مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام ومن ههنا قالوا : إن الشيء إذا أضمر ثم فسر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدمة أو إضمار .

ويدل على صحة ما قالوه أنا نعلم ضرورة في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ [2] فخامة وشرفا وروعة لا نجد منها شيئا في قولنا : (فإن الأبصار لا تعمى) وكذلك السبيل أبداً في كل كلام كان فيه ضمير قصة فقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ [٣] يفيد من القوة في نفي الفلاح عن الكافرين ما لو قيل : (إن الكافرين لا يفلحون) لم يفد ذلك"[٤] .

ويعتبر عبد القاهر أن تقديم المحدث عنه إنما يأتي بعد إنكار ولذلك وجب تحقيقه فيقول :

" تقديم المحدث عنه يقتضى تأكيد الخبر وتحقيقه له ، بأنا إذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكار من منكر "[٥]

وهذه وجوه التحقيق التي ذكرها عبد القاهر في تقديم المحدث عنه :

١- في التكذيب : أن تكذب من يقول أن ليس له علم بالأمر ، فتقول له (أنت تعلم أن الأمر على ما أقول) .

٢- في الاعتراض الذي يجيء فيه شك ، نحو أن يقول الرجل : (كأنك لا تعلم ما صنع فلان ولم يبلغك)، فتقول : (أنا أعلمُ ، ولكني أُداريه) . [6]

٣- في تكذيب مدع ، كقوله عز وجل : ﴿ وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾[٧] ، وذلك أن قولهم : (آمنا) دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به ، فالموضع هنا موضع تكذيب .

---

(1) دلائل الإعجاز ١٣٢

(2) سورة الحج : ٤٦

(3) سورة المؤمنون : ١١٧

(4) دلائل الإعجاز ١٣٢-١٣٣

(5) السابق ، ١٣٣

(6) انظر : السابق ، ١٣٣

(7) سورة المائدة : ٦١

٤- وكذلك في القياس في مثله أن لا يكون ، كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾[١] ، وذلك أن عبادتهم لها تقتضي أن لا تكون مخلوقة .

٥- وفى الوعد والضمان : إذ هذان مما يحتاجان إلى التأكيد ؛ كأن تقول (أنا أعطيك) و (أنا أقوم بهذا الأمر) .

٦- وفى المدح كقول زهير : [٢]

وَلَأَنْتَ تَفْرِيَ مَا خَلَقْتَ وَبَعْـ ... ـضُ القَوْمِ يَخْلُق ثُمَّ لَاْ يَفْرِي[٣]

والأمر الواضح بعد استعراض الإمام عبد القاهر لصور تقديم الخبر المثبت ووجوه تحقيقه أنه يتمثل وجوه الاستعمال المختلفة في اللغة فيثبت منها الفصيح المعبر عن المعنى السليم ويستبعد منها الأوجه غير المفيدة دلالياً . ثم إنه يتمتع بثروة لغوية غنية سرعان ما يستدعيها من الشعر الرصين المحتج به ، فهي تصلح كشواهد لمسائل التقديم والتأخير ، وهي أيضاً غنية من حيث الدلالة على تحقيق الغرض المنشود ، وهي بعد ذلك تشير إلى سعة اطلاعه وعمق معرفته بأساليب الأدب العربي المختلفة المضمنة في الشعر.

الجملة الحالية :

يشير الإمام عبد القاهر في الجملة الحالية بداية إلى أنه إذا دخلت واو الحال على جملة نحو (قد ركب) وهى جملة لم يأت فيها الفعل مبنياً على اسم حسن أن تبنى الفعل على اسم ، كأن تقول مثلاً : (جئته وهو قد ركب) ففي هذه الجملة أصبح الأمر في معرض الشك إذ إنك ظننت أنك تأتيه قبل أن يركب ، وليس من الخطأ أن تقول (جئته وقد ركب) لكن الشك في الوجه الأول أقوى منه في الوجه الثاني . [٤]

والمعنى عند الإمام عبد القاهر دائماً هو المرجع إليه في تحقيق الفائدة إذ قد تكون جملة (أتانا والشمس قد طلعت) أبلغ من جملة (أتانا وقد طلعت الشمس) في باب ، وقد تكون جملة (أتى ولم تطلع الشمس بعد) أقوى من جملة (أتى والشمس لم تطلع بعد) في باب آخر

---

[1] سورة الفرقان : ٣

[2] دلائل الإعجاز ١٣٤

[3] هذا البيت من بحر الكامل وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٣١ والكتاب ١٨٥/٤ ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٥/٢ من غير نسبة والحيوان ٣٨٣/٣ والمعاني الكبير ٥٣٩/١ وتأويل مشكل القرآن ٥٠٧ وجمهرة اللغة " خلق " ٦١٩/١ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٨٨ والمداخل في اللغة ٥٥ والمسائل العسكريات ١٠٠ والإغفال ٢٥٩/٢-٢٦٦ وسر صناعة الإعراب ٤٧١/٢ والصناعتين ٣٨٦ وحجة القراءات لأبي زرعة بن زنجلة ٧٧٠ وهمع الهوامع ٢٠٤/٦

[4] انظر : دلائل الإعجاز ١٣٥-١٣٦

فإذا أردت القول باستبطاء الفاعل تقدم فعل الجملة الحالية ، فتقول (أتانا والشمس قد طلعت) وتؤخره إذا أردت وصف الفاعل بالعجلة فتقول (أتى ولم تطلع الشمس) . [١]

ويعترف الإمام عبد القاهر بأن الصور السابقة لا تكاد تأتي إلا نابية ، أما الكلام البليغ عند الإمام عبد القاهر فهو أن تبدأ بالاسم وتبنى الفعل عليه كقول الشاعر :[٢]

إِذَا مـا بَنُـو نَعْـشٍ دَنَـوْا فَتَـصَوَّبُوا ... تَمَزَّرْتُهَــا وَالـــدِّيْكُ يَـــدْعُو صَـــبَاحَهُ[٣]

فليس يصلح شيء من ذلك إلا على ما تراه ، لو قلت:(تمززتها ويدعو الديك صباحه)،لم يكن شيئاً .ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾[٤].
وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾[٥] وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾[٦] فإنه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جيء في ذلك بالفعل غير مبنى على الاسم" [٧]

فقيل : (إن وليى الله الذي نزل الكتاب ويتولى الصالحين) و (اكتتبها فتملى عليه) ، و(حشر لسليمان جنوده من الجن والإنس والطير فيوزعون) ، لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى ، والمعنى قد زال عن صورته والحال التي ينبغي أن يكون عليها "[٨].

وكذلك فإن أحوال الفعل المنفى في الجملة الحالية عند الإمام عبد القاهر كأحواله في الجملة المثبتة فقولك : (أنت لا تحسن هدا) أشد لنفى الإحسان عنه من قولك : (لا تحسن هذا) ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ [9]فهو يفيد من التأكيد في نفي الإشراك عنهم[١٠]ما لو قيل : (والذين لا يشركون بربهم) ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [11]

---

[1]دلائل الإعجاز ١٣٦

[2] السابق ، ١٣٦

[3] هذا البيت من بحر الطويل للنابغة الجعدي ، ولم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : الكتاب ٤٧/٢ ومجاز القرآن ٨٣/٢ ومعاني القرآن للأخفش ٤٦٠/٢ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١١٤ والعمدة ٢٨٢/٢ والمحكم ٣٧٥/١ وخزانة الأدب ٨٢/٨

[4] سورة الأعراف : ١٩٦

[5] سورة الفرقان : ٥

[6] سورة النمل : ١٧

[7] دلائل الإعجاز ١٣٧

[8] السابق ، ١٣٧

[9] سورة المؤمنون : ٥٩

[10]انظر : دلائل الإعجاز ١٣٨

[11] سورة يس : ٧

وقوله تعالى:﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ ﴾[١]و﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٢]

وهنا يسترشد الإمام عبد القاهر بأمثلة غنية ، ولكنها في هذه المرة من الذكر الحكيم ، فهو ينوع في الأمثلة فتارة من الشعر ولكنه يجعل مسك الختام من آيات الرحمن فهي التي تقوم عليها أدلة الإعجاز وبها يستدل على صحة المعنى في بناء جملة الحال.

(مثل) و (غير) في التقديم والتأخير :

ويرى الإمام عبد القاهر وجوب تقديم الاسم وأنه كالأمر اللازم وذلك نحو (مثل) ، في قول الشاعر:

مِثْلُــك يُثْنِــى الحُــزْنَ عَــنْ صَــوْبِهِ وَيَــسْتَرِدُّ الــدَّمْعَ عَــنْ غَرْبِــهِ[٣]

فلا تقول (يثنى مثلك الحزن عن صوبه) ، وفى مثل قول الناس:(مثلك رعى الحق والحرمة) ومن ذلك أيضاً قول المتنبي : [٤]

وَلَــمْ أَقُــلْ مِثْلُــك ، أعنــى بِــهِ سِــواكَ يــا فَــرْداً بــلا مُــشْبِهِ[٥]

" وحكم (غير) كحكم (مثل) في هذا المسلك فتقول (غيري يفعل ذاك) بمعنى أني لا أفعله لا أن يومئ بغير إلى إنسان فيخبر عنه بأنه يفعل كما قال المتنبي :

غَيْــرِي بِــأَكْثَرِ هــذَا النَّــاسِ يَنْخَــدِعُ[٦]

وذاك أنه معلوم أنه لم يرد أن يعرض بواحد كان هناك فيستنقصه ويصفه بأنه مضعوفٌ يغر ويخدع ، بل لم يرد إلا أن يقول: (إني لست ممن ينخدع ويغتر)". [٧]

وقد أكد الإمام عبد القاهر على البعد النفسي في تقديم (مثل وغير) حيث صرح بأن استعمالهما على هذا السبيل " شيء مركوزٌ في الطباع وهو جارٍ في عادة كل قوم فأنت الآن إذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان أبداً على الفعل إذا نحى بهما هذا النحو الذي

(1) سورة القصص : ٦٦

(2)سورة الأنفال : ٥٥

(3) هذا البيت من بحر السريع للمتنبي في ديوانه بشرح العكبري ٢١٦/١ ونهاية الإيجاز ١٩٠ ونهاية الأرب ٥٨/٧ والإيضاح للقزويني ٧٢/٢

(4) انظر : دلائل الإعجاز ١٣٨

(5) هذا البيت من بحر السريع للمتنبي في ديوانه بشرح العكبري ٢١٧/١ ونهاية الأرب ٥٨/٧ والإيضاح للقزويني ٧١/٢

(6) هذا البيت من بحر البسيط للمتنبي في ديوانه ، ولم أعثر عليه .
وعجزه: إنْ قَاتَلُوا جَبُنُوا ، أَوْ حَدَّثوا شَجُعُوا .

(7)دلائل الإعجاز ١٣٩

ذكرت لك ، وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يقدما أفلا ترى لو قلت:(يثنى الحزن عن صوبه مثلك) و(رعى الحق والحرمة مثلك) و (ينخدع غيري بأكثر هذا الناس) ، رأيت كلاماً مقلوباً عن جهته ومغيراً عن صورته ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه ورأيت الطبع يأبى أن يرضاه"[١].

<u>**النكرة في التقديم والتأخير :**</u>

أولاً : تقديم النكرة على الفعل في الاستفهام :

لقد أكد الإمام عبد القاهر بأن تقديم النكرة على الفعل أو تأخيرها عنه في الاستفهام بالهمزة لا يختلف عن تقديم المعرفة أو تأخيرها عنه ، فيقول :-

" إذا قلت : (أجاءك رجل ؟) فأنت تريد أن تسأله هل كان مجيء من أحد من الرجال إليه ، فإن قدمت الاسم فقلت :(أرجل جاءك؟) ، فأنت تسأله عن جنس من جاءه أرجل هو أم امرأة ؟ ويكون هذا منك إذا كنت علمت أنه قد أتاه آت ، ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي فسبيلك في ذلك سبيلك إذا أردت أن تعرف عين الآتي فقلت : (أزيد جاءك أم عمرو ؟) ولا يجوز تقديم الاسم في المسألة الأولى لأن تقديم الاسم يكون إذا كان السؤال عن الفاعل ، والسؤال عن الفاعل يكون إما عن عينه أو عن جنسه ولا ثالث وإذا كان كذلك كان محالاً أن تقدم الاسم النكرة وأنت لا تريد السؤال عن الجنس لأنه لا يكون لسؤالك حينئذ متعلق من حيث لا يبقى بعد الجنس إلا العين. والنكرة لا تدل على عين شيء فيسأل بها عنه فإن قلت : (أرجل طويل جاءك أم قصير ؟) كان السؤال عن أن الجائي كان من جنس طوال الرجال أم قصارهم ؟ فإن وصفت النكرة بالجملة فقلت : (أرجل كنت عرفته من قبل أعطاك هذا أم رجل لم تعرفه ؟) ، كان السؤال عن المعطي ، أكان ممن عرفه قبل ، أم كان إنسانا لم تتقدم منه معرفة له"[٢]

ثانياً : تقديم النكرة في الخبر :

ويؤكد الإمام عبد القاهر على أن هذا النوع من التقديم يعتمد على معرفة الحكم في الابتداء بالنكرة في الاستفهام حيث أوضح فيه أن المعاني النحوية تضفي على الجمل دلالات معنوية مرتكزة على دلالة الجنس لا النوع موجبة تقديم النكرة على الفعل ، فيقول : "وإذ قد عرفت الحكم في الابتداء بالنكرة في الاستفهام ، فابن الخبر عليه فإذا قلت : (رجل جاءني) : لم يصلح حتى تريد أن تعلمه أن الذي جاءك رجل لا امرأة ، ويكون كلامك مع من قد عرف أن قد أتاك آت. فإن لم ترد ذاك ، كان الواجب أن تقول : (جاءني رجل) ، فتقدم الفعل وكذلك إن

---

(1) دلائل الإعجاز ١٤٠

(2) السابق ، ١٤٢-١٤٣

قلت : (رجل طويل جاءني) لم يستقم حتى يكون السامع قد ظن أنه قد أتاك قصير أو نزلته منزلة من ظن ذلك" [١].

" وقولهم : (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ) [٢] إنما قدم فيه (شر) لأن المراد أن يعلم أن الذي أهر ذا الناب هو من جنس الشر لا جنس الخير ، فجرى مجرى أن تقول : (رجل جاءني) تريد أنه رجل لا امرأة ." [٣]

وقول العلماء إنه إنما يصلح لأنه بمعنى (ما أهر ذا ناب إلا شر) بيان لذلك ألا ترى أنك لا تقول : (ما أتاني إلا رجل) إلا حيث يتوهم السامع أنه قد أتتك امرأة ، ذاك لأن الخبر بنقض النفي يكون حيث يراد أن يقصر الفعل على شيء وينفى عما عداه ، فإذا قلت : (ما جاءني إلا زيد) كان المعنى أنك قد قصرت المجيء على زيد ونفيته عن كل من عداه ، وإنما يتصور قصر الفعل على معلوم . ومتى لم يُرد بالنكرة الجنس لم يقف منها السامع على معلوم حتى يزعم أني أقصر له الفعل عليه ، وأخبره أنه كان منه دون غيره " .[٤]

ثم ينتقل الإمام عبد القاهر بعد إبراز دلالة الجنس وأهميتها في التقديم ، إلى بيان أهمية العدد في ذلك فيقول :

" وعكس هذا أنك إذا قلت : (أرجل أتاك أم رجلان ؟) كان القصد منك إلى كونه واحداً ، دون كونه رجلاً ، فاعرف ذلك أصلاً ، وهو أنه قد يكون في اللفظ دليلٌ على أمرين ، ثم يقع القصد إلى أحدهما دون الأخر ، فيصير ذلك الآخر كأنه لم يدخل في القصد ومن ثم لم يدخل في دلالة اللفظ "[٥].

ومرة أخرى يعقب الإمام عبد القاهر على قول سيبويه في جعله التقديم للتنبيه أي لمجرد العناية والاهتمام فيبين أنه لا يمكن أن يكون التقديم للتنبيه عليه فقط ، إذ لا تنبه السامع لشيء لا يعلمه أصلاً ، فيقول :

" وإذا اعتبرت ما قدمته من قول صاحب الكتاب : " إنما قلت : (عبد الله) فنبهته له ، ثم بنيت عليه الفعل وجدته يطابق هذا ، وذاك أن التنبيه لا يكون إلا على معلوم كما أن قصر الفعل لا يكون إلا على معلوم ، فإذا بدأت بالنكرة فقلت : (رجل) وأنت لا تقصد بها الجنس وأن تعلم السامع أن الذي أردت بالحديث رجل لا امرأة كان محالا أن تقول : إني قدمته لأنبه المخاطب له

---

[1] السابق ، ١٤٣

[2] مجمع الأمثال للميداني ٣٧٠/١

[3] دلائل الإعجاز ١٤٣

[4] السابق ، ١٤٣- ١٤٤

[5] السابق ، ١٤٤-١٤٥

، لأنه يخرج بك إلى أن تقول إني أردت أن أنبه السامع لشيء لا يعلمه في جملة ولا تفصيل وذلك ما لا يشك في استحالته فاعرفه "[١].

ومما سبق يلاحظ أن الإمام عبد القاهر قد استوفى الحديث عن وجوه تقديم النكرة على الفعل في الاستفهام وكذلك في الجمل الخبرية ، حيث أفاض في شرح وسرد الأمثلة المتعلقة بالنكرة في شتى استعمالاتها المتعددة ، ومبيناً الفروق المعنوية الدقيقة التي تنطوي عليها في أوجه تقديمها أو تأخيرها وربط كل ذلك بموقعها النحوي في الجملة .

إن لموقع الكلمة في الجملة أهمية بارزة عند الإمام عبد القاهر فهو يكشف ويحدد الوظيفة التداولية المناطة بالكلمة تقديماً وتأخيراً ، وبدونه لا يمكن الوقوف على جماليات أسرار التقديم والتأخير.

---

(1) السابق ، ١٤٥

المبحث الثالث : الحذف والذكر

إن الحذف سمة لغوية لجأ إليها العرب في كلامهم من أجل التسهيل والتخفيف عليهم والإيجاز في كلامهم ، وأول من استعمل هذا المصطلح سيبويه في كتابه حيث تحدث عنه في أكثر من موضع وذلك من خلال شرحه لبعض الاحتمالات النحوية في عدة مواضع كما يلي :

أولاً: إذ إنه قد اشترط أن يكون المحذوف مما يعلمه المخاطب ، فيعتمد على بديهة السامع في الإلمام بالمحذوف قائلاً : " ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل : ﴿ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾[1] فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه ، ومثل ذلك (ونخلع ونترك من يفجرك) ." [٢]

ثانياً: ما ذكره عن الحذف يكون للسعة والاختصار وذلك كقوله : " هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار ، فمن ذلك أن تقول على قول السائل : كم صيد عليه ؟ وكم غير ظرف لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز فتقول : صيد عليه يومان ، وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين ، ولكنه اتسع واختصر . " [٣]

ثالثاً: ما حذف لغرض تخفيف الكلام وذلك كقوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾[٤]وإنما المعنى : بل مكركم في الليل والنهار ، وقال عز وجل : ﴿ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ [٥] وإنما هو : ولكن البر بر من آمن بالله واليوم الآخر " [٦]

رابعاً: ما حذف فيه المستثنى استخفافاً وذلك قولك : (ليس غير) ، و (ليس إلا) [٧] .

وهناك مواضع أخرى للحذف عند سيبويه في كتابه نص عليها، ولا داعي لإعادتها، بل نحيل عليها.[٨]

---

(1) سورة الأحزاب : ٣٥

(2) الكتاب ٧٤/١

(3) السابق ، ٢١١/١

(4) سورة سبأ : ٣٣

(5) سورة البقرة : ١٧٧

(6) الكتاب ٢١٢/١

(7) السابق، ٣٤٤/٢

(8) انظر : السابق، ٢٣/١ –١٣٨ – ٣٤٠ ، ٢/ ١١٥ – ١٢٩ – ١٣٠ ، ٣/ ١٠٣ – ٤٩٩ ، ٤/ ١٨٨ – ٤٧٦ – ٤٨٣

أما الفراء فقد تحدث عن حذف الكلمة والفعل والجملة شريطة أن لا يؤدى ذلك إلى إخلال بالكلام فإذا ما أدى إلى غموض المعنى وإبهامه فعندئذٍ يجب ذكره حتى يتجنب السقوط في الخطأ فيسيء المستمع الخطاب .

يقول في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ ﴾[1] يقال : (أما) لا بد لها من (الفاء) جوابا فأين هي ؟ فيقال إنها كانت مع قول مضمر فلما سقط القول ، سقطت الفاء معه والمعنى والله أعلم. فأما الذين اسودت وجوههم فيقال : أكفرتم فسقطت الفاء مع (فيقال) والقول قد يضمر، ومنه في كتاب الله شيء كثير[2]من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا ﴾.[3]

وقد أشار الزجاج للحذف ومَثّل له بآيات من الذكر الحكيم ، فمن ذلك ذكره لحذف حرف الجر في قوله تعالى:﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [4]التقدير : اهدنا إلى الصراط فحذف (إلى) بدليل قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾[5] وقوله تعالى : ﴿ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطًا﴾[6] لأن العرب تقول هديته إلى الطريق فإذا قال: هديته الطريق ، فقد حذف إلى." [7]

ومن المواضع التي نبه إليها الزجاج في مجال الحذف ما ذكره حول حذف المفعول بقوله : " ونحن نذكر من ذلك ما يدق النظر فيه،لأن ذلك لو حاول إنسان أن يأتي بجميعه توالت عليه الفتون، ولم يمكنه القيام به لكثرته في التنزيل وكان بمنزلة من يستقي من بئر زمزم فيغلبه الماء"[8]

أما الرماني فتحدث بتوسع عن الحذف مبرزاً ما فيه من سر بلاغي جميل ، وذلك أن النفس تذهب فيه كل مذهب ، فالحذف يجعل العقل يفيض بالخيال الجميل فيما تكون عليه الجنة التي سوف تساق إليها ، يقول ذلك في تحليله لقوله تعالى : ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [9] قائلاً :

---

(1) سورة آل عمران : ١٠٦

(2)معاني القرآن للفراء ٢٢٨/١-٢٢٩

(3) سورة السجدة : ١٢

(4) سورة الفاتحة : ٦

(5)سورة الشورى : ٥٢

(6) سورة النساء : ١٧٥

(7)إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٠٦/١

(8)السابق ، ٤٠٥/٢

(9)سورة الزمر : ٧٣

" كأنه قيل : حصلوا على النعيم المقيم الذي لا يشوبه التنغيص والتكدير. وإنما صار الحذف في مثل هذا أبلغ من الذكر لأن النفس تذهب فيه كل مذهب ، ولو ذكر الجواب لقصر على الوجه الذي تضمنه البيان فحذف الجواب في قولك : لو رأيت علياً بين الصفين ، أبلغ من الذكر لما بيناه ".(١)

ويعتبر ابن جني من العلماء الذين اهتموا بدراسة الحذف دراسة واسعة وعميقة ، وذكر أنه يكون في الحركة والمفرد والجملة واشترط لحدوثه وجود دليل عليه ، كما تحدث عن حذف المبتدأ والخبر والمضاف مفرداً والمضاف إليه ، وفي ذلك يقول :

" قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة ، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب قي معرفته "(٢)

ومن الأمثلة التي تناولها ابن جني في الحذف ما أورده في كتابه المحتسب من قراءة عكرمة : ﴿ الْمُزَمِّلُ ﴾ (٣) ، و ﴿ الْمُدَثِّرُ ﴾ (٤) خفيفة الزاي والدال مشددة الميم والثاء .

حيث يقول أبو الفتح : " هذا على حذف المفعول يريد يا أيها المزمل نفسه ، المدثر نفسه فحذفه فيهما جميعا ، وحذف المفعول كثيرا ، وهو فصيح وعذب ولا يركبه إلا من قوى طبعه ، وعذب وضعه ،قال الله سبحانه ﴿ وأوتيت من كل شيء ﴾ (٥) أي : أوتيت من كل شيء شيئاً "(٦)

ومن القواعد المهمة التي أشار إليها ابن جني في باب الحذف هو ما ذكره من عدم جواز توكيد المحذوف فيقول : " لأن الغرض من الحذف التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكده ، لنقضت الغرض وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز ، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز أن يجتمعا " (٧)

ومن الأمثلة القرآنية التي ساقها ابن جني مستدلاً بها على جمال الحذف وإيجازه وعلى غزارة علم العربية قراءة قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾ (٨)بفتح أوائل هذه الأفعال وضم التاء ، أي (خَلقتُ ورَفعتُ ونَصبتُ وسَطحتُ) ، فيقول ابن جني في ذلك :

---

(1)ثلاث رسائل في إعجاز القرآن " النكت في إعجاز القرآن للرماني ٧٦ –٧٧

(2)الخصائص ٣٦٠/٢

(3)سورة المزمل : ١

(4)سورة المدثر : ١

(5)سورة النحل : ٢٣

(6)المحتسب ٣٣٥/٢

(7) الخصائص ٢٨٧/١

(8)سورة الغاشية : ١٧–١٨– ١٩– ٢٠

" المفعول هنا محذوف لدلالة المعنى عليه أي : كيف خلقتها ورفعتها ونصبتها وسطحتها ؟ وقد تقدم القول على حسن حذف المفعول به وأن ذلك أقوى دليل على قوة عربية الناطق به".[١]

وعلى هذا فإن الحذف عند النحاة واللغويين " جائز في كل ما يدل الدليل عليه بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغة بحذفه تأثراً يؤدي إلى عيب وفساد لفظي أو معنوي. ويريدون بالدليل القرينة الحسية ومنها: اللفظية أو العقلية المعنوية التي ترشد إلى لفظ المحذوف ومعناه وإلى مكانه في جملته "[٢]

وإذا ما انتقلنا إلى الإمام عبد القاهر الجرجاني ، وجدناه يكشف عن القيمة الجمالية للحذف وينبه على أهميتها وأنها بمثابة المفصل في تحديد المعنى ، فلنستمع إليه وهو يقول :

" هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ،فإنك ترى به ترك الذكر ، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة ، أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن " [٣]

ثم أخذ عبد القاهر يستعرض الأمثلة والشواهد المدعمة لرأيه في الحذف وابتدأ ذلك بما أنشده سيبويه من قوله :

اعْتَــادَ قَلْبَــكَ مِــنْ لَيْلَــى عَوَائِــدُهُ ... وَهَــاجَ أَهْــوَاءَك المَكْنُوْنَــةَ الطَلَــلُ

رَبْــعٌ قــوَاءٌ أَذَاعَ المُعْــصِرَاتُ بِــهِ ... وَكُــلُّ حَيْــرَانَ سَــارٍ مَــاؤُهُ خَــضِلُ[٤]

قال : أراد ،(ذاك ربع قواء أو هو ربع) ومن ذلك قوله أيضاً :

هَــلْ تَعْــرِفُ اليَــوْمَ رَسْــمَ الــدَّارِ وَالطَّلَــلَا ... كَمَــا عَرَفْــتَ بِجَفْــنِ الــصَّيْقَلِ الخِلَــلَا

دَارٌ لِمَــرْوَةَ إِذْ أَهْلِــي وَأَهْلُهُــمُ ... بِالكَانِــسِيَّة نَرْعَــى اللَّهْــوَ وَالغَــزَلَا[٥]

---

[1] المحتسب ٣٥٦/٢

[2] هامش النحو الوافي ، لعباس حسن ٥٠٧/١

[3] دلائل الإعجاز ١٤٦

[4] البيتان من بحر البسيط ، لم أعثر على قائلهما وهما موجودان في : الكتاب ٢٨/١ وشرح سيبويه للنحاس ٩١ والخصائص ٢٢٦/٣ وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٥١

[5] البيتان من بحر البسيط وهما لعمرو بن أبي ربيعة في ديوانه ١٧٧ والكتاب ٢٨٢/١ وشرح أبيات سيبويه للسيرافي٢٥٤ ونتائج التحصيل ١٠٠٠/٣

"كأنه قال : تلك دار، قال شيخنا رحمه الله[١] :" ولم يحمل البيت الأول على أن الربع بدل من الطلل لأن الربع أكثر من الطلل ، والشيء يبدل مما هو مثله أو أكثر منه ، فأما الشيء من أقل منه ففاسد لا يتصور، وهذه طريقة مستمرة لهم إذا ذكروا الديار والمنازل" [٢].

ثم يشير الإمام عبد القاهر إلى إضمار الفعل وإعماله محذوفاً بقوله :

" وكما يضمرون المبتدأ فيرفعون ، فقد يضمرون الفعل فينصبون ، كبيت الكتاب أيضاً :

دِيَـــــارَ مَيَّـــــةَ إِذْ مَـــــيٌّ تُـــــسَاعِفُنَا   وَلا يُــرَى مِثْلُهــا عُجْــمٌ ولا عَــرَبُ[٣]

أنشده بنصب (ديار) على إضمار فعل ، كأنه قال : اذكر ديار ميَّة " . [٤]

وسنعرض فيما يلي بعض أنواع الحذف التي ذكرها الإمام عبد القاهر بشيء من التفصيل :-

أ . حذف المبتدأ :

" ومن المواضع التى يطرد فيها حذف المبتدأ ، (القطع والاستئناف) ، يبدأون بذكر الرجل ، ويقدمون بعض أمره ، ثم يدعون الكلام الأول ، ويستأنفون كلاماً آخر ، وإذا فعلوا ذلك ، أتوا فى أكثر الأمر بخبرٍ من غير مبتدأ ". [٥]

ومثال ذلك قوله :

وَعَلِمْـــــــتَ أَنِـــــــى يَـــــــوْمَ ذَاْ   كَ مُنَـــــاْزِلٌ كَعْبَـــــاً وَنَهْـــــدَاً

قَـــــوْمٌ إِذَا لَبِـــــسُوا الحَـــــــدِ   يْـــــدَ تَنَمَّـــرُوْا حَلَقَـــاً وَقِـــداً[٦]

أي : هم قومٌ

---

(1) يقصد به الشيخ أبو الحسين الفارسي وهو ابن أخت الشيخ أبو علي الفارسي ، انظر: صفحة ٨ من هذه الرسالة .

(2) دلائل الإعجاز ١٤٧

(3) هذا البيت من بحر البسيط وهو لذي الرمة في ديوانه ٢٣/١ والنوادر ٢٠٨ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٩١ وأمالي ابن الشجري ٣١٧/٢ وهمع الهوامع ٢١/٣ وخزانة الأدب٣٣٩/٢

(4) دلائل الإعجاز ١٤٧

(5)السابق ، ١٤٧

(6) البيتان من بحر الكامل وهما لعمرو بن معد يكرب لم أعثر على ديوانه وهما موجودان في : نهاية الأرب ٦٦/٧

وقوله :

هُـــمُ حَلُّــوا مِـــنَ الـــشَّرَفِ المُعَلَّـــى وَمِــنْ حَــسَب العَـشِيْرَةِ حَيْــثُ شَــاؤُوا

بُنَـــــاةُ مَكَـــــاْرِمٍ وَأُسَـــــاةُ كَلْـــــمٍ دِمَـــاؤُهُم مِـــنَ الكَلَـــبِ الـــشِّفَاءُ(١)

والتقدير : هم بناة مكارم

وقوله : (٢)

إِذَا ذُكِــرَ ابْنَــا العَنْبَرِيَّــةِ لَــمْ تَــضِقْ ذِرَاعِــي ، وَأَلْقَــى بِآسَـتِهِ مَــنْ أُفَــاْخِرُ

هِــلَاْلَاْن ، حَمَّــاْلَاْن فِــيْ كُــلِّ شَــتوةٍ مِـنَ الثِّقْـلِ مَـاْ لَاْ تَـسْتَطِيْعُ الأبَـاْعِرُ(٣)

(حمالان) خَبر ثانٍ وليس بصفة كما يكون لو قلت مثلاً : (رجلان حمالان) .

ومما اعتيد فيه أن يجئ خبراً قد بني على مبتدأ محذوف ، قولهم بعد أن يذكروا الرجل : (فتى من صفته كذا) و (أغر من صفته كيت وكيت) كقوله : (٤)

أَلَاْ لَاْ فَتًـــى بَعْـــدَ ابْـــنِ نَاْشِـــرَةَ الفَتَـــى وَلَاْ عُـــرْفَ إلّا قَـــدْ تَـــوَلَّى وَأَدْبَـــرَا

فَتًـــى حَنْظَلِـــيٌّ مَـــاْ تَـــزَالُ رِكَابُـــهُ تَجُــوْدُ بِمَعْــرُوْفٍ وَتُنْكِــرُ مُنْكَــرَا(٥)

وقوله :

سَأَشْـــكُرُ عَمْـــراً إِنْ تَرَاخَـــتْ مَنِيَّتِـــي أَيَــاْدِيَ لَــمْ تَمْــنُن ، وَإِنْ هِــيَ جَلَّــتِ

فَتَــىً غَيْـرُ مَحْجُـوْبِ الغِنَـى عَـنْ صَـدِيْقِهِ وَلَاْ مُظْهِـرَ الـشَّكْوَى إِذَاْ النَّعْـلُ زَلَّـتِ(٦)

---

(1) البيتان من بحر الوافر وهما لأبي البرج القاسم بن حنبل المري، لم أعثر على ديوانه وهما موجودان في : الحيوان ٥/٢ والمعاني الكبير ٢٤٣/١ والاشتقاق ٢١ والمؤتلف والمختلف ٦٢ ومعجم الشعراء ٣٣٣ وديوان المعاني ٤٤/١ ونهاية الأرب ٦٧/٧ والإيضاح للقزويني ١٠/٢

(2) دلائل الإعجاز ١٤٨

(3) البيتان من بحر الطويل، وهما لموسى بن جابر الحنفي ، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : شرح الحماسة للتبريزي ١٩١/١

(4)دلائل الإعجاز ١٤٩

(5) البيتان من بحر الطويل وهما لأبي حزابة الوليد بن حنيفة ، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : البيان والتبيين٣٢٩/٣

(6)هذان البيتان من بحر الطويل، لم أعثر على قائلهما وهما موجودان في : عيون الأخبار ١٦١/٣ والفاضل ٩٨ والكامل ٢٧٨/١ والعقد الفريد ٩٢/١ ومعجم الشعراء ٤٢١-٤٢٢ وبهجة المجالس لأبي عمر النمري القرطبي ٣١٤/١ وسمط اللآلي ١٦٦/١ وأمالي ابن الشجري ١٢٩/٢ ووفيات الأعيان ٤٧٨/٣ ، ٢٣٢/٦-٢٣٣ والإيضاح للقزويني ٦/٢ وتذكرة النحاة لأبي حيان ٤٧٤ وخزانة الأدب ٢٦٥/٢

ومن ذلك قول جميل : [١]

وَهَـلْ بُثَيْنَـةُ ، يَـا لَلَّنَـاْسِ ، قَاْضِـيَتِي | دَيْنِـيْ ؟ وَفَاْعِلَـةٌ خَيْـرَاً فَأَجْزِيْهَـا ؟
تَرْنُـوْ بِعَيْنَـيْ مَهَـاْةٍ أَقْصَدَتْ بِهِمَـا | قَلْبِـيْ عَـشِيَّةَ تَرْمِيْنِـيْ وَأَرْمِيْهَـا
هَيْفَـاْءُ مُقْبِلَـةً ، عَجْـزَاْءُ مُـدْبِرَةً | رَيَّـا العِظَـام ، بِـلَا عَيْـبٍ يُـرَى فِيْهَـا
مِـنَ الأَوَاْنِـسِ مِكْـسَاْلٌ ، مُبَتَّلَـةٌ | خَـوْدٌ ، غَـذَاْهَا بِلِيْنِ العَيْشِ غَاذِيْهَـا[٢]

ثم يعلق الإمام الجرجاني على الأبيات السابقة آخذاً بعين الاعتبار جمال الحذف فيها ، فيقول : " فتأمل الآن هذه الأبيات كلها واستقرها واحداً واحداً ، وانظر إلى موقعها فى نفسك وإلى ما تجده من اللطف والظرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها ، ثم قلبت النفس عما تجد ، وألطفت النظر فيما تحس به ، ثم تكلف أن ترد ما حذف الشاعر وأن تخرجه إلى لفظك ، وتوقعه فى سمعك ، فإنك تعلم أن الذي قلت كما قلت ، وأن رب حذف هو قلادة الجيد وقاعدة التجويد

وإن أردت ما هو أصدق فى ذلك شهادة ، وأدل دلالة ، فانظر إلى قول عبد الله بن الزبير يذكر غريما له قد ألحَّ عليه :

عَرَضْـتُ عَلَـىْ زَيْـدٍ لِيَأْخُـذَ بَعْـضِ مَـاْ | يُحَاْوِلُـهُ قَبْـل اعْتِـرَاضِ الـشَّوَاْغِلِ
فَـدَبَّ دَبِيْـبَ البَغْـل يَـأْلَمُ ظَهْـرُهُ | وَقَـاْلَ : تَعَلَّـمْ ، إِنَّنِـي غَيْـرُ فَاْعِـلِ
تَثَـاْءَبَ حَتَّـى قُلْـتُ : دَاْسِـعُ نَفْـسِهِ | وَأَخْـرَجَ أَنْيَاْبَـاً لَـهُ كَالمَعَـاوِلِ[٣]

" الأصل : حتى قلت : (هو داسع نفسه) ، أي حسبته من شدة التثاؤب ، ومما به من الجهد ، يقذف نفسه من جوفه ، ويخرجها من صدره ، كما يدسع البعير جرتَّه ، ثم إنك ترى نصبة الكلام وهيئته تروم منك أن تنسى هذا المبتدأ ، وتباعده عن وهمك ، وتجتهد أن لا يدور فى خلدك ، ولا يعرض لخاطرك ، وتراك كأنك تتوقاه توقى الشيء تكره مكانه ، والثقيل يخشى هجومه ".[٤]

ولا شك أن هذه لفتة في غاية الذكاء حيث أوصلنا إلى قناعة أكيدة بجمال حتمية الحذف في مثل هذا الأسلوب .

---

[1] دلائل الإعجاز ١٥٠

[2] هذه الأبيات من بحر البسيط وهي لجميل بثينة ، ولم أعثر عليها في ديوانه.

[3] هذه الأبيات من بحر الطويل لعبد الله بن الزبير ، فلم أقف عليها.

[4] دلائل الإعجاز ١٥١

ومن لطيف الحذف عند عبد القاهر قول بكر بن النطاح :

العَيْنُ تُبْدِي الحُبَّ والبُغْضَا وَتُظْهِرُ الإِبْرَام وَالنَّقْضَا
دُرَّةُ ، مَا أَنْصَفَتْنِي فِي الهَوَى وَلَاْ رَحِمْتِ الجَسَدَ المُنْضَى
غَضْبَى ، وَلَاْ والله يَا أهلها لَاْ أَطْعَمُ البَارِدَ أَوْ تَرْضَى[١]

" يقول فى جارية كان يحبها ، وسعى به إلى أهلها فمنعوها منه والمقصود قوله : (غضبى) وذلك أن التقدير (هي غضبى) أو (غضبى هي) لا محالة ، إلا أنك ترى النفس كيف تتفادى من إظهار هذا المحذوف ، وكيف تأنس إلى إضماره ؟ وترى الملاحة كيف تذهب إن أنت رمت التكلم به ؟ ".[٢]

ثم يعمم الإمام عبد القاهر هذه الفوائد واللطائف في حذف المبتدأ على أنواع المحذوفات الأخرى وذلك بقوله :

" وإذ قد عرفت هذه الجملة من حال الحذف فى المبتدأ ، فاعلم أن ذلك سبيله فى كل شيء ، فما من اسم أو فعل تجده قد حذف ثم أصيب به موضعه ، وحذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره ، وترى إضماره فى النفس أولى وآنس من النطق به ".[٣]

وقد أعجب الدكتور محمد أبو موسى كثيراً بآراء عبد القاهر في حذف المبتدأ واعتبرها فتحاً مبيناً في الدرس البياني وفي ذلك يقول :

" يرجع حسن العبارة في كثير من التراكيب إلى ما يعمد إليه المتكلم من حذف لا يغمض به المعنى ، ولا يلتوي ورائه القصد ، وإنما هو تصرف تصفى به العبارة ، ويشتد به أسرها ويقوي حبكها ، ويتكاثر إيحاؤها ، ويمتلئ مبناها ، وتصير أشبه بالكلام الجيد ، وأقرب إلى كلام أهل الطبع وهو من جهةٍ أخرى دليل على قوة النفس ، وقدرة البيان ، وصحة الذكاء ، وصدق الفطرة"[٤]

---

(1) الأبيات من البحر السريع لبكر بن النطاح ، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : الأغاني ١٥٩/١٧

(2) دلائل الإعجاز ١٥٢

(3) السابق ، ١٥٢– ١٥٣

(4) خصائص التراكيب ١٥٣

ب . حذف المفعول به :

من المواضع الأخرى التى يطرد فيها الحذف عند الإمام عبد القاهر الجرجاني حذف (المفعول به) الذي فضله عبد القاهر على حذف المبتدأ ، بقوله : " إن الحاجة إليه أمس ، وهو بما نحن بصدده أخص،واللطائف كأنها فيه أكثر،ومما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر "[(١)].

ثم يعرض الإمام عبد القاهر للسياق الذي يرد فيه حذف المفعول ويربطه بحاجة المتكلم ، وبطبيعة التركيب ، وصلة اللفظة بغيرها. وذلك أن ارتباط الفعل بما يليه من فاعل ومفعول من خلال منظور عبد القاهر يمثل علاقات أساسية لا تميز فيها بينهما ، خلافاً لنظرة النحاة من أن الفاعل يعتبر عمدة والمفعول فضلة يمكن الاستغناء عنه." [(٢)] وأما عنده فحال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعل وكما أنك إذا قلت : (ضرب زيد) فأسندت الفعل إلى الفاعل ، كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلاً له ، لا أن تفيد وجوب الضرب في نفسه وعلى الإطلاق ، كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول فقلت : (ضرب زيد عمراً) ، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول فى أن عمل الفعل فيهما إنما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما ، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه والنصب فى المفعول ، ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه . ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب فى نفسه ، بل إذا أريد الإخبار بوقوع الضرب ووجوده فى الجملة من غير أن ينسب إلى فاعل أو مفعول ، أو يتعرض لبيان ذلك ، فالعبارة فيه أن يقال : (كان ضرب) أو (وقع ضرب) أو (وجد ضرب) وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد في الشيء " [(٣)]

وقد قسم الجرجاني حذف المفعول به إلى قسمين هما :

القسم الأول : حذف المفعول لإثبات معنى الفعل لا غير ، ومثال ذلك قول الناس : (فلان يحل ويعقد ، ويأمر وينهى ، ويضر وينفع) ، وكقولهم : (هو يعطى ويجزل ، ويقري ويضيف) ، المعنى فى جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول ؛ حتى كأنك قلت : (صار إليه الحل والعقد ، وصار بحيث يكون منه حل وعقد ، وأمر ونهى ، وضر ونفع) ، وعلى هذا القياس . [(٤)]

---

(1) دلائل الإعجاز ١٥٣

(2) البلاغة والأسلوبية ٣١٧

(3) دلائل الإعجاز ١٥٣.– ١٥٤

(4) السابق ، ١٥٤

وعلى ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [١]المعنى : هل يستوي من له علم ومن لا علم له ؟ من غير أن يقصد النص على معلوم ." [٢]

" وكذلك قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ [٣]، وقوله تعالى ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾[٤]، وقوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴾ [٥]

المعنى هو الذي منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء ، وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن تثبت المعنى فى نفسه فعلاً للشيء ، وأن تخير بأن من شأنه أن يكون منه أو لا يكون إلا منه ، أو لا يكون منه ، فإن الفعل لا يعدى هناك ، لأن تعديته تنقص الغرض وتغير المعنى" [٦]

وإذا كان السياق الأول يعود إلى الدلالة فإن الإمام عبد القاهر يورد سياقاً آخر يعود الحذف فيه إلى طبيعة الصياغة ومقتضياتها وهو المضمن في القسم الثاني .

القسم الثاني : وهو أن يكون فيه للفعل مفعول مقصود قصده معلوم ، إلا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه ؛ وينقسم إلى جلي لا صنعة فيه ، وخفي تدخله الصنعة .

فمثال الجلي قولهم : (أصغيت إليه) ، وهم يريدون (أذني) و (أغضيت عليه) ، والمعنى (جفني).[٧]

أما الخفي الذي تدخله الصنعة فمتنوع ومتفنن ، وقد ذكر منه الجرجاني نوعين هما :

١- أن يذكر الفعل وفى النفس له مفعول مخصوص قد علم مكانه ، إما لجري ذكر أو دليل حال ، إلا أنك تنسيه نفسك وتخفيه ، وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبت نفس معناه ، من غير أن تعديه إلى شيء، أو تعرض فيه لمفعول ، ومثال ذلك قول البحتري : [٨]

---

(1)سورة الزمر : ٩

(2)دلائل الإعجاز ١٥٥

(3) سورة غافر : ٦٨

(4) سورة النجم : ٤٣ ، ٤٤

(5) سورة النجم : ٤٨

(6)دلائل الإعجاز ١٥٥

(7) انظر : دلائل الإعجاز ١٥٥

(8) انظر: السابق ، ١٥٥

شَـــــجْوُ حُـــــسَّادِهِ وَغَـــــيْظُ عِـــــدَاهُ   أَنْ يَـــرَى مُبْـــصِرٌ وَيَـــسْمَعَ وَاعٍ[١]

" فالمعنى لا محالة : أن يرى مبصر محاسنه ويسمع واع أخباره وأوصافه ولكنه حذف المفعول من ذلك ، وكأنه يريد أن يصرف العلم بذلك من نفسه ، ويدفع صورته عن وهمه ، ليحصل له معنى شريف وغرض خاص وذاك أنه يمدح خليفة ، وهو المعتز ويعرض بخليفة وهو المستعين فأراد أن يقول : إن محاسن المعتز وفضائله المحاسن والفضائل يكفي فيها أن يقع عليها بصر ويعيها سمع حتى يعلم أنه المستحق للخلافة ، والفرد الوحيد الذي ليس لأحد أن ينازعه مرتبتها ، فأنت ترى حساده وليس شيء أشجى لهم وأغيظ من علمهم بأن ههنا مبصراً يرى وسامعاً يعي ، حتى ليتمنون أن لا يكون فى الدنيا من له عين يبصر بها ، وأذن يعي معها كي يخفى مكان استحقاقه لشرف الإمامة ، فيجدوا بذلك سبيلا إلى منازعته إياها ". [٢]

٢- أن يكون للفعل مفعول معلوم مقصود قصده قد علم أنه ليس لهذا الفعل مفعول سواه ، بدليل الحال أو ما سبق من الكلام إلا أن المتكلم يطرحه ويتناساه ويدعه يلزم ضمير النفس ؛ لغرض أن تتوافر العناية على إثبات الفعل للفاعل وتخلص له ، وتنصرف بجملتها وكما هى إليه[٣] ، ومثال ذلك قول عمرو بن معدي كرب :

فَلَـــوْ أَنَّ قَـــوْمِي أَنْطَقَتْنِـــي رِمَـــاحُهُمْ   نَطَقْـــتُ وَلَكِـــنَّ الرِّمَـــاحَ أَجَـــرَّتِ[٤]

" فالمتأمل يتأمل قوله (أجرت) فهو فعل متعد ومعلوم أنه لو عداه لما عداه إلا إلى ضمير المتكلم نحو : (ولكن الرماح أجرتني) وأنه لا يتعداه شيء آخر إليه لاستحالة أن يقول : (فلو أن قومي أنطقتني رماحهم) ، ثم يقول : (ولكن الرماح أجرت غيري) ، إلا أنك تجد المعنى يلزمك أن لا تنطق بهذا المفعول ولا تخرجه إلى لفظك ؛ والسبب فى ذلك أن تعديتك له توهم ما هو خلاف الغرض حيث أن الغرض الذي أراده الشاعر هو أن يثبت أنه كان من الرماح إجرار وحبس للألسن عن النطق وأن يصحح وجود ذلك ، ولو قال : (أجرتني) جاز أن يتوهم أنه لم يعن بأن يثبت للرماح إجراراً ، بل الذي عناه أن يبين أنها أجرته فقد يذكر الفعل كثيراً

---

(1) هذا البيت من بحر الخفيف للبحتري لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : نهاية الأرب ٦٥/٧ التلخيص للقزويني ١٢٨ والإيضاح للقزويني ٤٩/٢

(2) دلائل الإعجاز ١٥٦

(3) انظر :السابق ، ١٥٦

(4) هذا البيت من بحر الطويل وهو لعمرو بن معد يكرب، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : نقائض جرير والفرزدق ٤٤/١ والأصمعيات ١٢٢ وإصلاح المنطق ٢٥٧ والبيان والتبيين ٢١٤/١ وعيون الأخبار ١٦٤/٣ وعيار الشعر ٤٥ وأمالي الزجاجي ٢٢٨٢ وشرح أبيات إصلاح المنطق لأبي محمد السيرافي ٤٤٧ والأشباه والنظائر للخالدين ٤/٢ ومجمل اللغة ١٧١/١وإعجاز القرآن، للباقلاني ١٢٠ وسمط اللآلي ٣٦٦/١ وسر الفصاحة ٢١٤وتحرير التحبير ٢٠٥ والإيضاح للقزويني ١٥١/٢وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٢٣٧ وخزانة الأدب ٤٣٧/٢

والغرض منه ذكر المفعول ، مثاله أنك تقول : (أضربت زيداً ؟) وأنت لا تنكر أن يكون كان من المخاطب ضرب ، وإنما تنكر أن يكون وقع الضرب منه على زيد وأن يستجيز ذلك أو يستطيعه ، فلما كان في تعدية (أجرت) ما يوهم ذلك ، وقف فلم يعد البتة ولم ينطق بالمفعول ، وذلك لتخلص العناية لإثبات الإجرار للرماح وتصحيح أنه كان منها ، وتسلم بكليتها لذلك ".[١]
ومثال ذلك أيضاً ، ما قاله طفيل الغنوي لبني جعفر بن كلاب :

فإن المتأمل لهذه الأبيات الثلاثة يجد فيها " حذف مفعول مقصود قصده فى أربعة مواضع

جَـزَى الله عَنَّـا جَعْفَـراً حِـيْنَ أَزْلَقَـتْ ... بِنَـا نَعْلُنَـا فِـيْ الـوَاطِئِينَ فَزَلَّـتِ

أَبَـوْا أَنْ يَمَلُّونَـا ، وَلَـوْ أَنَّ أُمَّنَـا ... تُلَاْقِـي الَّـذي لَاْقُـوْهُ مِنَّـا لَمَلَّـتْ

هُـمُ خَلَطُونَـا بِـالنُّفُوسِ وأَلْجَـأوا ... إلـى حُجُـراتٍ أَدْفَـأَتْ وَأَظَلَّـتِ[٢]

قولـه: (لملـت) ، و (ألجـأوا) ، و (أدفـأت) ، و (أظلـت) ؛ لأن الأصـل : (لملّتنـا) و (ألجأونا إلى حجرات أدفأتنا وأظلتنا) إلا أن الحال على ما ذكرت لك ، من أنه فى حد المتناسى أي المتناهي ، حتى كأن لا قصد إلى مفعول ، وكأن الفعل قد أبهم أمره فلم يقصد به قصد شيء يقع عليه ، كما يكون إذا قلت : (قد مل فلان) ، تريد أن تقول:(قد دخله الملال) من غير أن تخص شيئاً ، بل لا تزيد على أن تجعل الملال من صفته ، وكما تقول : (هذا بيتُ يدفئ ويظل) تريد أنه بهذه الصفة ". [٣]

ويضفي الإمام عبد القاهر على ما سبق فائدة أخرى أرادها فى هذا النوع من الحذف ، فنجده يقول : " واعلم أن لك فى قوله : (أجرت) ، و (لملّت) فائدة أخرى زائدة على ما ذكرت من توفير العناية على إثبات الفعل ، وهي أن تقول : " كان من سوء بلاء القوم ومن تكذيبهم عن القتال ما يجر مثله ، وما القضية فيه أنه لا يتفق على قوم إلا خرس شاعرهم فلم يستطع نطقاً ، وتعديتك الفعل تمنع من هذا المعنى ، لأنك إذا قلت : (ولكن الرماح أجرتني) لم يكن أن يتأول على معنى أنه كان منها ما شأن مثله أن يجر قضية مستمرة في كل شاعر قوم ، بل قد يجوز أن يوجد مثله في قوم آخرين فلا يجر شاعرهم " [٤].

---

(1) دلائل الإعجاز ١٥٧

(2) هذه الأبيات من بحر الطويل لطفيل الغنوي في ديوانه ١٣٠ ومجالس ثعلب ٩٩٣/٩ وعيار الشعر ١٤٠ وتصحيح الفصيح ٤٢٩والمختار من شعر بشار ١٩٩ والممتع في صنعه الشعر ١٩١ ولباب الآداب ٢٦٨- ٢٦٩ -٣٦٦ ونهاية الإيجاز ٢٠٩ وبديع القرآن ١٨٥/٢ ونهاية الأرب ٦٥/٧

(3) دلائل الإعجاز ١٥٨- ١٥٩

(4) السابق ، ١٥٩

وهكذا قوله : (ولو أن أمنا تلاقى الذي لا قوه منا لملت) يتضمن أن من حكم مثله في كل أم أن تملَ وتسأم ، وأن المشقة في ذلك إلى حد يعلم أن الأمَ تملُ له الابن وتتبرم به مع ما في طباع الأمهات من الصبر على المكاره في مصالح الأولاد ، وذلك أنه وإن قال : (أمنا) ، فإن المعنى على أن ذلك حكم كل أم مع أولادها .

ولو قلت : (لملتنا) ، لم يحتمل ذلك لأنه يجرى مجرى أن تقول : (لو لقيت أمنا ذلك لدخلها ما يملها منا) ، وإذا قلت : (ما يملها منا) فقيدت لم يصلح لأن يراد به معنى العموم وأنه بحيث يمل كل أم من كل ابن ، وكذلك قوله : (إلى حجرات أدفات وأظلت) ، لأن فيه معنى قولك : (حجرات من شأن مثلها أن تدفئ وتظل) ،أي هي بالصفة التي إذا كان البيت عليها أدفأ وأظل ، ولا يجئ هذا المعنى مع إظهار المفعول ، إذ لا تقول : (حجرات من شأن مثلها أن تدفئنا وتظلنا) ، هذا لغو من الكلام " [1].

ويصل الإمام عبد القاهر بعد كل هذه الأمور إلى تعميم بأن هذه المعاني موجودة بكثرة في هذا الفن متضمنة المعنى الآخر الذي هو توفير العناية على إثبات الفعل ، والدلالة على أن القصد من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله ، لا أن تعلم التباسه بمفعوله . [2]

وبعد أن عرض الإمام عبد القاهر هذه الأمثلة الشعرية على جمال حذف المفعول به في الشعر ، انتقل إلى بيان ذلك في النظم القرآني المعجز ، حيث استظهر صور جمال حذف المفعول به في القرآن الكريم وذلك في قوله :

" وإن أردت أن تزداد تبياناً لهذا الأصل ، أعنى وجوب أن تسقط المفعول لتتوفر العناية على إثبات الفعل لفاعله ولا يدخلها شوب [3] فانظر إلى قوله تعالى ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ۖ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ۖ قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰ إِلَى الظِّلِّ﴾[4]

ففيها حذف مفعول في أربعة مواضع إذ المعنى :

(وجد عليه أمة من الناس يسقون أغنامهم أو مواشيهم) و (امرأتان تذودان غنمهما) و (قالتا لا نسقي غنمنا) و (فسقى لهما غنمهما) ثم إنه لا يخفى على ذي بصر أنه ليس في ذلك كله إلا أن يترك ذكره ويؤتى بالفعل مطلقاً ، وما ذاك إلا أن الغرض في أن يعلم أنه كان من الناس في تلك الحال سقى ، ومن المرأتين ذود ، وأنهما قالتا : لا يكون منا سقى حتى يصدر الرعاء ، وأنه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقى ؛ فأما ما كان المسقي أغنما

---

[1] دلائل الإعجاز ١٦٠

[2] انظر : دلائل الإعجاز ١٦١

[3] دلائل الإعجاز ١٦١

[4] سورة القصص : ٢٣- ٢٤

أم إبلاً أم غير ذلك ، فخارج عن الغرض وموهم خلافه .وذاك أنه لو قيل : (وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما) جاز أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو ذود بل من حيث هو ذود غنم ، حتى لو كان مكان الغنم إبل لم ينكر الذود " .(١)

" كما أنك إذا قلت : (ما لك تمنع أخاك ؟) كنت منكراً المنع ، لا من حيث هو منع ، بل من حيث هو منع أخ ، فاعرفه تعلم أنك لم تجد لحذف المفعول في هذا النحو من الروعة والحسن ما وجدت ، إلا لأن في حذفه وترك ذكره فائدة جليلة ، وأن الغرض لا يصح إلا على تركه ...

وليس لنتائج هذا الحذف ، أعني حذف المفعول ، نهاية ، فإنه طريق إلى ضروب من الصنعة ، وإلى لطائف لا تحصى" . (٢)

<u>ج- الإضمار على شريطة التفسير :</u>

وهو نوع آخر من أنواع الحذف ، حيث يبرز فيه الإمام عبد القاهر سر جمال المعنى وروعته ومدى تأثيره في ذهن السامع وارتياح النفس به فيقول : " واعلم أن ههنا باباً من الإضمار والحذف يسمى (الإضمار على شريطة التفسير) ، وذلك مثل قولهم : (أكرمني وأكرمت عبد الله) ، أردت (أكرمني عبد الله وأكرمت عبد الله) ثم تركت ذكره في الأول استغناءً بذكره في الثاني .فهذا طريق معروف ومذهبٌ ظاهر ، وشيء لا يعبأ به ، ويظن أنه ليس فيه أكثر مما تريك الأمثلة المذكورة منه ، وفيه إذا أنت طلبت الشيء من معدنه من دقيق الصنعة ومن جليل الفائدة ما لا تجده إلا في كلام الفحول" (٣) ، فمن لطيف ذلك ونادره قول البحتري :

لَـوْ شِئْتَ لَـمْ تُفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ كَرَماً ، وَلَـمْ تَهْدِمْ مَآثِرَ خَالِدِ(٤)

" الأصل لا محالة : لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها ، ثم حذف ذلك من الأول استغناء بدلالته في الثاني عليه ، ثم هو ما تراه وتعلمه من الحسن والغرابة ، وهو على ما ذكرت لك من أن الواجب في حكم البلاغة أن لا ينطق بالمحذوف ولا يظهر إلى اللفظ .

فليس يخفى أنك لو رجعت فيه إلى ما هو أصله فقلت : (لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها) صرت إلى كلام غثٍ وإلى شيء يمجه السمع ، وتعافه النفس وذلك أن في البيان ، إذا ورد بعد الإبهام وبعد التحريك له ، أبداً لطفاً ونبلاً لا يكون إذا لم يتقدم ما يحرك ، وأنت إذا قلت : (لو شئت) ، علم السامع أنك قد علقت هذه المشيئة في المعنى بشيء، فهو يضع في نفسه

---

(1) دلائل الإعجاز ١٦١-١٦٢

(2) السابق ، ١٦٣

(3) السابق ، ١٦٣

(4) هذا البيت من بحر الكامل للبحتري ، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : المثل الثائر ٣٠٧/٢ والإيضاح للقزويني ١٥٥/٢

أن ههنا شيئاً تقتضي مشيئته له أن يكون أو أن لا يكون؛ فإذا قلت: (لم تفسد سماحة حاتم) عرف ذلك الشيء " (١)

الغرض من ذكر المفعول :

بعد أن أبرز الإمام الجرجاني حذف المفعول في أحسن صوره ، فإنه يعود ليوضح أن ذكر المفعول قد يكون أحسن من حذفه في بعض الأحوال فيقول : " وقد يتفق في بعضه أن يكون إظهار المفعول هو الأحسن ، وذلك نحو قول الشاعر :

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمَاً لَبَكَيْتُهُ عَلَيْهِ ، ولَكِنْ سَاحَةُالصَّبْرِ أَوْسَعُ(٢)

فقياس هذا لو كان على حدِ ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ ﴾ (٣) أن يقول : (لو شئت بكيت دماً) ولكنه كأنه ترك تلك الطريقة وعدل إلى هذه لأنها أحسن في هذا الكلام خصوصاً وسبب حسنه أنه كأنه بدع عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكى دماً ، فلما كان كذلك كان الأولى أن يصرح بذكره ليقرره في نفس السامع ويؤنسه به ". (٤)

" وإذا استقريت وجدت الأمر كذلك أبدا متى كان مفعول (المشيئة) أمراً عظيماً ، أو بديعاً غريباً كان الأحسن أن يذكر ولا يضمر يقول الرجل يخبر عن عزة نفسه :(لو شئت أن أرد على الأمير رددت) و (لو شئت أن ألقى الخليفة كل يوم لقيت) فإذا لم يكن مما يكبره السامع ، فالحذف كقولك : (لو شئت خرجت) و (لو شئت قمت) و(لو شئت أنصفت) و (لو شئت لقلت) وفى التنزيل : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَا﴾(٥) وكذا نقول : (لو شئت كنت كزيد)"(٦)

---

(1) دلائل الإعجاز ١٦٣- ١٦٤

(2) هذا البيت من بحر الطويل لإسحاق الخزيمي ، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : رسائل الجاحظ ٢٥ والكامل ١٣٦٢/٣ وذيل الأمالي لأبي علي القالي ١٢١ وديوان المعاني ٥٢٤ والكشاف ٢٠٨/١ وسرقات المتنبي لابن بسام النحوي ٣٦ والمثل السائر ٢٩٥ وبديع القرآن ١٨٨/٢ ونهاية الأرب ٦٧/٧ والإيضاح للقزويني ٢/ ١٥٥ وحاشية الدسوقي ٢/ ٢٦٣

(3) سورة الأنعام : ٣٥

(4) دلائل الإعجاز ١٦٤

(5) سورة الأنفال : ٣١

(6) دلائل الأعجاز ١٦٥

وقال :

لَــوْ شِــئْتَ كُنْــتَ كَكُــرْزٍ فِــي عِبَادَتِــهِ أَوْ كَـابْنِ طَـارِقَ حَوْلَ البَيْتِ والحَـرَمِ(١)

لقد تبين مما سبق أن الإمام عبد القاهر قد استعرض الحذف بالأمثلة والشواهد الشعرية التي تبرز المعاني النحوية للحذف في الكلام وما يضفيه من دلائل جمال الحذف في نفس السامع والمتكلم والمخاطب ، وهذا ما أوضحه تماماً عند استدلاله بالشواهد القرآنية على الحذف ليقينه بأن الآيات القرآنية لم يأتِ الحذف فيها مصادفةً ، وإنما جاء لأسرار فنية تناسب تراكيب الكلام مما تزيده روعةً وجمالاً.

وقد بين الإمام عبد القاهر أن تقدير المحذوفات يرجع إلى سببين :-

أولهما : أن يمتنع حمل الكلام على ظاهره لأمر يرجع إلى غرض المتكلم كما في قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ (٢) إذ الغرض : واسأل أهل القرية ، فليس الحذف هنا راجعاً لذات التركيب اللغوي ، وذلك أن مثل هذه العبارة لا تحتمل الحذف لو نطق بها رجل مر بقريةٍ قد خربت وباد أهلها فأراد أن يقول لصاحبه واعظاً مذكراً ، أو أن يخاطب نفسه متعظاً ومعتبراً : سل القرية عن أهلها ، على حد قولهم : سل الأرض من شق أنهارك ، وغرس أشجارك فلا حذف في العبارتين (٣).

ثانيهما : أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزوم الحكم بالحذف راجعاً إلى الكلام نفسه لا إلى غرض المتكلم ، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزأي الجملة كالمبتدأ في نحو قوله تعالى :﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾(٤) وقوله : ﴿ مَتَاعٌ قَلِيلٌ ﴾(٥) فلا بد من تقدير محذوف ، ذلك أن الاسم الواحد لا يفيد ، والصفة والموصوف حكمهما حكم الاسم الواحد ، وجميل صفة للصبر ، وفي الإجابة على السائل : من هذا ؟ تقول : زيد ، فتقدير المبتدأ المحذوف هنا واجب لأن الاسم الواحد لا يفيد ، لأن مدار الفائدة على إثبات أو نفي ، وكلاهما يقتضي شيئين : مثبت ومثبت له ، أو منفي ومنفي عنه. (٦)

---

(1) هذا البيت من بحر البسيط لعبد الله بن شبرمة القاضي، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : الحيوان ٣/ ٤٩٢ وحلية الأولياء ٥/ ٨٢

(2) سورة يوسف : ٨٢

(3) انظر :أسرار البلاغة ٤٢١-٤٢٢

(4) سورة يوسف : ١٨- ٨٣

(5) سورة النحل : ١١٧

(6) انظر :أسرار البلاغة ٤٢٢- ٤٢٣

فكأن الحذف في كلا الموضعين اللذين أشار إليهما عبد القاهر " ناتج عن أن المعنى المفهوم في كل موضع زائد على عناصر اللفظ المذكورة ". [١]

وهكذا فقد توصل الإمام عبد القاهر في مسائل الحذف إلى نتائج قيمة قد أينعت ثمارها وبان جمالها وأكد هو على فضل جهوده في استنباط دقائق الحذف من أعماق المعنى ومدى ارتباطها بتراكيب الكلام ، فيقول : قد بان الآن واتضح لمن نظر نظر المتثبت الحصيف الراغب في اقتداح زناد العقل ، والازدياد من الفضل ومن شأنه التوق إلى أن يعرف الأشياء على حقائقها ، ويتغلغل إلى دقائقها ، ويربأ بنفسه عن مرتبة المقلد الذي يجرى مع الظاهر ولا يعدو الذي يقع في أول الخاطر أن الذي قلت في شأن (الحذف) وفي تفخيم أمره والتنويه بذكره وأن مأخذه مأخذ يشبه السحر ، ويبهر الفكر كالذي قلت".[٢]

فهو يعترف بأنه قد أزاح اللثام عن أسرار ودقائق الحذف وما ينطوي عليه من جماليات رائعة، وقد وظف كل ذلك في سبيل الكشف عن وجوه إعجاز القرآن الكريم ، ولا شك أن استظهاره بهذه الأمثلة الغزيرة قد أوضح المراد من قصده وأبان بما لا مجال للالتباس فيه عن هذه الفوائد والدرر من باب الحذف بأنواعه المتعددة سواء في حذف المبتدأ أو المفعول به أو حتى الحذف على شريطة الإضمار .

---

[1]ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، لطاهر سليمان حمودة ٢٥

[2]دلائل الإعجاز ١٧١

المبحث الرابع : الفروق فى الخبر

لقد عرف النحاة الخبر كثيراً فمن ذلك أن سيبويه أطلق عليه مصطلح المسند أو المبني عليه.[١]

وأما المبرد فقد ذكر نوعين للخبر بقوله :" واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء في المعنى، نحو: (زيدٌ أخوك) و (زيدٌ قائم) [٢]، فالخبر هو الابتداء فى المعنى ، أو يكون الخبر غير الأول ، فيكون له فيه ذكر فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال .
وبيان ذلك : (زيد يذهب غلامه) ، و(زيد أبوه قائم) ، و(زيد قام عمرو إليه) ، ولو قلت : (زيد قام عمرو) لم يجز ، لأنك ذكرت اسماً ، ولم تخبر عنه بشيء وإنما خبرت عن غيره .[٣]

ويزداد الأمر وضوحاً فى تعريف ابن السراج ، إذ يقول فيه : " الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً ، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب ألا ترى أنك إذا قلت : (عبد الله جالس) فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله لا في عبد الله ، لأن الفائدة هي في جلوس (عبد الله) وإنما ذكرت عبد الله لتستند إليه (جالساً) ، فإذا كان خبر المبتدأ اسماً مفرداً فهو رفع نحو قولك : (عبد الله أخوك) ، و (زيد قائم) ".
وخبر المبتدأ ينقسم إلى قسمين:إما أن يكون هو الأول فى المعنى غير ظاهر فيه ضميره نحو : (زيد أخوك) ، و (عبد الله منطلق) فالخبر هو الأول فى المعنى،أو يكون غير الأول ويظهر فيه ضميره ،نحو قولك:عمرو ضربته وزيد رأيت أباه ، فإن لم يكن على أحد هذين فالكلام محال"[٤]

أما الإمام عبد القاهر فقد أبرز منذ البداية الفروق التي يحدثها الخبر في النفس من معنى ، حيث قسم الخبر إلى قسمين هما :-

<u>الأول :</u> الخبر الذي هو جزءٌ من الجملة لا تتم الفائدة بدونه ، نحو قولك:(زيدٌ منطلق) ،فمنطلق خبر المبتدأ الذي به تتم الفائدة ، والفعل في نحو قولك: (خرج زيد) فكل واحد من هذين جزء من الجملة ، وهو الأصل في الفائدة .

<u>الثاني :</u> الخبر الذي ليس بجزء من الجملة ، ولكنه زيادة في خبرٍ آخر سابقٍ له ، كالحال في قولك (جاءني زيد راكباً) ، وذاك لأن الحال خبر في الحقيقة ، من حيث أنك تثبت بها المعنى

---

(1) الكتاب ٢٣/١ - ١٢٦/٢
(2) المقتضب ١٢٧/٤
(3) السابق، ١٢٨/٤
(4) الأصول ٦٢/١

لذي الحال ، كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ ، وبالفعل للفاعل ، ألا تراك قد أثبت (الركوب) في قولك : (جاءني زيد راكباً) لزيدٍ ، إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في أخبارك عنه بالمجيء ، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه ، ولم تجرد إثباتك للركوب ولم تباشره به ، بل ابتدأت فأثبتَ المجيء ، ثم وصلت به الركوب ، فالتبس به الإثبات على سبيل التبع للمجيء ، وبشرط أن يكون في صلته .وأما في الخبر المطلق ، نحو : (زيدُ منطلقُ) و(خرج عمرو) ، فإنك مثبت للمعنى إثباتاً جردته له ، وجعلته يباشره من غير واسطة ، ومن غير أن تتسبب بغيره إليه . [١]

ولقد عدد الإمام عبد القاهر عدة وجوه للفروق بين الخبر كما يلي:

<u>أولاً : الفرق بين الخبر إذا كان بالاسم وبينه إذا كان بالفعل في الإثبات:-</u>

يقول عبد القاهر : " الاسم يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء ، أما الفعل فموضوعه على أنه يقضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء .

فإذا قلت : (زيد منطلق) ، فقد أثبت الانطلاق فعلاً له ، من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك : (زيد طويل) ، و(عمرو قصير) ، فكما لا تقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث ، بل توجبهما وتثبتهما فقط ، وتقضي بوجودهما على الإطلاق ، كذلك لا تتعرض في قولك : (زيد منطلق) لأكثر من إثباته لزيد "[٢]

"فإنه يقصد فيه إلى ذلك ، فإذا قلت : (زيد ها هو ذا ينطلق) ، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً ، وجعلته يزاوله ويزجيه .

وإن شئت أن تحس الفرق بينهما من حيث يلطف ، فتأمل هذا البيت :

لَاْ يَأْلَفُ الدِّرْهَمُ المَضْرُوْبُ خِرْقَتِنَا   لَكِنْ يَمُرُ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ[٣]

فيوضح عبد القاهر بأن هذا هو الحسن اللائق بالمعنى ، ولو قلته بالفعل : (لكن يمر عليها وهو ينطلق) لم يحسن"[٤]

---

[1] انظر : دلائل الإعجاز ١٧٣ .

[2] دلائل الإعجاز ١٧٤ .

[3] هذا البيت من بحر البسيط وهو للنضر بن جؤية الفاضل ٤٢ والإيضاح للقزويني ١١٣/٢ ونهاية الأرب ٧/ ٥٣ .

[4] دلائل الإعجاز ١٧٤– ١٧٥

ثانياً : الفرق بين الخبر إذا كان صفة مشبهة والخبر إذا كان فعلاً :

ويؤكد عبد القاهر هنا بأنك "متى اعتبرت الحال في الصفات المشبهة وجدت الفرق ظاهراً بيناً ، ولم يعترضك الشك في أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه ، فإذا قلت:(زيد طويل) و(عمرو قصير)،لم يصلح مكانه (يطول) و (يقصر) ، وإنما تقول : (يطول) و(يقصر) إذا كان الحديث عن شيء يزيد وينمو كالشجر والنبات والصبي ونحو ذلك ، مما يتجدد فيه الطول أو يحدث فيه القصر ؛ فأما وأنت تحدث عن هيئة ثابتة ، وعن شيء قد استقر طوله ، ولم يكن ثم تزايد وتجدد ، فلا يصلح فيه إلا الاسم" . [١]

وهذه لفتة جميلة من لفتات عبد القاهر الرائعة والتي تطلعنا على المنهج الدقيق الذي من خلاله نصل إلى تفضيل صفة الاسم على صيغة الفعل في هذا المقام ، فلا معنى لصيغة الفعلية في مثل هذا السياق .

ثالثاً : الفرق بين الخبر إذا كان فعلاً وبينه إذا كان اسماً:-

يقرر الإمام عبد القاهر بداية بأنه إذا ثبت الفرق بين الشيء والشيء في مواضع كثيرة ، وظهر الأمر بأن ترى أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه ، وجب أن تقضي بثبوت الفرق حيث ترى أحدهما قد صلح في مكان الآخر ، وتعلم أن المعنى مع أحدهما غيره مع الآخر ، كما هو العبرة في حمل الخفي على الجلي ، وينعكس لك هذا الحكم ؛ أعني أنك كما وجدت الاسم يقع حيث لا يصلح الفعل مكانه،كذلك تجد الفعل يقع ثم لا يصلح الاسم مكانه ، ولا يؤدي ما كان يؤديه ، فمن البين في ذلك قول الأعشى :

لَعَمْرِي لَقَدْ لَاْحَتْ عُيُونٌ كَثِيْرَةٌ إِلَىْ ضَوْءِ نَارٍ فِيْ يَفَاْعٍ تَحَرَّقُ
تُشُبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا وَبَاْتَ عَلَى النَّاْرِ النَّدَى وَالمُحَلَّقُ[٢]

فيعلق الإمام عبد القاهر على البيتين : معلوم أنه لو قيل : (إلى ضوء نار متحرقة) ، لنبا عنه الطبع وأنكرته النفس ، ثم لا يكون ذاك النبو وذاك الإنكار من أجل القافية وأنها تفسد به ، بل من جهة أنه لا يشبه الغرض ولا يليق بالحال"[٣]، ففي رأي عبد القاهر أن استخدام الفعل (تحرق) أصلح في هذا السياق من لفظة (متحرقة) لأن الفعل (تحرق) يدل على التجديد في الالتهاب والاشتعال ، أما لفظة (متحرقة) فتدل على نار قد ثبتت لها هذه الصفة .

---

(1)دلائل الإعجاز ١٧٥

(2)البيتان من بحر الطويل للأعشى، في ديوانه ٢٢٣- ٢٢٥ و شرح أبيات إصلاح المنطق ٤٦٩ والبيان والتبيين ٢/ ٢٩ وثمار القلوب ٥٧٥ والعمدة ١/ ٤٩ وشرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري ٩٨٧ ومحاضرات الأدباء ٢/ ٥٣٣ وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٢٤٥ والكشاف ٣٤٩/٦ وبلوغ الأرب للألوسي ٢/ ١٦١

(3) دلائل الإعجاز ١٧٦

وكذلك قوله :

أَوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيْلَةٌ بَعَثُوا إلَى عَرِيْفَهُمْ يَتَوَسَّمُ(١)

" فإن قوله : (بعثوا إلى عريفهم يتوسم) ، على معنى حدوث توسم وتأمل ونظر يتجدد من العريف هناك حالا فحالا وتصفح منه الوجوه واحدا بعد واحد ، ولو قيل : (بعثوا إلي عريفهم متوسماً) لم يفد ذلك حق الإفادة .

ثم إنه يزيد الأمر وضوحاً بقوله تعالى:﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾(٢) لو قيل : (هل من خالق غير الله رازق لكم) ، لكان المعنى غير ما أريد"(٣)

ومن ثم يؤكد الإمام عبد القاهر الجرجاني الفرق بين الخبر إذا كان فعلاً والخبر إذا كان اسماً ، فيقول: " ولا ينبغي أن يغرك أنا إذا تكلمنا في مسائل المبتدأ والخبر قدرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم ، كما نقول ، في (زيد يقوم) ، إنه في موضع (زيد قائم) ، فإن ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيهما استواء لا يكون من بعده افتراق ، فإنهما لو استويا هذا الاستواء ، لم يكن أحدهما فعلاً والآخر اسماً ، بل كان ينبغي أن يكونا جميعاً فعلين ، أو يكونا اسمين"(٤)

رابعاً : الفرق في المعنى بين تعريف الخبر بـ "أل" وتجريده منها :-

بعد أن حقق الإمام عبد القاهر القول في الفرق بين الإثبات في الخبر إذا كان بالاسم وبينه إذا كان بالفعل ، شرع في الحديث عن الفرق في المعنى بين الخبر المعرفة والخبر النكرة ، ليبين الأغراض الخاصة والفوائد التي تستفاد من كل منهما ، فيقول :" إذا قلت : (زيد منطلق) ، كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقاً كان لا من زيد ولا من عمرو ، فأنت تفيده ذلك ابتداء ، وإذا قلت : (زيد المنطلق) ، كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان أما من زيد ، وإما من عمرو ، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره "(٥)

فيلاحظ أن التنكير للخبر أفاد الإخبار لمتلقٍ جاهلٍ به حصلت منه الإفادة للابتداء ، بينما عند تعريف الخبر أزال شكاً في ذهن المتلقي وزرع فيه يقيناً ، فيقول :

---

(1)هذا البيت من بحر الكامل وهو لطريف بن تميم العنبري، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : الفاخر للمفضل الضبي ٢٥٨ والكتاب ٧/٤ ومعاني القرآن للأخفش ٤٤١/٢ والأصمعيات ١٢٧ والبيان والتبيين ١٠١/٣والاختيارين للأخفش الأصغر ١٨٩ وغريب القرآن ٣٣٥ وديوان الأدب ١/ ٤١٦ والحجة للقراء السبعة ٦/ ٣٦٨ والاقتضاب ٣/ ٤٠٨ وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٣٢٤ والكامل في التاريخ ١/ ٤٧٧ والإيضاح للقزويني ٢/ ١١٣ وبلوغ الأرب ٢/ ١٨٥ ونوادر المخطوطات ٢/ ٢٣٧

(2) سورة فاطر : ٣

(3) دلائل الإعجاز : ١٧٧

(4)دلائل الإعجاز ١٧٧

(5) السابق ، ١٧٧

" والنكتة أنك تثبت في الأول الذي هو قولك : (زيد منطلق) ، فعلاً لم يعلم السامع من أصله أنه كان وتثبت في الثاني الذي هو:(زيدٌ المنطلق) فعلاً قد علم السامع أنه كان ، ولكنه لم يعلمه لزيد ، فأفدته ذلك ، فقد وافق الأول في المعنى الذي كان له الخبر خبراً ، وهو إثبات المعنى للشيء ، وليس يقدح في ذلك أنك كنت قد علمت أن انطلاقاً كان من أحد الرجلين ، لأنك إذا لم تصل إلى القطع على أنه كان من زيد دون عمرو ، وكان حالك في الحاجة إلى من يثبته لزيد ، كحالك إذا لم تعلم أنه كان من أصله ..." [١]

ويبين الإمام عبد القاهر جوهر الفرق في المسألتين ، فيقول : " ومما تمس الحاجة إلى معرفته، أنك إذا نكرت الخبر جاز أن تأتي بمبتدأ ثان ، على أن تشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأول ، وإذا عرفت لم يجز ذلك ، تفسير هذا أنك تقول : (زيد منطلق وعمرو) ، تريد و(عمرو منطلق) أيضاً ، ولا تقول : (زيد المنطلق وعمرو) ، ذلك لأن المعنى مع التعريف على أنك أردت أن تثبت انطلاقاً مخصوصاً قد كان من واحد ، فإذا أثبته لزيد لم يصح إثباته لعمرو" [٢].

ثم إن كان قد كان ذلك الانطلاق من اثنين ، فانه ينبغي أن تجمع بينهما في الخبر ، فتقول : زيد وعمرو هما المنطلقان لا أن تفرق فتثبته أولا لزيد ، ثم تجئ فتثبته لعمرو" [٣] .

وعلى هذا فإنه يجوز العطف على الخبر النكرة ، ولا يجوز العطف على الخبر المعرفة للفرق بين نمطي الخبر هنا بالتعريف والتنكير .

خامساً : وجوه تعريف الخبر بـ " أل " الجنسية :-

لقد وضع الإمام عبد القاهر حدوداً معنوية كثيرة لتعريف الخبر بأل الجنسية ، وقد بين هذه الحدود كما يلي :

الحد الأول: أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة ، وذلك قولك : (زيد هو الجواد ، وعمرو هو الشجاع) تريد أنه الكامل ، إلا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجود ، أو الشجاعة لم توجد إلا فيه ، وذلك لأنك لم تعتد بما كان من غيره لقصوره عن أن يبلغ الكمال ، فهذا كالأول في امتناع العطف عليه للإشراك ، فلو قلت:(زيد هو الجواد وعمرو) كان خلفاً من القول . [٤]

---

(1) دلائل الإعجاز ١٧٨

(2) السابق ، ١٧٧

(3) السابق ، ١٧٩

(4) السابق ، ١٧٩- ١٨٠

الحد الثاني :" أن تقصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه ، لا على معنى المبالغة ، وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه ، بل على دعوى أنه لا يوجد إلا منه ، ولا يكون ذلك إلا إذا قيدت المعنى بشيء يخصصه ، ويجعله في حكم نوع برأسه ، وذلك كنحو أن يقيد بالحال ، والوقت ، كقولك : (هو الوفي حين لا تظن نفسٌ بنفسٍ خيراً).
وهكذا إذا كان الخبر بمعنى يتعدى ، ثم اشترطت له مفعولاً مخصوصاً ، كقول الأعشى :

هُوَ الوَاهِبُ المِائَةَ المُصْطَفَاةَ إمَّا مَخَاضَاً وَإمَّا عِشَارَا[1]

فأنت تجعل الوفاء في الوقت الذي لا يفي فيه أحد نوعاً خاصاً من الوفاء . وكذلك تجعل هبة المائة من الإبل نوعا خاصاً . ثم إنك تجعل كل هذا خبراً على معنى الاختصاص ، وأنه المذكور دون من عداه ، ألا ترى أن المعنى فى بيت الأعشى : أنه لا يهب هذه الهبة إلا الممدوح ؟. وربما ظن الظان أن اللام فى (هو الواهب المائة المصطفاة) بمنزلتها في نحو (زيد هو المنطلق) من حيث كان القصد إلى هبة مخصوصة ، كما كان القصد إلى انطلاق مخصوص ، وليس الأمر كذلك ، لأن القصد ههنا إلى جنس من الهبة مخصوص ، لا إلى هبةٍ مخصوصة بعينها ، يدلك على ذلك أن المعنى على أنه يتكرر منه ، وعلى أنه يجعله يهب المائة مرة بعد الأخرى وأما المعنى في قوله : (زيد هو المنطلق) فعلى القصد إلى انطلاق كان مرة واحدة ، لا إلى جنس من الانطلاق ، فالتكرار هناك غير متصور ".[2]

الحد الثالث :"ألا يقصد قصر المعنى في جنسه على المذكور ، لا كما كان في (زيد هو الشجاع) ، تريد ألا تعتد بشجاعة غيره ، ولا كما ترى في قوله : (هو الواهب المائة المصطفاة) ، ولكن على وجه ثالث ، وهو الذي عليه قول الخنساء :

إذَا قَبُحَ البُكَاءَ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الحسَنَ الجَمِيْلَا[3]

لم ترد أن ما عدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل ، ولم تقيد الحسن بشيء ، فيتصور أن يقصر على البكاء ، كما قصر الأعشى هبة المائة على الممدوح ، ولكنها أرادت أن تقره فى جنس ما حسنه الحسن الظاهر الذي لا ينكره أحد ، ولا يشك فيه شاك ". [4]

---

[1] هذا البيت من بحر المتقارب للأعشى في ديوانه ٥١ والإيضاح للقزويني ٢/ ١٣٢

[2] دلائل الإعجاز ١٨٠– ١٨١

[3] هذا البيت من بحر الوافر وهو للخنساء في ديوانها ٩٦ ونهاية الإيجاز ٨٤ والإيضاح للقزويني ٢/ ١٣١

[4] دلائل الإعجاز ١٨١

ومثله قول حسان :

وَإِنَّ سَـــنَامَ المَجْـــدِ مِـــنْ آلِ هَاشِـــم   بَنُـو بِنْـتِ مَخْـزُومٍ ، وَوَالِـدُكَ العَبْـدُ(١)

"أراد أن يثبت العبودية ، ثم يجعله ظاهر الأمر فيها ، ومعروفاً بها ، ولو قال: (ووالدك عبد) ، لم يكن قد جعل حاله في العبودية حالة ظاهرة متعارفة"(٢) .

الحـد الرابـع :بيـان أن المسند إليـه تنطبـق عليـه الـصفة الموجـودة فـى المـسند ، كقولـك : (هو البطل المحامى) ، و(هو المتقى المرتجى) ، وأنت لا تقصد شيئا من وجوه التعريف السابقة ، ولكنك تريد أن تقول لصاحبك : هل سمعت بالبطل المحامى ؟ وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى يستحق أن يقال ذلك لـه وفيه فإن كنت قتلته علماً ، وتصورته حق تصوره ، فأشدد عليه يدك ، فهو ضالتك وعنده بغيتك(٣) .

ثم يبين الإمام عبد القاهر بأن هذا المعنى يزدادُ وضوحاً إذا كانت الصفة التي تريد الإخبار عنها عن المبتدأ مجراة على موصوف ، كقول ابن الرومي :

هُـوَ الَّرجُـلُ المَـشْرُوكُ فِـيْ جُـلَّ مَالِـهِ   وَلَكِنَّـــهُ بِالمَجْـــدِ وَالحَمْـــدِ مُفْـــرَدُ(٤)

فكأنه يقول : فكر في رجل لا يتميز وجيرانه ومعارفه عنه في ماله ، وأخذ ما شاءوا منه ، فإذا حصلت صورته في نفسك فاعلم أنه ذلك الرجل ... ، ثم يضيف عبد القاهر بأن " هذا فن عجيب الشأن ، وله مكان من الفخامة والنبل ، وهو من سحر البيان الذي تقصر العبارة عن تأدية حقه ، والمعول فيه على مراجعة النفس واستقصاء التأمل " (٥).

ويدخل في هذا النوع عند الجرجاني الاسم الموصول (الذي) إذا وقع مسنداً ، كما في قوله :

أَخُـــوْكَ الَّـــذِي إِنْ تَدْعُـــهُ لِمُلِمَّـــةٍ   يُجِبْـكَ ، وَإِنْ تَغْـضَبْ إِلـى الـسَّيْفِ (٦)

---

(1)هذا البيت من بحر الطويل وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٨٣ وزهر الآداب ١/ ٥٤ والمطول للتفتازاني ٣٤٩

(2) دلائل الإعجاز ١٨٢

(3)انظر: دلائل الإعجاز ١٨٢

(4)هذا البيت من بحر الطويل وهو لابن الرومي في ديوانه ١١٥/٢

(5)دلائل الإعجاز ١٨٣

(6)هذا البيت من بحر الطويل وهو لحجية بن المضرب ، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : شرح الحماسة للتبريزي ٩٨/٣

وقول الآخر :

أَخُوكَ الَّذِي إِنْ رِبْتَه قَالَ إنّمَا أَرَبْتَ ، وَإنْ عَاتَبْتَهُ لَانَ جَانِبُهْ[١]

فيعلق الإمام عبد القاهر على ذلك بقوله :" فهذا ونحوه على أنك قدرت إنساناً هذه صفته ، وهذا شأنه ، وأحلت السامع على من يُعنَ في الوهم دون أن يكون قد عرف رجلاً بهذه الصفة ، فأعلمته أن المستحق لاسم الأخوة هو ذلك الذي عرفه . ولكون هذا الجنس معهوداً من طريق الوهم والتخيل ، جرى على ما يوصف بالاستحالة كقولك للرجل وقد تمنى : هذا هو الذي لا يكون ، وهذا ما لا يدخل فى الوجود "[٢] .

بعد دراستنا للوجوه والاحتمالات السابقة عند الإمام عبد القاهر يظهر لنا جلياً أنه يتجاوز حدود الإعراب وأواخر الكلم ، ليحلق في المعنى ويسبر أغوار السياقات المختلفة من تقديم وتأخير وحذف واستفهام ونفي وإثبات ليؤكد أن اللغة العربية لا ينفصل فيها المعنى عن المبنى ، وأن المزية في تخير التركيب المناسب للمقام والحال ، فليس النحو عنده هو ذلك " العلم الذي يبحث في أواخر الكلمات بقصد إعرابها ، وليس هو ذلك الشيء الذي لا مكان له في فن القول ، أو في الفن الأدبي عموماً ، وإنما هو العلم الذي يكشف لنا عن المعاني التي هي ألوان نفسية نستطيع إدراكها من وجوه استعمال الكلام ، ومن الفروق التي تبدو بين استعمال وآخر من خلال ارتباط بعضها ببعض ، بحيث تجتمع لتشكل معاً نسيجاً حياً من المشاعر الإنسانية والصور الذهنية والأحاسيس الوجدانية "[٣].

<u>سادساً : الفرق في المعنى بين الابتداء بالاسم أو بالصفة :</u>

يرى الإمام عبد القاهر أن ثمة فرقاً بين قولك : (المنطلق زيد) وبين (زيد المنطلق) " في أنك وإن كنت ترى فى الظاهر أنهما سواء من حيث كان الغرض في الحالين (إثبات انطلاق قد سبق العلم به لزيد) فليس الأمر كذلك ، بل بين الكلامين فصل ظاهر .

ويفسر عبد القاهر ذلك بأنك قلت (زيد المنطلق) فأنت فى حديث انطلاق قد كان وعرف السامع كونه إلا أنه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو ؟ فإذا قلت : (زيد المنطلق) أزلت عنه الشك وجعلته يقطع بأنه كان من زيد بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز . وليس كذلك إذا قدمت (المنطلق) فقلت : (المنطلق زيد) بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت إنساناً ينطلق

---

[1] هذا البيت من بحر الطويل وهو لبشار بن برد في ديوانه ١/ ١٥٧

[2] دلائل الإعجاز ١٨٤- ١٨٥

[3] علاقة الدرس النحوي بالدرس البلاغي عند عبد القاهر ، لعبود خليفة ٧٧

بالبعد منك فلم تثبته ولم تعلم أزيد هو أم عمرو ؟ فقال لك صاحبك : (المنطلق زيد) أي هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد "[١]

ثم يستمر في التوضيح والبيان ، فيقول : " وقد ترى الرجل قائما بين يديك وعليه ثوب ديباج ، والرجل ممن عرفته قديما ، ثم بعد عهدك به فتناسيته ، فيقال لك : (اللابس الديباج صاحبك والذي كان يكون عندك فى وقت كذا ، أما تعرفه ؟ لشد ما نسيت) ، ولا يكون الغرض أن تثبت له لبس الديباج لاستحالة ذلك من حيث أن رؤيتك الديباج عليه تغنيك عن أخبار مخبر واثبات مثبت لبسه له "[٢].

ثم يبلور الإمام عبد القاهر القاعدة في تقديم الصفة على الاسم بقوله :

" فمتى رأيت الفاعل ، أو صفة من الصفات قد بدئ به فجعل مبتدأ وجعل الذي هو صاحب الصفة فى المعنى خبراً ، فاعلم أن الغرض هناك غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبراً ، كقولك : (زيد المنطلق) " .[٣]

<u>سابعاً : اختلاف معنى التقديم والتأخير في المعرفتين إذا كانتا مبتدأً وخبراً:</u>

لقد أزال الإمام عبد القاهر في هذا المقام شبهة أخرى وذلك في ترتيب المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبراً ، فهو يقول : " واعلم أنه ربما اشتبهت الصورة فى بعض المسائل من هذا الباب حتى ظن أن المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبرا لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير ، ومما يوهم ذلك قول النحويين في (باب كان) : إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار فى جعل أيهما شئت اسماً والآخر خبراً ، كقولك : (كان زيد أخاك) ، و (كان أخوك زيداً) ، فيظن من هنا أن تكافؤ الاسمين فى التعريف يقتضى أن لا يختلف المعنى ، بأن تبدأ بهذا وتثنى بذاك ، وحتى كان الترتيب الذي يدعى بين المبتدأ والخبر، وما يوضع لهما من المنزلة فى التقدم والتأخر يسقط ويرتفع إذا كان الجزآن معاً معرفتين.

ومما يوهم ذلك أنك تقول : (الأمير زيد) ، و (جئتك والخليفة عبد الملك) ، فيكون المعنى على إثبات الإمارة لزيدٍ والخلافة لعبد الملك ، كما يكون إذا قلت : (زيد الأمير) ، (وعبد الملك الخليفة) " [٤]

---

[1] دلائل الإعجاز ١٨٦

[2] السابق ، ١٨٦

[3] السابق ، ١٨٧

[4] السلبق ، ١٨٧

وهكذا من يتوهم فى نحو قوله :

أَبُــوكَ حُبَــابٌ سَــارِقُ الــضَّيْف بُــرْدَهُ   وَجَــدِّيَ يَــا حَجَّــاجُ فَــارِسُ شَــمَّرَا[١]

" أنه لا فصل بينه وبين أن يقال : حباب أبوك ، وفارس شمر جدي ، وهو موضع غامض . والذي يبين وجه الصواب ، ويدل على وجوب الفرق بين المسألتين ، أنك إذا تأملت الكلام وجدت ما لا يحتمل التسوية ، وما تجد الفرق قائماً فيه قياماً لا سبيل إلى دفعه هو الأعم الأكثر .
وإن أردت أن تعرف ذلك فانظر إلى ما قدمت لك من قولك : (اللابس الديباج زيد) وأنت تشير إلى رجل بين يديه .ثم انظر إلى قول العرب : (ليس الطيب إلا المسك) "[٢]، وقول جرير:

أَلَــسْتُمْ خَيْــرَ مَــنْ رَكِــبَ المَطَاْيــا ؟[٣]

وقول المتنبي :

أَلَـسْتَ ابْـنَ الأُلَــى سُـعِدُوا وَسَــادُوا ؟[٤]

"وأشباه ذلك مما لا يحصى ولا يعد ، وأرد المعنى على أن يسلم لك مع قلب طرفي الجملة ، وقل : (ليس المسك إلا الطيب) ، و (أليس خير من ركب المطايا إياكم ؟) و(أليس ابن الأولى سعدوا وسادوا إياك ؟) تعلم أن الأمر على ما عرفتك من وجوب اختلاف المعنى بحسب التقديم والتأخير " [٥]

وهكذا يبرز الإمام عبد القاهر الفروق المعنوية الدقيقة بين المعرفتين إذا تناوبتا في التقديم والتأخير وما يترتب عليه من تغير المعنى ، بل تغير وجه الإسناد في الجمل ، ثم يزيد الأمر وضوحاً وذلك في بيان التعريف المعنوي والموقعي للمبتدأ والخبر كما في الفرق المعنوي الثامن .

---

[1]هذا البيت من البحر الطويل وهو لجميل معمر ، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : العقد الفريد ٦/ ١٣٠

[2]دلائل الإعجاز ١٨٨

[3]هذا البيت من البحر الوافر وهو لجرير لم أجده في ديوانه ولكنه موجود في إعراب القرآن للنحاس ١٥٤/٢ والفتح الوهبي لابن جني ١٨٤ والإعجاز والإيجاز ١٨٩والمُجيد في إعراب القرآن المَجيد للصفاقسي ١٩١ والبرهان ٢/ ٣٣٤ ومصابح المغاني لابن الخطيب الموزعي ٧٤

وعجزه : وَأَنْدَى العَالَمِين بُطُونَ رَاحِ

[4]هذا البيت من البحر الوافر وهو للمتنبي في ديوانه ٢١٢/١ ،

وعجزه : ولم يَلِدُوا امْرَءًا إلا نَجيبَا

[5]دلائل الإعجاز ١٨٩

ثامناً : الفرق بين المبتدأ والخبر :

لقد أكد الإمام عبد القاهر بما لا يدع مجالاً للشك أن " المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولاً ، ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ، ومثبت له المعنى ، والخبر خبراً لأنه مسند ومثبت به المعنى .

تفسير ذلك : أنك إذا قلت : (زيد منطلق) ، فقد أثبت الانطلاق لزيد ، وأسندته إليه ، فـ (زيد) مثبت له ، و (منطلق) مثبت به ، وأما تقديم المبتدأ على الخبر لفظا فحكم واجب من هذه الجهة أي من جهة أن كان المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ويسند إليه ، والخبر هو الذي يثبت به المعنى ويسند . ولو كان المبتدأ مبتدأ لأنه في اللفظ مقدم مبدوء به ، لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأ بأن يقال : (منطلق زيد) ، ولوجب أن يكون قولهم : (إن الخبر مقدم فى اللفظ والنية به التأخير) محالاً .

وإذا كان هذا كذلك ، ثم جئت بمعرفتين فجعلتهما مبتدأ وخبراً، فقد وجب وجوباً أن تكون مثبتاً بالثاني معنى للأول ، فإذا قلت : (زيدٌ أخوك) ، كنت قد أثبت بـ (أخوك) معنى لـ (زيد)

وإذا قدمت وأخرت فقلت : (أخوك زيد) وجب أن تكون مثبتاً بـ (زيد) معنى لـ (أخوك)، وإلا كان تسميتك له الآن مبتدأ وإذ ذاك خبراً تغييراً للاسم عليه من غير معنى ، ولأدى إلى ألا يكون لقولهم المبتدأ والخبر فائدة غير أن يتقدم اسم في اللفظ على اسم من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه ، وذلك مما لا يشك في سقوطه " [١].

ثم يزيد عبد القاهر الأمر وضوحاً بقوله : ومما يدل دلالة واضحة على اختلاف المعنى إذا جئت بمعرفتين ثم جعلت هذا مبتدأ وذاك خبراً تارة ، وتارة بالعكس قولهم: (الحبيب أنت) و (أنت الحبيب) ، وذاك أن معنى (الحبيب أنت) أنه لا فصل بينك وبين من تحبه إذا صدقت المحبة، وأن مثل المتحابين مثل نفس يقتسمها شخصان كما جاء عن بعض الحكماء أنه قال : (الحبيب أنت إلا أنه غيرك) فهذا كما ترى فرق لطيف ونكتة شريفة . [٢]

---

[1] دلائل الإعجاز ١٨٩- ١٩٠

[2] السابق ، ١٩٠

" ولو حاولت أن تفيدها بقولك : (أنت الحبيب) حاولت ما لا يصح لأن الذي يعقل من قولك: (أنت الحبيب) هو ما عناه المتنبي في قوله :

أَنْــــتَ الحَبِيْـــبُ وَلَكِنِّـــي أَعُـــوْذُ بِـــهِ   مِـنْ أنْ أكُـوْنَ مُحِبّـاً غَيْـرَ مَحْبُـوْبِ[١]

ولا يخفى بعد ما بين الغرضين فالمعنى في قولك: " أنت الحبيب " أنك الذي أختصه بالمحبة من بين الناس وإذا كان كذلك ، عرفت أن الفرق واجبٌ أبداً ، وأنه لا يجوز أن يكون (أخوك زيد)، و (زيد أخوك) بمعنى واحد "[٢]

هذه معان لا يفهمها إلا من فهم النحو فهما دقيقاً وفهم الفروق الدقيقة بين تركيب وتركيب، وهذه معاني النحو كما ينبغي أن تكون وتفهم تذوقا وتوجيهاً وتعليلاً بمنهج دقيق مبسوط وميسور الفهم . وهكذا فقد فتح عبد القاهر آفاقاً جديدة في أفق طالب العلم لتتربى عنده ملكة الاقتدار على التفرقة بين التراكيب المختلفة .

---

[1] هذا البيت من البحر البسيط للمتنبي في ديوانه ٢١٣/١

[2] دلائل الإعجاز ١٩٠

المبحث الخامس : الفروق فى الحال

لقد تحدث الخليل بن أحمد الفراهيدي عن الحال قائلاً : " والنصب من الحال قولهم : (أنت جالساً أحسن منك قائماً) ، أي في حال جلوسه أحسن منه في حال قيامه ... وإنما صار الحال نصباً ؛ لأن الفعل يقع فيه تقول : (قدمت راكباً) ، و(انطلقت ماشياً) ، و(تكلمت قائماً) ، وليس بمفعول في مثل قولك : (لبست الثوب) ؛ لأن الثوب ليس بحال وقع فيه الفعل والقيام حال وقع فيه الفعل ، فانتصب كانتصاب الظرف حين وقع فيه الفعل، ولو كان الحال مفعولاً كالثوب لم يجز أن يعدى الانطلاق إليه ؛ لأن الانطلاق انفعال والانفعال لا يتعدى أبداً، لأنك لا تقول:(انطلقت الرجل) والحال لا يكون إلا نكرة ، والحال في المعرفة والنكرة بحالةٍ واحدة ، تقول : قام علي صاحب لي راجلاً ومنه قول الله عز وجل : ﴿ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [1] نصب على الحال". [٢]

أما سيبويه ، فقد ذكر الأنماط المتعددة للحال كما يلي :

أولاً : " هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول ... وذلك قولك (ضربت عبد الله قائماً) ، و (ذهب زيد راكباً) [٣]

ثانياً : " هذا باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم وذلك قولك : (مررت بهم جميعاً وعامة وجماعة) ، كأنك قلت : (مررت بهم قياماً) "[٤]

ثالثاً : " هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور وذلك قولك : (أما سمناً فسمين) ، و(أما علماً فعالم) . [٥]

رابعاً : " هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به وذلك قولك : (كلمته فاه إلى فيِ) و (بايعته يداً بيد) ، كأنه قال :كلمته مشافهة وبايعته نقدا ، أي كلمته في هذه الحال " [٦]

---

(1) سورة مريم : ٢٩

(2) الجمل في النحو ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ٤١

(3)الكتاب ٤٤/١

(4)السابق ، ٣٧٦/١

(5)السابق ، ٣٨٤/١

(6)السابق ، ٣٩١/١

خامساً : " هذا باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه حال يقع فيه السعر وإن كنت لم تلفظ بفعل ، ولكنه حال يقع فيه السعر ، فينتصب كما انتصب لو كان حالاً وقع فيه الفعل ، لأنه في أنه حال وقع فيه أمر في الموضعين سواء وذلك قولك : (لك الشاء شاة بدرهم شاة بدرهم) " [(١)]

سادساً : " هذا باب ما ينتصب لأنه حال صار فيها المسئول والمسئول عنه وذلك قولك : (ما شأنك قائماً) ، و(ما شأن زيد قائماً) [(٢)]

سابعاً : " هذا باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ ، ... فقولك : " هذا الرجل منطلقاً " جعلت الرجل مبنياً على هذا وجعلت الخبر حالاً له قد صار فيها ، فصارت كقولك : (هذا عبد الله منطلقاً) [(٣)]

أما الفراء فقد عبر عن الحال بمصطلحي الفعل والقطع كما يلي :

١- الفعل ،حيث قال في تفسير الآية الكريمة:﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ ﴾ [(٤)] إن شئت رفعت (المصدق) ونويت أن يكون نعتاً للكتاب لأنه نكرة ولو نصبته على أن تجعل (المصدق) فعلاً للكتاب لكان صواباً ، وفي قراءة عبد الله في آل عمران (ثم جاءكم رسول مصدقاً) ، فجعله فعلاً " [(٥)].

٢- القطع ، قال الفراء في تفسير الآية الكريمة : ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾[(٦)] : " إن من وجوه إعراب (هدى) أن تجعل (الكتاب) خبرا لـ (ذلك) ، فتنصب (هدى) على القطع ... وإن شئت نصبت (هدى) على القطع من الهاء التي في (فيه) ، كأنك قلت : لا شك فيه هادياً " [(٧)]

وقد أطلق المبرد على الحال مصطلح المفعول فيه كما عند سيبويه ، فهو يقول : " هذا باب من المفعول ولكنا عزلناه مما قبله لأنه مفعول فيه وهو الذي يسميه النحويون الحال"[(٨)]

وكذلك قد عبر ابن جني عن الحال ، بقوله :" الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به، ولفظها نكرة ، تأتي بعد معرفة قد تم عليها الكلام،وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى".[(٩)]

[(1)] الكتاب ٣٩٦/١

[(2)] السابق ، ٦٠/٢

[(3)] السابق ، ٨٦/٢-٨٧

[(4)] سورة البقرة : ٨٩

[(5)] معاني القرآن للفراء ٥٥/١

[(6)] سورة البقرة : ٢

[(7)] معاني القرآن ١٢/١

[(8)] المقتضب ١٦٦/٤

[(9)] اللمع في العربية ٥٢

أما الزجاجي فقد ذكر بعض التفاصيل حول الحال وخصائصها وأحكامها بقوله : " وأما الحال : فهو كل اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة وقد تم الكلام دونه ، فإنه ينتصب على الحال كقولك:(جاء زيد راكباً) ،و(انطلق عبد الله منطلقاً) ، و (سار أخوك عجلاً) ، وكذلك ما أشبهه .

ولا تكون الحال إلا نكرة ، ولا تكون إلا بعد تمام الكلام ، ولا بد لها من عامل يعمل فيها فإن كان العامل فيها فعلاً قدمتها وأخرتها ، كقولك : (خرج زيد مسرعاً) ، و (مسرعاً خرج زيد) ، و(زيد مسرعاً خرج) ، فإن كان العامل غير فعل لم يجز تقديمها ، كقولك:(هذا محمد راكباً)، و(هذا راكباً محمد) ، ولو قلت : (راكباً هذا محمد) ، لم يجز ، وكذلك ما أشبهه فقس عليه تصب إن شاء الله " (١)

فإذا ما وصلنا إلى الإمام عبد القاهر الجرجاني وجدناه يركز على الحال الجملة حيث بين أنها تأتى مرة بالواو ، وأخرى بغيرها فمثال مجيئها مع الواو : (أتاني وعليه ثوب ديباج) ، و(رأيته وعلى كتفه سيف) ، و(لقيت الأمير والجند حواليه) ، و(جاءني وهو متقلد سيفه) ، ومثال مجيئها بغير الواو : (جاءني زيد يسعى غلامه بين يديه) ،و(أتاني عمر يقود فرسه). وقد صرح عبد القاهر بأن في تمييز ما يقتضى الواو مما لا يقتضيه صعوبة واضحة .(٢)

ولذلك عالج الإمام الجرجاني فائدة مجيء (الواو) مع بعض الجمل ، وحكمة تركها مع جمل أخرى.

ويمكن حصر صور الجملة الحالية التي أشار إليها الإمام عبد القاهر في الأنماط الآتية :

أ – مجيء جملة الحال من المبتدأ والخبر :-

وقد بدأ الإمام عبد القاهر بالجملة الحالية المتألفة من مبتدأ وخبر والتي غالباً ما تجيء مع الواو نحو: (جاءني زيد وعمرو أمامه) هذا إذا كان المبتدأ غير صاحب الحال ، فإذا كان ضميراً لذي الحال لم يصلح بغير الواو نحو : (جاءني زيد وهو راكب) . أما إذا كان الخبر ظرفاً مقدماً على المبتدأ كقولنا: (عليه سيفٌ) ، و(في يده سيفٌ) ، فالأكثر أن تجيء بغير واو(٣)، فمن ذلك قول بشار :

إِذَا أَنْكَرَتْنِـــــيْ بَلْـــــدَةٌ أَوْ نَكِرْتُهَـــــا   خَرَجْـتُ مَـعَ البَـازِيْ عَلَـيَّ سَـوَادُ(٤)

يعني على بقية من الليل، وكذلك قول أمية: (٥)

---

(1)الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي ٣٥

(2)انظر: دلائل الإعجاز ٢٠٢

(3) انظر: السابق ، ٢٠٢

(4)هذا البيت من البحر الطويل لبشار بن برد في ديوانه ٣/ ٧٣ ونهاية الأرب ٧/ ٦٣ وخزانة الأدب ٣/ ٢٢٤

(5)دلائل الإعجاز: ٢٠٣

فَاشْــرَبْ هَنِيْئَــاً عَلَيْــكَ التَّــاجَ مُرْتَفِقَــاً فِـيْ رَأسِ غُمْـدَانَ دَاراً مِنْـكَ مِحْـلَاْلَا[١]

وقول الآخر :

لَقَــدْ صَــبَرَتْ لِلــذُّلِّ أَعْــوَادُ مِنْبَــرِ تَقُــوْمُ عَلَيْهَــا فِــيْ يَــدَيْكَ قَـضِيْبُ[٢]

فيعلق الإمام عبد القاهر على الأبيات السابقة بقوله : " كل ذلك في موضع الحال، وليس فيه (واو) كما ترى ولا هو محتمل لها إذا نظرت ".

ثم يشير إلى ترك الواو فيما ليس الخبر فيه كذلك، ولكنه ليس بكثير، كقولهم: (كلمته فوه إلى في) و(رجع عوده على بدئه)،في قول من رفع"[٣]، ومنه بيت الإصلاح:

نَــصَفَ النَّهَــارُ ، المَــاءُ غَــامِرُه وَرَفِيْقُــهُ بِالغَيْــبِ لَاْ يَــدْرِي[٤]

ومن ذلك ما أنشده الشيخ أبو علي في " الإغفال " :

وَلَــوْلَاْ جَنَــانُ اللَّيْــلِ مَــا آبَ عَــامِرٌ إِلَــىْ جَعْفَــرٍ ، سِــرْبَالُه لَــمْ يُمَــزَّقِ[٥]

وكذلك يقول أيضاً :

إذَا أَتَيْــتَ أَبَــا مَــرْوَانَ تَــسْأَلُهُ وَجَدْتَــهُ حَاضِــرَاه الجُــوْدُ وَالكَــرَمُ[٦]

فيقول الإمام عبد القاهر معلقاً على البيتين بقوله : " (حاضراه الجود) ، جملة من المبتدأ والخبر كما ترى وليس فيها (واو) والموضع موضع حال ،ألا تراك تقول :(أتيته فوجدته جالساً) ، فيكون (جالساً) حالاً ، ذاك لأن (وجدتُ) في مثل هذا من الكلام لا تكون المتعدية إلى مفعولين، ولكن المتعدية إلى مفعول واحد كقولك: (وجدت الضالة) . وفي رأي عبد القاهر أن لتقديم الخبر الذي هو (حاضراه) تأثيراً في إفادة الاستغناء عن (الواو) ، وأن الشاعر لو أخر

---

(1)هذا البيت من البحر البسيط وهو لأمية بن أبي الصلت فلم أجده في ديوانه ، وهو موجود في : طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٦١ وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ٢/ ١٩٢

(2)هذا البيت من البحر الطويل وهو لوائلة بن خليفة السدوسي ، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : شروح التلخيص ١٥٤/٣

(3) دلائل الإعجاز٢٠٣

(4)هذا البيت من البحر الكامل لم أعثر على قائله ولكنه موجود في: إصلاح المنطق ٢٤١ وأدب الكاتب ٣٥٩ وديوان الأدب ٢/ ١٢٢ وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٢٢٨ وشرح اللمع للأصبهاني٤٦٣ وتذكرة النحاة لأبي حيان ٦٨٣

(5)هذا البيت من البحر الطويل لسلامة بن جندل في ديوانه ١٧٦ ومجاز القرآن ١/ ١٩٨- ١٩٩ والأصمعيات ١٣٥ والإغفال ٥٣/٢ وشرح الدروس في النحو لابن الدهان ٢٥٨ والمصباح لابن الناظم ٧٢

(6)هذا البيت من البحر البسيط ينسب للأخطل ولكنه ليس موجود في ديوانه .

فقال: (وجدته الجود والكرم حاضراه) لا يحسن ولا يستقيم كالأول والسبب في حسن ذلك مع التقديم أنه قريب في المعنى من قولك (وجدته حاضره الجود والكرم) أو (حاضراً عنده الجود والكرم) فهو يفرق بين معنيين دقيقين لجملة الحال إذا قدمت أو أخرت ، وهذا من أسرار وفوائد التقديم والتأخير لجملة الحال.[١]

ب – مجيء جملة الحال جملة فعلية، وهي على نوعين:–

النوع الأول : وهو أن تكون جملة الحال جملة فعلية فعلها ماضي: وفي مثل تلك الحالة وجب الإتيان بـ (قد) مظهرة أو مقدرة، وأما مجيئها مع الواو فهو الكثير الشائع، كقولك: (أتاني وقد جهده السير) ، وأما بغير (الواو) فكقوله[٢]:

مَتَى أَرَىْالصُّبْحَ قَدْ لَاْحَتْ مَخَايِلُهُ   وَالَّلَيْلَ قَدْ مُزِقَتْ عَنْه السَّرَابِيْلُ[٣]

ومما يجئ بالواو في الأكثر الأشيع، ثم يأتي في مواضع بغير (الواو) فيلطف مكانه ويدل على البلاغة، الجملة قد دخلها (ليس) تقول: (أتاني وليس عليه ثوب) و(رأيته وليس معه غيره)، فهذا هو المعروف المستعمل، ثم قد جاء بغير (الواو) فكان من الحسن على ما ترى، وهو قول الأعرابي: [٤]

لَنَا فَتًى وَحَبّذَا الأَفْتَاءُ   تَعْرِفُهُ الأَرْسَانُ وَالدَّلَاءُ

إِذَا جَرَى فِيْ كَفِّهِ الرِّشَاءُ   خَلَّى القَلِيْبَ لَيْسَ فِيْهِ مَاءُ[٥]

النوع الثاني/ جملة الحال جملة فعلية فعلها مضارع ، وهي نوعان:

<u>أولهما:</u> أن تكون جملة الحال المضارعة مثبتة غير منفية، وفي مثل تلك الحالة لا تكاد تجيء جملة الحال مصدرة بـ (الواو) ، بل ترى الكلام على مجيئها عارية من (الواو) ، كقولك: (جاءني زيدٌ يسعى غلامه بين يديه) ، وكقوله:

---

[1] انظر: دلائل الإعجاز ٢٠٤

[2] دلائل الإعجاز ٢٠٩–٢١٠

[3] هذا البيت من البحر البسيط لحندج بن حندج المري ، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : الأمالي لأبي علي القالي ١/ ٩٩ وشرح الحماسة للتبريزي ٤/١٦٠ومعجم البلدان ٣/ ٤٩٤

[4] دلائل الإعجاز ٢١٠

[5] البيتان من بحر الرجز ، فلم أقف عليهما

وَقَــدْ عَلَــوْتُ قُتُــوْدَ الرَّجْــلِ يَــسْفَعُنِي   يَــوْمٌ قُدَيْدِيْمَــةَ الجَــوْزَاءِ مَــسْمُوْمُ(١)

وقوله:

وَلَقَــــدْ أَغْتَــــدِى يُــــدَافِعُ رُكْنِــــي   أَحْــــوَذِيٌّ ذُوْ مَيْعَــــةٍ إِضْــــرِيْجُ(٢)

وكذلك قولك: (جاءني زيد يسرع) ولا فصل بين أن يكون الفعل لذي الحال ، وبين أن يكون لمن هو من سببه،فإن ذلك كله يستمر على الغنى عن(الواو) ، وعليه التنزيل والكلام.(٣)
ومثاله في التنزيل قوله عز وجل:﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾(٤) ، وقوله تعالى: ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا الأَتْقَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴾(٥) ، وكقوله عز اسمه : ﴿ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (٦)
وأما قول ابن همام السلولي :

فَلَمَّــــــا خَــــــشِيْتُ أَظَــــــافِيْرَهُمْ   نَجَــــوْتُ وَأَرْهَــــنُهُمْ مَالِكَــــاً(٧)

" في رواية من روى (وأرهنهم)، وما شبهوه به من قولهم: (قمتُ وأصكُ وجهه) فليست الواو فيها للحال، وليس المعنى (نجوتُ راهناً مالِكاً) و (قمتُ صاكاً وجهه) ، ولكن(أرهن) و (أصُكُ) حكاية حال"(٨) مثل قوله:

---

(1) هذا البيت من البحر البسيط لعلقمة بن عبدة في ديوانه ٥٩ والمفضليات ٤٠٣ وأشعار الشعراء الستة الجاهلين ١/ ١٥٧ والحجة لأبي علي الفارسي ٥/ ١٨٨

(2)هذا البيت من البحر الخفيف لأبي داوود الإيادي، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : شرح أدب الكاتب ١٧٢

(3) انظر : دلائل الإعجاز ٢٠٤– ٢٠٥

(4) سورة المدثر :٦

(5) سورة الليل : ١٧–١٨

(6) سورة الأعراف : ١٨٦

(7)هذا البيت من البحر المتقارب لابن همام السلولي ، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : إصلاح المنطق لابن السكيت ٢٤٩وديوان الأدب ٢/٣٣٣ والحجة ٢/٤٤٦ وشرح أبيات إصلاح المنطق ٤٠٦ والتمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني ٢٧ وشرح أدب الكاتب ٥٩ وحاشية الدسوقي ٢/٥٥

(8) دلائل الإعجاز ٢٠٦

وَلَقَــدْ أَمُــرُ عَلَــى اللَّئِــيْمِ يَــسُبُّنِي فَمَـضَيْتُ ، ثُمَّـتَ قُلْـتُ : لَاْ يَعْنِيْنِـي[١]

فكما أن (أمرُ) ههنا في معنى (مررت) ، كذلك يكون (أرهن) و(أصكُ) هناك في معنى (رهنتُ) و (صككتُ).

ويبين ذلك أنك ترى (الفاء) تجيء مكان (الواو) في مثل هذا ، وذلك كنحو ما في الخبر في حديث عبد الله بن عتيك حين دخل على أبي رافع اليهودي حصنه قال: (فانتهيت إليه، فإذا هو في بيت مُظلمٍ لا أدري أنى هو من البيت، فقلت: أبا رافع ! فقال: من هذا ؟ فأهويتُ نحو الصوتِ ،فأضربُه بالسيف وأنا دَهِشٌ) ، فكما أن (أضربُه) مضارع قد عطفه بالفاء على ماضٍ، لأنه في المعنى ماضٍ، كذلك يكون (أرهنهم) معطوفاً على الماضي قبله ، وكما لا يُشَكُ في أن المعنى في الخبر :(فأهويت فضربت) ، كذلك يكون المعنى في البيت: (نجوتُ ورهنتُ) ، إلا أن الغرض في إخراجه على لفظ الحال ، أن يحكى الحال في أحد الخبرين ، ويدع الآخر على ظاهره [٢] ، كما كان ذلك في بيت شمر بن عمرو الحنفي السابق.

<u>**ثانيهما :**</u> جملة الحال المضارعة المنفية، التي أجاز فيها الجرجاني دخول (الواو) أو عدمه، ودخول (الواو) عليها كثير، وذلك مثل قولهم: (كُنتُ ولا أُخشّى بالذئب) ، وقول مسكين الدارمي:

أَكْــسَبَتْهُ الــوَرِقُ البِــيْضُ أَبَــاً وَلَقَــدْ كَــانَ وَلَاْ يُــدْعَى لِأَبْ[٣]

وقول مالك بن رفيع، وكان جنى جنايةً فطلبه مصعب بن الزبير : [٤]

---

(1) هذا البيت من البحر الكامل وهو لشمر بن عمرو الحنفي وقيل أنه لرجل من بني سلول ، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : الكتاب ٢٤/٣ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٤٥ والأصمعيات ١٢٦ والحجة ٢/ ٢٠٧ والإغفال ٣٥٥/١ والخصائص ٣٣٠/٣ والتمام في تفسير أشعار هذيل ٦٧ والأزهية ٢٦٣ والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٢٦٨ والإيضاح للقزويني ٢٤/٢ توضيح المقاصد للمرادي ٩٤٨ وأوضح المسالك لابن هشام ٣٠٦/٣ وشرح ابن عقيل ١٦١/٣ والتصريح للأزهري ١١٤/٢ وشرح قواعد الإعراب للقوجوي ٦٠- ١٧٥ ونتائج التحصيل ٢٥١/١ والدرر اللوامع للشنقيطي ٤ وخزانة الأدب ١/ ٣٥٧

(2) انظر : دلائل الإعجاز ٢٠٦-٢٠٧

(3) هذا البيت من بحر الرمل وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ١٩ وأمالي المرتضى ٨٦/١ والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦١٢

(4) انظر : دلائل الإعجاز٢٠٧

بَغَانِيْ مُصْعبٌ وَبَنُو أَبِيْهِ   فَأَيْنَ أَحِيْدُ عَنْهُم ؟ لَاْ أَحِيْدُ
أقَادُوْا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُوْنِي   وَكُنْتُ وَمَا يُنَهْنِهُنِي الوَعِيْدُ(١)

(كان) في هذا كله تامة والجملة الداخل عليها (الواو) في موضع الحال،ألا ترى أن المعنى: (وُجدتُ غير خاشٍ للذئب) و (لقد وجد غير مدعوٍ لأب) و (وجدتُ غير منهنهٍ بالوعيد وغير مبالٍ به) ، ولا معنى لجعلها ناقصة، وجعل (الواو) مزيدة .

وليس مجيءُ الفعل المضارع حالاً، على هذا الوجه بعزيزٍ في الكلام ، ألا تراك تقول: (جعلتُ أمشي وما أدري أين أضعُ رجلي) و (جعل يقول ولا يدرى). ويرى عبد القاهر أن هذا شائع كثير في الكلام .

فأما مجيء المضارع منفياً حالاً من غير (الواو) فيكثر أيضاً ويحسُن(٢)، فمن ذلك قول أرطاة بن سُهية ، وهو لطيف جداً:

إِنْ تَلْقَنِي لَاْ تَرَىْ غَيْرِيْ بِنَاْظِرَةٍ   تَنْسَ السِّلَاحَ وَتَعْرِفْ جَبْهَةَ الأَسَدِ(٣)

فقوله: (لا ترى) في موضع حال.

ومثله في اللطف والحسن قول أعشى همدان ، وصحب عباد بن ورقاء إلى أصبهان فلم يحمده فقال:

أَتَيْنَا إِصْبَهَانَ فَهَزَّلَتْنَا   وَكُنَّا قَبْلَ ذَلِكَ فِيْ نَعِيْمِ
وَكَانَ سَفَاهَةً مِنِّي وَجَهْلَاً   مَسِيْرِي لَاْ أَسِيْرُ إِلَى حَمِيْمِ (٤)

قوله: (لا أسير إلى حميم) ، حال من ضمير المتكلم الذي هو الياء في (مسيري) وهو فاعل في المعنى، فكأنه قال: (وكان سفاهة مني وجهلاً أن سرت غير سائر إلى حميم) ، وأن ذهبتُ غير متوجه إلى قريب.

وقال خالد بن يزيد بن معاوية:

---

(1) البيتان من بحر الوافر لمالك بن رفيع ، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : ذيل الأمالي والنوادر لأبي علي القالي ١٢٧- ١٢٨

(2) دلائل الإعجاز ٢٠٨

(3) هذا البيت من البحر البسيط وهو لأرطاة بن سهية في ديوانه : ٥٩ ونهاية الإيجاز ٤٤ وتخليص الشواهد لابن هشام ٨٧ وخزانة الأدب ٢/ ٣١٩

(4) البيتان من البحر الوافر لأعشى همدان، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في: البيان والتبيين ٤/ ٥٠

لَـــــوْ أَنَّ قَوْمَـــــاً لِارْتِفَــــاعِ قَبِيْلَـــــةٍ دَخَلُـوْ الـسَّمَاءَ دَخَلْتُهَـا لَاْ أُحْجَـبُ[١]

وهو كثيرٌ إلا أنه لا يهتدي إلى وضعه بالموضع المرضي إلا من كان صحيح الطبع[٢]

ويتضح مما سبق أن الإمام الجرجاني قد بسط الأحكام النحوية في قالب نحوي مبرزاً المعنى الذي اشتملته الجمل الواقعة حالاً سواء سبقت بالواو أو لم تسبق بها حتى يفصح من خلالها عن حسن المعاني مع هذه الوجوه المختلفة ، معللاً وموجهاً ما يقول حتى يتضح الفرق بين منهجه هذا ومنهج سابقيه من حيث التوجيه والتعليل والاستنباط. و ها هو يبرز معالم العلة الموجبة لاختلاف هذه الجمل قائلاً:

" وإذ قد رأيت الجمل الواقعة قد اختلف بها الحال هذا الاختلاف الظاهر، فلا بد من أن يكون ذلك إنما كان من أجل عللٍ توجبه وأسبابٍ تقتضيه، فمحال أن يكون ههنا جملة لا تصلح إلا مع الواو ، وأخرى لا تصلح فيها الواو ، وثالثة تصلح أن تجيء فيها بالواو ، وأن تدعها فلا تجيء بها، ثم لا يكون لذلك سبب وعلة وفي الوقوف على العلة في ذلك إشكال وغموض ، ذاك لأن الطريق إليه غير مسلوك ، والجهة التي منها تعرف غير معروفة . وأنا أكتب لك أصلاً في (الخبر) إذا عرفته انفتح لك وجه العلة في ذلك".[٣]

وبعد ذلك نجد أن الإمام الجرجاني يعد الطريق إلى معرفة العلة والسبب المقتضى لهذا الاختلاف صعباً والوصول إليه من جهة غير معروفة، ثم يعود ليقرر أصلاً في الخبر حيث به يرتفع الإشكال ويزول الغموض، وأن الأحكام النحوية هي الوسيلة والغاية لإبراز الهدف المنشود الذي تشتمله المعاني النحوية التي تفهم من وقوع الجملة الحالية خبراً ، وقد مر معنا أن الإمام عبد القاهر الجرجاني قد قسم الخبر إلى قسمين كما هو مثبت في مبحث الخبر ، حيث وضع ضابطاً لفهم المعنى من الجملة الحالية من خلال الخبر ، ليستأنس به من أراد أن يتعرف على المعاني النحوية فيقرر ذلك بقوله:

" وإذ قد عرفت هذا ، فأعلم أن كل جملة وقعت حالاً ثم امتنعت من (الواو) فذاك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع فى صدرها فضممته إلى الفعل الأول فى إثبات واحد ، وكل جملة جاءت حالاً ، ثم اقتضت (الواو) ، فذاك لأنك مستأنف بها خبراً ، وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول فى الإثبات .

---

[1] هذا البيت من البحر الكامل لخالد بن يزيد بن معاوية ، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : المصباح لابن الناظم ٧١ وشروح التلخيص ١٣٨/٣

[2] دلائل الإعجاز ٢٠٩

[3] السابق ، ٢١٢

تفسير هذا : أنك إذا قلت : (جاءني زيدٌ يسرع) كان بمنزلة قولك : (جاءني زيدٌ مسرعاً) ، في أنك تثبت مجيئاً فيه إسراع ، وتصل أحد المعنيين بالآخر ، وتجعل الكلام خبراً واحداً ، وتريد أن تقول : (جاءني / كذلك ، وجاءني بهذه الهيئة) " [1]، وهكذا قوله :

وَقَــدْ عَلَــوْتُ قُتُــوْدَ الرَّحْــلِ يَــسْفَعُنِي يَــوَمٌ قُدَيْدِيْمَــةَ الجَــوْزَاءِ مَــسْمُوْمُ[2]

" كأنه قال : (وقد علوت قتود الرحل بارزاً للشمس ضاحياً) وكذلك قوله :

مَتَــى أَرَىْالــصُّبْح قَــدْ لَاْحَــتْ مَخَايِلُــه

لأنه في معنى : (متى أرى الصبح بادياً لائحاً بيناً ًمتجلياً) وعلى هذا القياس أبداً . وإذا قلت : (جاءني وغلامه يسعى بين يديه) و (رأيت زيداً وسيفه على كتفه) ، كان المعنى على أنك بدأت فأثبت المجيء والرؤية ، ثم استأنفت خبراً ، وابتدأت إثباتاً ثانياً لسعى الغلام بين يديه ، ولكون السيف على كتفه. ولما كان المعنى على استئناف الإثبات ، احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى ، فجيء بالواو كما جيء بها فى قولك : (زيد منطلق وعمرو ذاهب) و (العلم حسن والجهل قبيح) وتسميتنا لها (واو حال) ، لا يخرجها عن أن تكون مجتلبة لضم جملة إلى جملة .

ونظيرها فى هذا (الفاء) في جواب الشرط نحو : (إن تأتني فأنت مكرم) فإنها وإن لم تكن عاطفة ، فإن ذلك لا يخرجها من أن تكون بمنزلة العاطفة فى أنها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن ترتبط بنفسها" . [3]

ثم يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني:" أنه من القياس والأصل أن لا تجئ جملة من مبتدأ وخبر حالاً إلا مع (الواو) وأما الذي جاء من ذلك فسبيله سبيل الشيء يخرج عن أصله وقياسه والظاهر فيه ، بضرب من التأويل ونوع من التشبيه ، فقولهم : (كلمته فوه إلى في) ، إنما حسن بغير (واو) من أجل أن المعنى : كلمته مشافهاً له وكذلك قولهم : (رجع عوده على بدئه) ، إنما جاء الرفع فيه والابتداء من غير (واو) ، لأن المعنى : رجع ذاهباً فى طريقه الذي جاء فيه وأما قوله : (وجدته حاضراه الجود والكرم) فلأن تقديم الخبر الذي هو (حاضراه) يجعله كأنه قال: (وجدته حاضراً عنده الجود والكرم) " [4].

---

[1] دلائل الإعجاز ٢١٣

[2] هذا البيت من البحر البسيط لعلقمة بن عبدة في ديوانه ٥٩ والمفضليات ٤٠٣ والحجة لأبي علي الفارسي ٥/ ١٨٨ وأشعار الشعراء الستة الجاهلين ١/ ١٥٧

[3] دلائل الإعجاز ٢١٤

[4] السابق ، ٢١٨

" وليس الحمل على المعنى ، وتنزيل الشيء منزلة غيره ، بعزيز فى كلامهم ، وقد قالوا : (زيد اضربه)، فأجازوا أن يكون مثال الأمر فى موضع الخبر،لأن المعنى على النصب نحو : (اضرب زيدا) ووضعوا الجملة ، من المبتدأ والخبر موضع الفعل والفاعل فى نحو قوله تعالى : ﴿ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ [١]، لأن الأصل فى المعادلة أن تكون الثانية كالأولى نحو : (أدعوتموهم أم صمتم) .

ويدل على أن ليس مجيء الجملة من المبتدأ والخبر حالاً بغير الواو أصلاً قلته ، وأنه لا يجيء إلا في الشيء بعد الشيء . هذا ويجوز أن يكون ما جاء من ذلك إنما جاء على إرادة (الواو) ، كما جاء الماضي على إرادة (قد) ".[٢]

وقد علق الدكتور عبد الفتاح لاشين على آراء عبد القاهر في جملة الحال مبيناً فائدة الواو كرابطة جملية في هذا الشأن فهو يقول : " فالتركيب النحوي الحالي ونظم الجملة به ، يظن من خلاله إيحاءات ودلالات وكلها تدور حول الواو وجوداً وعدماً ، فوجود الواو في جملة الحال يشير إلى أن جملة الحال جملة مستأنفة ومبتدأ بها ، وتفيد معنىً جديداً ، فلهذا لزم الربط بينهما فكانت الواو . أما امتناع الواو في جملة الحال فيدل على أن جملة الحال جملة مضمومة في المعنى إلى صدر الجملة الأولى وكأنهما كيان واحد ، فالكلام موصول أوله بآخره ، وكأن في هذا فصلاً لجملة الحال عن صاحب الحال ، وفي ذلك اختلال في تركيب الجملة "[٣]

تجدر الإشارة إلى أن الإمام عبد القاهر قد فرق في المقتصد بين الحال والتمييز ، فأوضح بأن أصل الحال أن تكون صفة مثل قولك : (جاءني زيدٌ راكباً) ، أما التمييز فالأصل فيه أن يكون اسماً مثل (امتلأ الإناء ماءً) ، و (عشرون درهماً) كما في تمييز العدد ، وعلل ذلك بأن الحال من التحول والانتقال ، فهي الهيئة التي عليها الشيء ، فكما لو قلت:(جاءني زيد راكباً)، فالركوب هو هيئة زيد عند وقوع المجيء ، ومثل هذا الوصف لا يكون في التمييز على أية حال.[٤]

ومن الواضح أن عبد القاهر لا يفرق فقط بين ارتباط جملة الحال بالواو أو بدونها ، بل هو يفرق بين طبيعة نظم الكلام بالحال أو نظمه بالتمييز ، وذلك حتى لا تلتبس الحال بالتمييز ، فكل منهما له وظيفته الخاصة به من السياق .

---

[1] سورة الأعراف : ١٩٣

[2] دلائل الإعجاز ٢١٩

[3] التراكيب النحوية ١٢٨

[4] انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٦٠٣

المبحث السادس : الفصل والوصل

تحدث العلماء في أكثر من موضع من مؤلفاتهم عن مبحث (الفصل والوصل) في العربية ،بدءاً من سيبويه الذي ذكره في أكثر من باب من أبواب كتابه ، وكان من ذلك حديثه فيما أسماه (شبه كمال الاتصال) أو ما يسمى استئنافاً دون أن يذكر هذا المصطلح ، ففي باب (بدل المعرفة من النكرة ، وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة) يقول :

" أما بدل المعرفة من النكرة ، فقولك (مررت برجلٍ عَبْد الله) ، كأنه قيل له ، (بمن مررت؟) أو ظن أنه يقال له ذاك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ، وكذلك قول الشاعر :

ولقد خَبَطْنَ بُيوتَ يَشْكُرَ خَبْطَةً   أخوالُنا وهُمُ بنو الأَعمامِ[١]

كأنه حين قال : خبطن بيوت يشكر ، قيل له من هم ؟ فقال : (أخوالنا وهم بنو الأعمام) ، وقد يكون مررت بعبد الله أخوك كأنه قيل له من هو ؟ ، أو من عبد الله ؟ فقال أخوك ، وتقول : (مررت برجل الأسد شدة) ، كأنك قلت: (مررت برجل كامل) ، كأنك أردت أن ترفع شأنه ، وإن شئت استأنفت كأنه قيل له من هو ؟ " [٢] .

ثم ظهر هذا المصطلح عند الجاحظ في كتابه البيان والتبيين مورداً عدة تعريفات للبلاغة وكان مما قاله : " قيل للفارسي ما البلاغة ؟ فقال : (معرفة الفصل والوصل) " [٣] .
فالجاحظ يشير هنا إلى أهمية الفصل والوصل دون التطرق إلى تعريف خاص به .

أما أبو هلال العسكري فقد توسع في الحديث عن الفصل والوصل ، حيث عقد فصلاً كاملاً فى ذكر المقاطع والقول فى الفصل والوصل ، وبين أثره في فنيات الكلام وجماله ونبه على ضرورة مراعاته حيث جمع من ذلك بعض أقوال الفصحاء كما يلي :

– قول المأمون عند سؤاله عن أبلغ الناس ، فقال :

(ولكن البليغ من كان كلامه في مقدار حاجته ، ولا يجعل الفكرة في اختلاس ما صعب عليه من الألفاظ ، ولا يكره المعاني على إنزالها في غير منازلها ، ولا يتعمد الغريب الوحشي ، ولا الساقط السوقي ، فإن البلاغة إذا اعتزلتها المعرفة بمواضع الفصل والوصل كانت كاللآلئ بلا نظام).

– قول أبو العباس السفاح لكاتبه :

(قف عند مقاطع الكلام وحدوده ، وإياك أن تخلط المرعى بالمهمل، ومن حلية البلاغة المعرفة بمواضع الفصل والوصل).

---

[1] هذا البيت من البحر وهو لمهلهل بن ربيعة ، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : الكتاب ١٦/٢

[2] الكتاب ١٤/٢ – ١٦

[3] البيان والتبيين ٨٨/١

- **قول يزيد بن معاوية :**

(إياكم أن تجعلوا الفصل وصلاً ، فإنه أشدُ وأعيب من اللحن).

- **قول أكتم بن صيفي لكتابه ، إذا كاتب ملوك الجاهلية قائلاً :**

(افصلوا بين كل معنى منقضٍ ، وصلوا إذا كان الكلام معجوناً بعضه ببعض)[١]

ومن خلال ما أورده أبو هلال العسكري من نقولٍ يتضح لنا أهمية الفصل والوصل عند العرب ومدى عنايتهم به وضرورة الالتزام به في الأداء اللغوي .

وكذلك تناول الفراء الفصل والوصل ، ونص على ذلك في أكثر من موضع في آيات من القرآن الكريم ، فقال في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْجَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [٢] وفي قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ ۚ وَفِي ذَٰلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾ [٣] ، فكلمة (يذبحون) : جاءت في الآية الأولى بـ (الواو) ومتصلة بما قبلها ، لكنها في الثانية بدون واو ومنفصلة عما قبلها " . [٤] ويوضح الفراء الفرق بين أسلوبي (الفصل والوصل) فيقول : " فمعنى (الواو) أنه يمسهم العذاب غير التذبيح ، كأنه قال يعذبونكم بغير الذبح وبالذبح ، أما معنى طرح (الواو) فكأنه تفسير لصفات العذاب . وإذا كان الخبر من العذاب أو الثواب مجملاً في كلمة ، ثم فسرته ، فاجعله بغير الواو ، وإذا كان أوله غير آخره فبالواو .

ثم يقول في قوله تعالى : ﴿ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [٥] ، ألا ترى أنك تقول : (عندي دابتان : بغل وبرذون) ، ولا يجوز (عندي دابتان وبغل وبرذون) ، وأنت تريد تفسير الدابتين بالبغل والبرذون ، ففي هذا كفاية عما نترك فقس عليه . [٦]

فالفراء يرى أن الواو تطرح إذا كانت الجملة الثانية بياناً للأولى ، وهو ما سماه البلاغيون (كمال الاتصال) فالذبح توضيح للعذاب ، وتفسير له ولا يقع حرف العطف بين التفسير والمفسر أما إذا كان المراد بالكلام الثاني غير الأول فيكون محل الوصل ، وتذكر الواو على أن الذبح شيء غير سوم العذاب .

---

[1] الصناعتين لأبي هلال العسكري ٤٣٨ - ٤٤٠

[2] سورة إبراهيم : ٦

[3] سورة البقرة : ٤٩

[4] معاني القرآن للفراء ٦٨/٢

[5] سورة الفرقان : ٦٩

[6] معاني القرآن ٦٩/٢

ويقول في موضعٍ آخر من قوله تعالى:﴿ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾[١] حيث لاحظ إسقاط (الواو) من (قال : أعوذ بالله) وهذا في القرآن كثير بغير الفاء ، وذلك لأنه جواب يستغني أوله عن آخره بالوقفة عليه ، فيقال ماذا قال لك ؟ فيقول القائل قال : كذا وكذا ، فكأن حسن السكوت يجوز به طرح الفاء ، وأنت تراه في رؤوس الآيات كذلك. [٢]

أما الإمام عبد القاهر الجرجاني فقد اهتم اهتماماً غير مسبوق بالفصل والوصل فكشف عنه اللثام ورفع عنه الحجاب وبحثه بحثاً منظماً يقوم على التحليل والتعليل مبيناً معناه الحقيقي ، جاعلاً إتقان الفصل والوصل علماً على البلاغة وأمارة على جودة الكلام وسراً من أسرارها ، فيقول: " لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ، ... وينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل ، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع (الواو) من موضع (الفاء) ، وموضع الفاء من موضع (ثم) وموضع (أو) من موضع (أم) وموضع (لكن) من موضع (بل) "[٣] ، ويقول في مقامٍ آخر مبيناً أهمية الفصل والوصل عند العرب : " اعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع فى الجمل من عطف بعضها على بعض ، أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة ، تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة ومما لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخلص ، وإلا قوم طبعوا على البلاغة ، وأوتوا فناً من المعرفة فى ذوق الكلام هم بها أفراد ، وقد بلغ من قوة الأمر فى ذلك أنهم جعلوه حدا للبلاغة ، فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها فقال : (معرفة الفصل من الوصل) ذاك لغموضه ودقة مسلكه ، وأنه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحد ، إلا كمل لسائر معاني البلاغة".[٤]

ويتضح مما سبق أن فكرة الفصل والوصل بين الجمل ، التي اهتم بها الإمام عبد القاهر هي فكرة نحوية في أساسها ، لأنها تعتمد على أسلوب نحوي معروف بالعطف ، لذلك يمكن القول بدون شك أن مواضع الفصل والوصل قد حددت عند عبد القاهر على أساس نحوي .

ويمكن تسجيل الملاحظات التالية حول الفصل والوصل عند عبد القاهر :-

١- أن الوصل هو عطف الجمل بعضها على بعض .

٢- أن الفصل هو ترك العطف فيها والمجيء بها مقطوعة .

٣- أن معرفة الفصل أو الوصل وإدراك أبعادها المتكاملة يعد من خصائص لغة العرب الأقحاح الذين طبعوا على البلاغة فطرياً .

---

(1) سورة البقرة : ٦٧

(2) معاني القرآن ٤٣/١-٤٤

(3) دلائل الإعجاز ٨٢

(4) السابق ، ٢٢٢

٤- أن الذوق الفني عند العرب هو الذي جعلهم يركزون على معرفة الفصل والوصل .

٥- أن العرب اعتبروا الفصل والوصل حداً للبلاغة ، وسبباً من أسبابها .

٦- أن الخبرة بمواضع الفصل والوصل تعد من المسالك الدقيقة والمسائل الملحة التي تحتاج إلى تمعن ومزيد من النظر .

وتتمثل أنواع العطف عند عبد القاهر فيما يلي :

أولاً : العطف وفائدته في المفرد :-

فيحدثنا الإمام عبد القاهر هنا عن المعاني الكامنة في عطف الاسم المفرد على المفرد وفائدته ، فهي عنده تتمثل في إشراك الثاني في إعراب الأول ومن ثم فإنه إذا أشرك في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب ، أي أن الواو تنقل الحكم الإعرابي من الأول إلى الثاني ، فالمعطوف على المرفوع فهو فاعل مثله ، والمعطوف على المنصوب هو مفعول مثله كذلك[١] .

أما عطف الجمل عند الإمام عبد القاهر فهو على ضربين :

الضرب الأول : أن يكون للجملة المعطوف عليها موضع من الإعراب ، وإذا كانت كذلك كان حكمها حكم المفرد ،فلا يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد ، وإذا كانت الجملة الأولى واقعة كذلك ،كان عطف الثانية عليها جارياً مجرى عطف المفرد على المفرد ،ومن ثم يكون وجه الحاجة إلى (الواو)ظاهراً والإشراك بها فى الحكم موجوداً .

من ذلك قولنا : (مررت برجلٍ خُلُقه حسن وخَلْقه قبيح) وبذلك تكون الجملة الثانية قد أشركت في حكم الجملة الأولى ، وذلك الحكم كونها فى موضع جر بأنها صفة للنكرة.

الضرب الثاني : وهو أدق من الأول نظراً لإمكانية وقوع الإشكال فيه ، حيث العطف على الجملة العارية الموضع من الإعراب جملة أخرى ، كقولنا : (زيد قائم وعمرو قاعد) لا سبيل إلى القول هنا إن (الواو) أشركت الثانية في إعراب قد وجب للأولى بوجه من الوجوه ، ولما كان كذلك وجب معرفة المغزى من مجيء (الواو) في مثل هذه الجمل ، ولماذا لم يستو العطف وترك العطف في قولنا : (زيد قائم ، عمرو قاعد) . [٢]

فيتضح مما سبق أن الإمام عبد القاهر قد عد الضرب الأول ظاهر البيان واضح الدلالة لا يحتاج إلى جهدٍ في إظهار دقة المعنى ، فإن المراد من الكلام يظهر بمجرد تطبيق المعاني النحوية التي تتبلور في أعماق الكلام أما الضرب الثاني فهو يحتاج إلى إمعان النظر والدقة فيه لأنه مظنة الإشكال واللبس.

---

[1] انظر : دلائل الإعجاز ٢٢٢

[2] انظر : السابق ، ٢٢٣

ثانياً : معاني العطف بالواو والفاء وثم :-

لقد بين الإمام عبد القاهر أن العطف تستعمل معه كل من حروف الواو والفاء إلا أنه اختص الإشكال بـــ (الواو) دون غيرها من حروف العطف ، لأن تلك الحروف تفيد مع الإشراك معاني أخرى ،كالفاء التي توجب الترتيب من غير التراخي، مثل قولنا: (أعطاني فشكرته) ، و(ثم) التي توجب الترتيب مع التراخي ، مثل قولنا: (خرجت ثم خرج زيد) ، و(أو) التي تفيد تردد الفعل بين شيئين وتجعله لأحدهما لا بعينه،مثل قولنا : (يعطيك أو يكسوك"، بخلاف (الواو) التي لم يكن لها معنى سوى الإشراك في الحكم الذي يقتضيه الإعراب الذي أتبعنا فيه الثاني الأول.[١]

" ثم إن الذي يوجبه النظر والتأمل أن يقال فى ذلك : إنا وإن كنا إذا قلنا : (زيد قائم وعمرو قاعد) فإنا لا نرى ههنا حكما نزعم أن (الواو) جاءت للجمع بين الجملتين فيه ، فإنا نرى أمراً آخر نحصل معه على معنى الجمع وذلك أنا لا نقول : (زيد قائم وعمرو قاعد) ، حتى يكون عمرو بسبب من زيد ، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني . يدلك على ذلك أنك إن جئت فعطفت على الأول شيئاً ليس منه بسبب ، ولا هو مما يذكر بذكره ويتصل حديثه بحديثه ، لم يستقم".[٢]

فلو قلت : (خرجت اليوم من دارى) ، ثم قلت : (وأحسن الذي يقول بيت كذا) قلت ما يضحك منه . ومن هنا عابوا أبا تمام في قوله :

لَاْ وَالَّـــــذِي هُـــــوَ عَــــالِمٌ أَنَّ النَّـــــوَى صَـــبِرٌ وَأَنَّ أَبَـــا الحُـــسَيْنِ كَـــرِيْمُ[٣]

وذلك لأنه لا مناسبة بين كرم أبى الحسين ومرارة النوى ، ولا تعلق لأحدهما بالآخر ، وليس يقتضى الحديث بهذا الحديث بذاك".[٤] وعلى هذا فقد اشترط عبد القاهر في عطف جملة على جملة وجود مناسبة أو سبب يحصل بها معنى الجمع مع إشادته إلى ما توهموه في البيت السابق على خلاف هذه القاعدة التي ذكرها عبد القاهر إذ أنهم قد عطفوا جملة (أن أبا الحسين كريم) على جملة (أن النوى صبر) مع عدم وجود المناسبة الجامعة بينهما ، وعد ذلك أمراً معيباً.

ثم يزيد عبد القاهر الأمر وضوحاً فيذكر بأنه " كما يجب أن يكون المحدث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الأخرى ، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني مما

---

[1]انظر : دلائل الإعجاز ٢٢٤

[2]السابق ، ٢٢٤

[3]هذا البيت من البحر الكامل لأبي تمام، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : البديع لابن المعتز ٦١ والعمدة ١/ ٢٣٨ وتحرير التحبير ٤٣٥ ونهاية الأرب ٧/ ٦١ والمطول ٤٣٥

[4]دلائل الإعجاز ٢٢٥

يجرى مجرى الشبيه والنظير أو النقيض للخبر عن الأول فلو قلت : (زيد طويل القامة وعمرو شاعر) ، كان خلفاً ، لأنه لا مشاكلة ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر ، وإنما الواجب أن يقال : (زيد كاتب وعمرو شاعر) ، و(زيد طويل القامة وعمرو قصير) .
وجملة الأمر أن الواو لا تجئ حتى يكون المعنى فى هذه الجملة لفقاً لمعنى فى الأخرى ومضاماً له مثل أن (زيداً) و (عمراً) إذا كانا أخوين أو نظيرين أو مشتبكي الأحوال على الجملة ، كانت الحال التي يكون عليها أحدهما ، من قيام أو قعود أو ما شاكل ذلك ، مضمومة في النفس إلى الحال التي عليها الآخر من غير شك وكذا السبيل أبداً .
والمعاني في ذلك كالأشخاص ، فإذا قلت مثلاً : (العلم حسن والجهل قبيح) ، فذلك لأن كون العلم حسناً مضموم في العقول إلى كون الجهل قبيحاً " [١]

ثالثاً : عطف الجمل بالواو :-

ثم يمضي الإمام عبد القاهر في كلامه مبرزاً حرف (الواو) وما لها من أثرٍ في المعنى عند إبقائها أو حذفها تضفيه في عطف الجمل ببعضها البعض، فنراه يقول:
"إذا كان المخبر عنه في الجملتين واحداً كقولنا : (هو يقول ويفعل) ، و(يضر وينفع) ، و(يسئ ويحسن) ، و(يأمر وينهى) ، و(يحل ويعقد) ، و(يأخذ ويعطى) ، و(يبيع ويشترى) ، و(يأكل ويشرب) وأشباه ذلك ، ازداد معنى الجمع في (الواو) قوة وظهوراً ، وكان الأمر حينئذ صريحاً ، وذلك أنك إذا قلت : (هو يضر وينفع) ، كنت قد أفدت (الواو) أنك أوجبت له الفعلين جميعاً ، وجعلته يفعلهما معاً ، ولو قلت : (يضر ينفع) : من غير (واو) لم يجب ذلك ، بل قد يجوز أن يكون قولك (ينفع) رجوعاً عن قولك (يضر) وإبطالاً له ".[٢]

ويؤكد الإمام عبد القاهر أن وقوع الفعلين في مثل هذه الصلة يزيد الاشتباك بين الجملتين ، ويزيد الاقتران والامتزاج بينهما ؛ لأنه إذا كان للجملة محل من الإعراب قوي شبههما بالمفرد ، فيكون العطف عليها أحكم وأوقع ، فيقول :
"وإذا وقع الفعلان في مثل هذا في الصلة ، ازداد الاشتباك والاقتران حتى لا يتصور تقدير إفراد في أحدهما عن الآخر ، وذلك في مثل قولك : (العجب من أنى أحسنت وأسأت) و(يكفيك ما قلت وسمعت) و(أيحسن أن تنهى عن شيء وتأتى مثله ؟) ، وذلك أنه لا يشتبه على عاقل أن المعنى على جعل الفعلين فى حكم فعل واحد". [٣] ومن البين في ذلك قوله :

---

[1] دلائل الإعجاز ٢٢٥ – ٢٢٦

[2] السابق ، ٢٢٦

[3] السابق ، ٢٢٦

لَا تَطْمَعُـــوْا أَنْ تَهِيْنُوْنَـــا وَنُكْـــرِمَكُمْ   وَأَنْ نَكُــفَّ الأَذَى عَــنْكُمْ وَتُؤْذُوْنَـــا[١]

" المعنى : لا تطمعوا أن تروا إكرامنا قد وجد مع إهانتكم ، وجامعها في الحصول "[٢]

فالمتأمل لهذا البيت فإنه يرى ثلاث جمل معطوفة بعضها على بعض ، فالوصل الأول قوله : (أن تهينونا ونكرمكم) ، فجملة (أن تهينونا) في محل جر بحرف الجر المحذوف ، وهذا قياس مطرد في (أن) عطفت عليها جملة (ونكرمكم) والجامع بينهما هو التضاد .

والوصل الثاني يكمن في عطف جملة (وأن نكف الأذى عنكم) على جملة (أن تهينونا) والجامع بينهما هو المخالفة . والوصل الثالث يكون في عطف جملة (وتؤذونا) على جملة (ونكف الأذى عنكم) والجامع بينهما هو التضاد .

ولعل السبب الذي جعل الشاعر يلجأ إلى هذا الوصل ، لأن هذا التشابك بين الجمل وهذا الامتزاج القوي قد أكسب المعنى قوةً وتأكيداً .

رابعاً : الصفة والتأكيد لا يحتاجان إلى رابط يربطهما بالموصوف والمؤكد:-

ثم يستغرق الإمام عبد القاهر في القول حول العطف على الجمل التي لا تحتاج إلى رابطٍ في عطفها كما في الصفة والتأكيد فيوضح ذلك بقوله :

"واعلم أنه كما كان في الأسماء ما يصله معناه بالاسم قبله ، فيستغنى بصلة معناه له عن واصل يصله ورابط يربطه وذلك كالصفة التي لا تحتاج في اتصالها بالموصوف إلى شيء يصلها به ، وكالتأكيد الذي لا يفتقر كذلك إلى ما يصله بالمؤكد ، كذلك يكون في الجمل ما تتصل من ذات نفسها بالتي قبلها ، وتستغني بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها وهى كل جملة كانت مؤكدة للتي قبلها ومبينة لها ، وكانت إذا حصلت لم تكن شيئاً سواها ،كما لا تكون الصفة غير الموصوف ، والتأكيد غير المؤكد فإذا قلت : (جاءني زيد الظريف) ، و(جاءني القوم كلهم) ، لم يكن (الظريف) و (كلهم) غير زيد وغير القوم".[٣]

ثم يستظهر الإمام عبد القاهر بعض الأمثلة على ذلك كقوله تعالى: ﴿ الم ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[٤] فيقول : (لا ريب فيه) ،" بيان وتوكيد وتحقيق لقوله (ذلك الكتاب) ، وزيادة تثبيت له وبمنزلة أن تقول : (هو ذلك الكتاب ، هو ذلك الكتاب) فتعيده مرة ثانية لتثبته ، وليس يثبت الخبر غير الخبر ، ولا شيء يتميز به عنه فيحتاج إلى ضام يضمه إليه وعاطف يعطفه

---

(1) هذا البيت من البحر البسيط للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب، وهو موجود في: المؤتلف والمختلف ٣٥ ونهاية الأرب٦٢/٧

(2) دلائل الإعجاز ٢٢٦

(3) السابق ، ٢٢٧

(4) سورة البقرة:١-٢

عليه".[١] ومثال آخر يسوقه عبد القاهر هو قوله تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ خَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عظِيمٌ ﴾[٢] فيقول :" قوله تعالى : (لا يؤمنون) ، تأكيد لقوله (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) ، وقوله : (خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ) ، تأكيد ثانٍ أبلغ من الأول، لأن من كان حاله إذا أنذر مثل حاله إذا لم ينذر ، كان في غاية الجهل،وكان مطبوعاً على قلبه لا محالة . وكذلك قوله عز وجل:﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ يُخَادِعُونَ اللَّـهَ ﴾[٣] . إنما قال : (يخادعون) ولم يقل : (ويخادعون) لأن هذه المخادعة ليست شيئاً غير قولهم (آمنا) من غير أن يكونوا مؤمنين ، فهو إذن كلام أُكد به كلام آخر هو في معناه ، وليس شيئاً سواه ، وهكذا قوله عز وجل : :﴿ وَإِذَا لَقُواْ الَّذِينَ آمَنُواْ قَالُواْ آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُواْ إِنَّا مَعَكْمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾[٤] وذلك لأن معنى قولهم : (إنا معكم) : إنا لم نؤمن بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم نترك اليهودية وقولهم : (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) خبر بهذا المعنى بعينه ، لأنه لا فرق بين أن يقولوا : (إنا لم نقل ما قلناه من أنا آمنا إلا استهزاء) وبين أن يقولوا : (إنا لم نخرج من دينكم وإنا معكم) بل هما في حكم الشيء الواحد ، فصار كأنهم قالوا : (إنا معكم لم نفارقكم) فكما لا يكون (إنا لم نفارقكم) شيئاً غير (إنا معكم) كذلك لا يكون (إنما نحن مستهزؤن) غيره فاعرفه."[٥].

ثم يشير الإمام عبد القاهر إلى نوع جديد يعظم فيه اللطف والدقة فيقول : " ومن لطيف ذلك أيضاً، قوله تعالى :﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[٦] وذلك أن قوله :

(إن هذا إلا ملك كريم) ، مشابك لقوله : (ما هذا بشراً) ومداخل في ضمنه من ثلاثة أوجه : وجهان هو فيهما شبيه بالتأكيد ، ووجه هو فيه شبيه بالصفة .

<u>الوجه الأول</u> : كونه شبيهاً بالتأكيد ، هو أنه إذا كان ملكاً لم يكن بشراً ، وإذا كان كذلك كان إثبات كونه ملكاً تحقيقاً لا محالة ، وتأكيداً لنفي أن يكون بشراً ". [٧]

<u>الوجه الثاني:</u> أن الجاري في العرف والعادة أنه إذا قيل : ما هذا بشراً وما هذا بآدمي " والحال حال تعظيم وتعجب مما يشاهد في الإنسان من حسن خَلْق أو خُلُق أن يكون الغرض والمراد من

---

(1) دلائل الإعجاز ٢٢٧

(2) سورة البقرة:٦-٧

(3) سورة البقرة:٨-٩

(4) سورة البقرة:١٤

(5) دلائل الإعجاز ٢٢٨

(6) سورة يوسف:٣١

(7) دلائل الإعجاز ٢٢٩

الكلام أن يقال: إنه ملك وأنه يكنى به عن ذلك ، حتى أنه يكون مفهوم اللفظ وإذا كان مفهوماً من اللفظ قبل أن يذكر كان ذكره إذا ذكر تأكيداً لا محالة ، لأن حد (التأكيد) أن تحقق باللفظ معنى قد فهم من لفظ آخر قد سبق منك. أفلا ترى : أنه إنما كان (كلهم) في قولك : (جاءني القوم كلهم) تأكيداً من حيث كان الذي فهم منه ، وهو الشمول قد فهم بديئاً من ظاهر لفظ (القوم) ولو أنه لم يكن فهم الشمول من لفظ (القوم) ولا كان هو من موجبه ، لم يكن (كل) تأكيداً ، ولكان الشمول مستفاداً من (كل) ابتداءً . [١]

الوجه الثالث : " الذي هو فيه شبيه بالصفة ، فهو أنه إذا نفي أن يكون بشراً فقد أثبت له جنس سواه إذ من المحال أن يخرج من جنس البشر، ثم لا يدخل في جنس آخر وإذا كان الأمر كذلك، كان إثباته (ملكاً) تبييناً وتعييناً لذلك الجنس الذي أريد إدخاله فيه ، وإغناء عن أن تحتاج إلى أن تسأل فتقول : (فإن لم يكن بشراً ، فما هو ؟ وما جنسه ؟) كما أنك إذا قلت : (مررت بزيد الظريف) كان (الظريف) تبييناً وتعييناً للذي أردت من بين مَنْ له هذا الاسم ، وكنت قد أغنيت المخاطب عن الحاجة إلى أن يقول : (أيُّ الزيدين أردت ؟) "[٢] .

وواضح أن عبد القاهر قد استعمل هنا مصطلح التبيين مرتين مجاراة لبعض النحاة الذين يطلقونه على الصفة.لكنه أضاف إليه مصطلحاً آخر وهو التعيين ، فالتبيين والتعيين مصطلحان مترادفان عند عبد القاهر وبنفس المعنى .

خامساً : الإثبات والتأكيد بإن وإلّا :-

يذكر الإمام عبد القاهر بعض الآيات التي يؤكد بها بإن وإلّا كقوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ ﴾ [٣] وقوله : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾[٤] فيقول : أفلا ترى أن الإثبات في الآيتين جميعاً تأكيد وتثبيت لنفي ما نفى ؟ فإثبات ما علمه النبي صلى الله عليه وسلم وأوحى إليه ذكراً وقرآناً ، تأكيد وتثبيت لنفى أن يكون قد علم الشعر وكذلك إثبات ما يتلوه عليهم وحياً من الله تعالى ، تأكيد وتقرير لنفى أن يكون نطق به عن هوى.

ومن الواضح أن الفروق في الوصل والفصل فيما سبق تفيد وتقطع بالتأكيد للإثبات أو النفي ، وهذا من الأسرار التي أزال عنها عبد القاهر اللثام هنا ، كما في الآيات السابقة من إثبات ما علمه الله لنبيه أو نفي علم الشعر عنه ، لكن ثمة ميزة أخرى هنا ربما هي التي جعلت

---

(1) السابق ، ٢٢٩ – ٢٣٠

(2) السابق ، ٢٣٠

(3) سورة يس:٦٩

(4) سورة النجم:٣-٤

الإمام عبد القاهر يركز على معرفة الفصل والوصل وكأنه يشير إلى أنه علم خفي غامض ، ودقيق صعب ، وقد قنع الناس فيه بأن يقولوا إذا رأوا جملة قد ترك فيها العطف :
" إن الكلام قد استؤنف وقطع عما قبله " لا تطلب أنفسهم منه زيادة على ذلك ولقد غفلوا غفلة شديدة. [١] ثم يسرد الإمام عبد القاهر بعض الأمثلة القرآنية التي يظهر فيها وجوب العطف ، ولكن يترك العطف فيها لعارض يعترضها فيقول :" وقد ترى الجملة وحالها التي قبلها حال ما يعطف ويقرن إلى ما قبله ، ثم تراها قد وجب فيها ترك العطف ، لأمر عرض فيها صارت به أجنبية مما قبلها مثال ذلك:﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[٢] الظاهر كما لا يخفى يقتضى أن يعطف على ما قبله من قوله :﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [٣] وذلك أنه ليس بأجنبي منه ، بل هو نظير ما جاء معطوفاً من قوله تعالى : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ﴾[٤] وقوله: ﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾[٥] وما أشبه ذلك مما يُرّدُ فيه العجُز على الصدر ، ثم إنك تجده قد جاء غير معطوف [٦]، وذلك لأمر أوجب أن لا يعطف وهو أن قوله:(إنما نحن مستهزؤن) حكاية عنهم أنهم قالوا وليس بخبر من الله تعالى وقوله تعالى : :﴿الله يستهزئ بهم ﴾ خبر من الله تعالى أنه يجازيهم على كفرهم واستهزائهم وإذا كان كذلك كان العطف ممتنعاً لاستحالة أن يكون الذي هو خبر من الله تعالى معطوفاً على ما هو حكاية عنهم ، ولإيجاب ذلك أن يخرج من كونه خبراً من الله تعالى إلى كونه حكاية عنهم وإلى أن يكونوا قد شهدوا على أنفسهم بأنهم مؤاخذون ، وأن الله تعالى معاقبهم عليه ". [٧]

ثم يوضح الإمام عبد القاهر الفرق بين مجيء الخبرين من جهتين مختلفتين كما في الآية السابقة وما يمكن أن يأتي خلاف ذلك في مواضع أخرى حيث يمكن عطف الخبرين وإلحاقهما بعضهما ببعض كما في قوله تعالى :﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ﴾ و﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ وذلك " لأن الأول من الكلامين فيهما كالثاني ، في أنه خبر من الله تعالى وليس بحكاية .
وهذا هو العلة في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لا يَشْعُرُونَ﴾[٨] إنما جاء (إنهم هم المفسدون) مستأنفاً مفتتحاً

---

[1] دلائل الإعجاز ٢٣٠- ٢٣١

[2] سورة البقرة : ١٥

[3] سورة البقرة : ١٤

[4] سورة النساء: ١٤٢

[5] سورة آل عمران: ٥٤

[6] دلائل الإعجاز ٢٣١

[7] دلائل الإعجاز ٢٣٢

[8] سورة البقرة: ١١-١٢

(بألا) لأنه خبر من الله تعالى بأنهم كذلك والذي قبله من قوله (إنما نحن مصلحون) حكاية عنهم . فلو عطف للزم عليه مثل الذي قدمت ذكره من الدخول في الحكاية ، ولصار خبراً من اليهود ووصفاً منهم لأنفسهم بأنهم مفسدون ، ولصار كأنه قيل : قالوا : (إنما نحن مصلحون ، وقالوا إنهم المفسدون) وذلك ما لا يشك في فساده ." (١)

" وكذلك قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لا يَعْلَمُونَ﴾(٢) ولو عطف : (إنهم هم السفهاء) على ما قبله ، لكان يكون قد أدخل في الحكاية ولصار حديثاً منهم عن أنفسهم بأنهم هم السفهاء،من بعد أن زعموا أنهم إنما تركوا أن يؤمنوا لئلا يكونوا من السفهاء." (٣)

ويستدرك الإمام عبد القاهر هنا بأنه في هذه المسألة أمراً آخر وهو أن قوله : (أنؤمن) استفهام ، ولا يعطف الخبر على الاستفهام. فإن قلت : هل كان يجوز أن يعطف قوله تعالى : ﴿ الله يستهزئ بهم ﴾ على (قالوا) من قوله : (قالوا إنا معكم) لا على ما بعده وكذلك كان يفعل في (إنهم هم المفسدون) ، و (إنهم هم السفهاء) ، وكان يكون نظير قوله تعالى :

﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنْظَرُونَ ﴾(٤)وذلك أن قوله: (ولو أنزلنا ملكاً) معطوفٌ من غير شك ، على (قالوا) دون ما بعده ؟ .

قيل : إن حكم العطف على (قالوا) فيما نحن فيه ، مخالف لحكمه في الآية التي ذكرت وذلك أن (قالوا) ههنا جواب شرط ، فلو عطف قوله:(الله يستهزئ بهم) عليه ، للزم إدخاله في حكمه من كونه جواباً ، وذلك لا يصح .

سادساً : العطف على جواب الشرط :-

وقد أشار الإمام عبد القاهر هنا إلى أن العطف على جواب الشرط بالواو ينقسم إلى ضربين:

الضرب الأول : أن يكونا شيئين يتصور وجود كل واحد منهما دون الآخر ومثاله قولك :

(إنْ تأتني أُكْرِمْكَ أُعْطِكَ وأُكْسُكَ) (٥).

الضرب الثاني : أن يكون المعطوف شيئاً لا يكون حتى يكون المعطوف عليه ، ويكون الشرط لذلك سبباً فيه بوساطة كونه سبباً للأول ، ويمثل له عبد القاهر بقولك : (إذا رجع الأمير إلى الدار استأذنته وخرجت) فالخروج لا يكون حتى يكون الاستئذان ، وقد صار الرجوع سبباً في

---

(1) دلائل الإعجاز ٢٣٢

(2) سورة البقرة: ١٣

(3) دلائل الإعجاز ٢٣٢

(4) سورة الأنعام: ٨

(5) دلائل الإعجاز ٢٣٣

الخروج من أجل كونه سبباً في الاستئذان ، فيكون المعنى في مثل هذا على كلامين ، نحو : (إذا رجع الأمير استأذنت ، وإذا استأذنت خرجت) . [١]

ثم يحتاط الإمام عبد القاهر للمعنى مبنياً بأنك" لو عطفت : ﴿ الله يستهزئ بهم ﴾ على (قالوا) كما زعمت كان الذي يتصور فيه أن يكون من هذا الضرب الثاني ، وأن يكون المعنى :(وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزؤن) ، فإذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم ومدهم في طغيانهم يعمهون. ثم يستدرك عبد القاهر بأن هذا وإن كان يرى أنه يستقيم ، فليس هو بمستقيم وذلك أن الجزاء إنما هو على نفس الاستهزاء وفعلهم له وإرادتهم إياه في قولهم : (آمنا) لا على أنهم حدثوا عن أنفسهم بأنهم مستهزؤن ، والعطف على (قالوا) يقتضى أن يكون الجزاء على حديثهم عن أنفسهم بالاستهزاء لا عليه نفسه.

ويبين الإمام عبد القاهر ما ذكره من أن الجزاء ينبغي أن يكون على قصدهم الاستهزاء وفعلهم له ، لا على حديثهم عن أنفسهم بأنهم مستهزؤن ، أنهم لو كانوا قالوا لكبرائهم : (إنما نحن مستهزؤن) وهم يريدون بذلك دفعهم عن أنفسهم بهذا الكلام ، وأن يسلموا من شرهم ، وأن يوهموهم أنهم منهم وإن لم يكونوا كذلك ، لكان لا يكون عليهم مؤاخذة فيما قالوه ، من حيث كانت المؤاخذة تكون على اعتقاد الاستهزاء والخديعة في إظهار الإيمان لا في قول : (إنا استهزأنا) من غير أن يقترن بذلك القول اعتقاد ونية ."[٢]

سابعاً : وجوب الاستئناف وترك العطف :

ثم يستطرد الإمام عبد القاهر فيبين أن " ههنا أمر سوى ما مضى يوجب الاستئناف وترك العطف ، وهو أن الحكاية عنهم بأنهم قالوا كيت وكيت ، تحرك السامعين لأن يعلموا مصير أمرهم وما يصنع بهم وأتنزلْ بهم النقمة عاجلاً أم لا تنزل ويمهلون ، وتوقع في أنفسهم التمني لأن يتبين لهم ذلك وإذا كان كذلك كان هذا الكلام الذي هو قوله (الله يستهزئ بهم) في معنى ما صدر جواباً عن هذا المقدر وقوعه في أنفس السامعين وإذا كان مصدره كذلك كان حقه أن يؤتى به مبتدأ غير معطوف ، ليكون في صورته إذا قيل : فإن سألتم قيل لكم : (الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون) .

ثم يعمم الإمام عبد القاهر القول في ذلك بأنه إذا جاءت الجملة عقب ما يقتضي سؤالاً فإنها تكون بمنزلة ما إذا صرح بذلك السؤال ،ويستدل على ذلك بقول الشاعر : [٣]

---

[1]السابق ، ٢٣٤

[2]السابق ، ٢٣٤-٢٣٥

[3]انظر: السابق ، ٢٣٥

زَعَــــمَ العَـــوَاذِلُ أَنَّنِــــي فِــــي غَمْـــرَةٍ صَـدَقُوْا ، وَلَكِـنْ غَمْرَتِـي لَاْ تَنْجَلِـي[١]

فيعلق الإمام عبد القاهر على البيت في أن أصل المعنى فيه أن يقال :" لما حكى عن العواذل أنهم قالوا : (هو في غمرة) ، وكان ذلك مما يحرك السامع لأن يسأله فيقول : (فما قولك فى ذلك ، وما جوابك عنه ؟) "[٢] إذ فصل جملة (صدقوا) عما قبلها ، وهو قوله (زعم العواذل) للاستئناف ، والجملة المستأنفة قد وقعت جواباً للسؤال من غير سبب كأنه قيل : صدقوا أم لا ، ولو أنه عطف وقال : (وصدقوا) ، لم يكن كلامه كلام مجيب . [٣]

ومثاله قول الآخر فى الحماسة :

زَعَــــمَ العَـــوَاذِلُ أَنَّ نَاقَـــةَ جُنْـــدَبٍ بِجُنُـــوبِ خَبْـــتٍ عُرِّيَـــتْ وَأُجِمَّـــتِ

كَــــذَبَ العَـــوَاذِل لَـــوْ رَأَيْـــنَ مُنَاخَنَــــا بِالقَادِسِـــيَّة قُلْـــنَ : لَـــجَّ وَذَلَّـــتِ[٤]

وهنا أيضاً قد فصل جملة (كذب العواذل) عما قبلها ، وهو قوله (زعم العواذل) للاستئناف ، وبذلك يكون أمر القطع والاستئناف وتقدير الجواب قد ازداد تأكيداً بأن وضع الظاهر (العواذل) موضع المضمر ، وهذا أبين وأقوى ؛ لأنه وضع الكلام المستأنف و ضعاً لا يحتاج فيه إلى ما قبله . [٥]

ولعل وجود الفصل في هذه المواضع يعمل على إثارة النفس لكي تتساءل أكثر فأكثر فيزيد تساؤلها ؛ فيؤدي ذلك إلى تشوقها لمعرفة الجواب وراء ذلك .

ومما هو على ذلك قول الآخر :

---

[1] هذا البيت من البحر الكامل لم أقف على قائله ، وهو موجود في: شروح التلخيص ٦١/٣

[2] دلائل الإعجاز ٢٣٦

[3] انظر: السابق ، ٢٣٦

[4] البيتان من البحر الكامل لجندب بن عمار ، وهما موجودان في: شروح التلخيص ٦١/٣

[5] انظر: دلائل الإعجاز ٢٣٦

زَعَمْـــــتُم أَنَّ إِخْـــــوَتَكُمْ قُــــــرَيْشٌ!   لَهُـمْ إِلــفٌ ، وَلَـيْسَ لَكُـمْ إِلَافُ [١]

يبرز الإمام عبد القاهر في هذا الموضع أنه قد حذف الاستئناف وأقيم شيء آخر مقامه ويدل على ذلك المحذوف ، فالمحذوف هنا جملة الاستئناف ، فكأنهم قالوا : أصدقنا أم كذبنا ،فقيل: كذبتم، فحذف هذا الاستئناف ، وأقيم قوله : (لهم إلف وليس لكم إلاف) مقامه لدلالته عليه فصار كالبيان له ، ولو أنه أظهر الواو ، وقال : (زعمتم أن إخوتكم قريش ولهم إلف وليس لكم إلاف) خرج عن كونه موضوعاً على أنه جواب سائل ، وصار بمنزلة القول : (زعمتم أن إخوتكم قريش وكذبتم) ، والسر في حذف قوله : (كذبتم) أنه لو أظهره لجاز العطف عليه بـ (الفاء) ، فيقال : (كذبتم فلهم إلف وليس لكم إلاف) فلا يخرج الكلام عن كونه استشهاداً على أن هذا الزعم كان منهم ، أما إذا عدل عن الاستئناف فلا مسوغ لدخول (الفاء) البتة.[٢]

ومن لطائف الاستئناف عند الإمام عبد القاهر ما جاء في قول اليزيدي حيث جعل الكلام جواباً في قوله :

مَلَّكْتُــــــــهُ حَبْلِـــــــي ، وَلَكِنَّـــــــــهُ   أَلْقَـــاه مِـــنْ زُهْـــدٍ عَلَـــى غَـــارِبِي

وَقَـــالَ إِنِـــي فِـــيْ الهَـــوَى كَـــاذِبٌ   اِنْـــــتَقَمَ اللهُ مِـــــنَ الكَـــــاذِبِ [٣]

"حيث استأنف قوله : (انتقم الله من الكاذب) لأنه جعل نفسه كأنه يجيب سائلاً قال له : (فما تقول فيما اتهمك به من أنك كاذب ؟) فقال أقول : (انتقم الله من الكاذب)". [٤]

ومن النادر عند الإمام عبد القاهر في ذلك قول الآخر :

قَـالَ لِـيْ : كَيْـفَ أَنْـتَ ؟ قُلْـتُ : عَلِيْـلُ   سَـــهَرٌ دَائِـــمٌ وَحُـــزْنٌ طَوِيْـــلُ[٥]

فهنا فصل الجملة الثانية وهي قوله : (سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويلٌ) عن الجملة التي قبلها وهي قوله: (قلت عليل) وجعلها مستأنفةً جواباً عن الجملة الأولى المتضمنة للسؤال المفهوم من فحوى الحال . [٦]

---

(1) هذا البيت من البحر الوافر لمساور بن هند بن حذيمة العبسي ، في: الحجة ٦/ ٤٤٦ وشرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري ١٠٩٣

(2) انظر: دلائل الإعجاز ٢٣٧

(3) البيتان من البحر السريع لليزيدي ، في: شروح التلخيص ٢٨/٣

(4) دلائل الإعجاز ٢٣٨

(5) هذا البيت من البحر الخفيف ، في: شروح التلخيص ٢٧٧/١

(6) انظر: دلائل الإعجاز ٢٣٨

ومن الحسن البين في ذلك قول المتنبي :

وَمَــــا عَفَــــتِ الرِّيَـــــاحُ لَـــــهُ مَحَـــــلاً ... عَفَـــاهُ مَـــنْ حَـــدَا بِهِـــمُ وَسَـــاقَا[١]

فيوضح الإمام عبد القاهر بأن المتنبي " لما نفى أن يكون الذي يرى به من الدروس والعفاء من الرياح ، وأن تكون هي التي فعلت ذلك ، حيث كان في العادة إذا نفي الفعل الموجود الحاصل عن واحد فقيل : (لم يفعله فلان) أن يقال : (فمن فعله ؟) قدر كأن قائلاً قال : (قد زعمت أن الرياح لم تعف له محلاً ، فما عفاه إذن ؟) فقال مجيباً له : (عفاه من حدا بهم وساقا) "[٢].

ومثله قول الوليد بن يزيد:

عَرَفْـــــــتُ المَنْـــــــزِلَ الخَـــــــالِي ... عَفَـــــا مِــــــنْ بَعْــــــد أَحْـــــوَالِ

عَفَـــــــــاهُ كُـــــــــلُّ حَنَّـــــــــانٍ ... عَـــــسُوفِ الوَبْـــــلِ هَطّـــــالِ[٣]

يبين الإمام عبد القاهر في هذين البيتين بأن الشاعر لما قال : (عفا من بعد أحوال) قدر كأنه قيل له : (فما عفاه ؟) فقال : (عفاه كل حنان).

ثم يواصل عبد القاهر بيان ذلك بأن السؤال إذا كان ظاهراً مذكوراً في مثل هذا ، كان الأكثر فيه أن لا يذكر الفعل في الجواب ويقتصر فيه على الاسم وحده ، فأما كونه مضمراً فلا يجوز ذلك إلا أن يذكر فيه الفعل .[٤]

" تفسير هذا : أنه يجوز لك إذا قيل : (إن كانت الرياح لم تعفه فما عفاه ؟) أن تقول : (من حدا بهم وساقاً) ولا تقول : (عفاه من حدا) كما تقول في جواب من يقول : (من فعل هذا ؟) : زيد ، ولا يجب أن تقول : (فعله زيد) .

ثم يبين الإمام عبد القاهر بأن السؤال إذا لم يكن مذكوراً كالذي عليه البيت فإنه لا يجوز أن يترك ذكر الفعل فلو قلت مثلاً : (وما عفت الرياح له محلاً ، من حدا بهم وساقا) : تزعم أنك أردت (عفاه من حدا بهم) ثم تركت ذكر الفعل فقد أحلت ، لأنه إنما يجوز تركه حيث يكون السؤال مذكوراً ، لأن ذكره فيه يدل على إرادته في الجواب ، فإذا لم يؤت بالسؤال لم يكن إلى العلم به سبيل فاعرف ذلك "[٥]

---

[1]هذا البيت من البحر الوافر للمتنبي ،لم أعثر عليه في ديوانه ، وهو موجود في: الإبانة للعميدي ١٧١

[2]دلائل الإعجاز ٢٣٨

[3]البيتان من بحر الهزج للوليد بن يزيد ، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في: شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ٤٢٥/١ ومراتب النحويين ٣٦

[4]انظر: دلائل الإعجاز ٢٣٨-٢٣٩

[5]دلائل الإعجاز ٢٣٩

فالإمام عبد القاهر يؤكد هنا على ضرورة اقتران جواب السؤال بالفعل من أجل الدلالة على السؤال المحذوف . ثم يتوسع في أمثلة قرآنية لبيان ذلك فيقول : "واعلم أن الذي تراه في التنزيل من لفظ (قال) مفصولاً غير معطوف ، هذا هو التقدير فيه ، والله أعلم .

أعني مثل قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا ۖ قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ فَرَاغَ إِلَىٰ أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ۖ قَالُوا لَا تَخَفْ﴾[1] جاء على ما يقع في أنفس المخلوقين من السؤال فلما كان في العرف والعادة فيما بين المخلوقين إذا قيل لهم:(دخل قوم على فلان فقالوا كذا)،أن يقولوا:(فما قال هو ؟)" [2]

" ويقول المجيب : (قال كذا) أخرج الكلام ذلك المخرج ، لأن الناس خوطبوا بما يتعارفونه وسلك باللفظ معهم المسلك الذي يسلكونه .

وكذلك قوله : (قال ألا تأكلون) وذلك أن قوله : (فجاء بعجل سمين فقربه إليهم) يقتضى أن يتبع هذا الفعل بقول ، فكأنه قيل والله أعلم : (فما قال حين وضع الطعام بين أيديهم ؟) فأتى قوله : (قال ألا تأكلون) جواباً عن ذلك.

وكذا (قالوا لا تخف) لأن قوله : ﴿ فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ﴾ يقتضى أن يكون من الملائكة كلام فى تأنيسه وتسكينه مما خامرهُ ، فكأنه قيل : (فما قالوا حين رأوه وقد تغير ودخلته الخيفة؟) فقيل : (قالوا لا تخف) " [3]

وهكذا فقد أسهب الإمام عبد القاهر في عرض الأحكام التي تعتري الجمل من حيث الفصل والوصل ، ثم لخصها أخيراً في ثلاثة أضرب هي: [4]

الضرب الأول : جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد ، فلا يكون فيها عطف البتة ، لشبه العطف فيها بعطف الشيء على نفسه.

الضرب الثاني : جملة يكون حالها مع التي قبلها كحال الاسم المختلف عن الذي قبله ، إلا أنه يشاركه في حكم ، ويدخل معه في معنى ، وذلك أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه ، فيكون حقها العطف فقط.

الضرب الثالث : جملة يكون حالها مع ما قبلها حال الاسمين المختلفين في الحكم ، بحيث لا تقوم بينهما أية صلة ، وفي مثل هذه الحالة يمتنع الوصل البتة .

---

[1] سورة الذاريات: ٢٤–٢٨

[2] دلائل الإعجاز ٢٤٠

[3] السابق ،٢٤٠

[4] انظر: دلائل الإعجاز ٢٤٣

ثم يخلص عبد القاهر إلى النتيجة بقوله :" فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية ، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين وكان له حال بين حالين فاعرفه"(١)

ثم يتطرق عبد القاهر بعد هذه الأضرب والأنواع السابقة إلى قضية جديدة لعلها من صميم مسألة الفصل والوصل وهي خاصة بعطف الجملة بالفاء لا على التي قبلها مباشرة بل على جملة بينها وبين الجملة المعطوف عليها جملة أو جملتان، فيقول: " اعلم أن مما يقل نظر الناس فيه من أمر (العطف) أنه قد يؤتى بالجملة فلا تعطف على ما يليها ، ولكن تعطف على جملة بينها وبين هذه التي تعطف جملة أو جملتان"(٢) ، مثال ذلك قول المتنبي :

تَوَلَّوْا بَغْتَةً ، فَكَأَنَّ بَيْناً تَهَيَّبَنِي فَفَاجَأَنِي اغْتِيَالَا
فَكَانَ مَسِيْرُ عِيْسِهِمُ ذَمِيْلَاً وَسَيْرُ الدَّمْعِ إِثْرَهُمُ انْهِمَالَا(٣)

فبدأ الإمام عبد القاهر تعليقه على هذين البيتين بتوضيح وإبراز مكان العطف بين الجمل ، وتحديده بدقة ، حتى لا يكون هناك خلل في فهم المعنى وقد رآه واقعاً بين جملتي : (تولوا بغتة) و(فكان مسير عيسهم ذميلاً) أي أن جملة (فكان مسير عيسهم ذميلاً) معطوفة على جملة (ففاجأني اغتيالاً) لأن جملة (ففاجأني اغتيالاً) داخل فيها معنى (كأن) لأنها بدورها معطوفة على جملة (فكأن بينا تهيبني).
ويذكر عبد القاهر أنه لو افترضنا أن جملة (فكان مسير عيسهم) معطوفة على جملة (ففاجأني اغتيالاً) فإن ذلك سيؤدي إلى فساد المعنى ، إذ سيصبح مسير عيسهم غير واقع حقيقةً ، وهذا مخالف لقصد الشاعر .

ومن الواضح أن الإمام عبد القاهر يرجع سبب مجيء العطف بهذا الشكل الذي ذكرناه آنفاً إلى كون الجملة المتوسطة بين هذه المعطوفة أخيراً (أي فكان مسير عيسهم ذميلاً) ، وبين المعطوف عليها (أي تولوا بغتة) ، ترتبط في معناها بالجملة الأولى ، أي (تولوا بغتة) ، فالبين الذي تهيب الشاعر فأخذ منه كل مأخذ كان بسبب أن التولي كان بغتة ، فجملة (فكأن بينا تهيبني ، ففاجأني اغتيالاً) هي جملة اعتراضية تابعة لجملة (تولوا بغتة) ،

---

(1)دلائل الإعجاز ٢٤٣
(2)السابق ، ٢٤٤
(3)البيتان من البحر الوافر للمتنبي في ديوانه ٢/٢٤٠

ومنزلتها منها كمنزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل ، مما لا يمكن إفراده عن الجملة.(١)

وواضح مما سبق أن الإمام عبد القاهر لم يكتفِ بذكر البيتين السابقين ، بل استطرد الحديث فيهما بالتعليق في توضيح وإبراز مكان العطف بين الجمل وتحديده بدقة حتى لا يكون هناك خلل في فهم المعنى معتمداً في ذلك على الفهم والتحليل والتعليل والتقييم آخذاً في حسبانه معاني النحو كقاعدة صلبة متينة تجعل تحليله على قدرٍ كبير من الدقة والوضوح والفهم ، ثم نلاحظ دائماً عودته إلى التحليل والتعليل لتبيين سبب مجيء العطف بهذا الشكل الذي ذكرناه فيما سبق،قائلاً: " أنك إذا نظرت إلى قوله : (فكان مسير عيسهم ذميلاً) ، وجدته لم يعطف هو وحده على ما عطف عليه ولكن تجد العطف قد تناول جملة البيت مربوطاً آخره بأوله ، ألا ترى أن الغرض من هذا الكلام أن يجعل توليهم بغتة ، وعلى الوجه الذي توهم من أجله أن البين تهييه مستدعياً بكاءه ، وموجبا أن ينهمل دمعه ، فلم يعنه أن يذكر ذملان العيس إلا ليذكر هملان الدمع وأن يوفق بينهما " (٢)

" وكذلك الحكم في الأول ، فنحن وإن كنا قلنا إن العطف على (تولوا بغتة) فإنا لا نعنى أن العطف عليه وحده مقطوعا عما بعده ، بل العطف عليه مضموماً إليه ما بعده إلى آخره، وإنما أردنا بقولنا إن العطف عليه أن نعلمك أنه الأصل والقاعدة، وأن نصرفك عن أن تطرحه، وتجعل العطف على ما يلي هذا الذي تعطفه، فتزعم أن قوله: (فكان مسير عيسهم) معطوفٌ على (فاجأني)، فتقع في الخطأ كالذي أريناك.

فأمر العطف إذن موضوعٌ على أنك تعطف تارة جملةً على جملة، وتعمد أخرى إلى جملتين أو جمل فتعطفُ بعضاً على بعضٍ، ثم تعطف مجموع هذي على مجموع تلك"(٣) .

ثم ينتقل الإمام عبد القاهر في بيان وتوضيح العطف على الجمل في الشرط والجزاء مبرزاً ما تحمله من دلالات معنوية تمتزج في طياتها المعاني النحوية بالمباني التركيبية التي تزيد المعنى دقةً ووضوحاً قائلاً:"وينبغي أن يجعل ما يُصنع في الشرط والجزاء من هذا المعنى أصلاً يعتبر به، وذلك أنك ترى متى شئت جملتين قد عطفت إحداهما على الأخرى ، ثم جعلتا بمجموعهما شرطاً،ومثال ذلك قوله تعالى:﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾(4) ، الشرط كما لا يخفى في مجموع الجملتين لا في كل واحدة منهما على الإنفراد ولا في واحدة دون الأخرى لأنا إن قلنا أنه في كل واحدة منهما على الإنفراد ،

(1)انظر: دلائل الإعجاز ٢٤٤

(2) دلائل الإعجاز ٢٤٥

(3) السابق ، ٢٤٥

(4) سورة النساء:١١٢

جعلناهما شرطين ، وإذا جعلناهما شرطين اقتضتا جزاءين، وليس معنا إلا جزاءٌ واحد. وإن قلنا إنه في واحدة منهما دون الأخرى، لزم منه إشراكُ ما ليس بشرط في الجزم بالشرط، وذلك ما لا يخفى فساده.

ثم إنا نعلم من طريق المعنى أن الجزاء الذي هو احتمال البهتان والإثم المبين، أمرٌ يتعلق إيجابه لمجموع ما حصل من الجملتين فليس هو لاكتساب الخطيئة على الإنفراد، ولا لرمي البريء بالخطيئة أو الإثم على الإطلاق، بل لرمي الإنسان البريء بخطيئة أو إثم كان من الرامي ، وكذلك الحكم أبداً "[1]

فقوله تعالى:﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾[٢] فيبين عبد القاهر أن الحكم فيه لم يعلق بالهجرة على الإنفراد، بل بها مقروناً إليها أن يدركه الموت عليها .

ثم يزيد الإمام عبد القاهر الأمر وضوحاً فيقول : " واعلم أن سبيل الجملتين في هذا ، وجعلهما بمجموعهما بمنزلة الجملة الواحدة، سبيل الجزأين تعقد منهما الجملة ثم يجعل المجموع خبراً أو صفةً أو حالاً، كقولك: (زيدٌ قام غلامُه) و(زيدٌ أبوه كريمٌ) و(مررت برجلٍ أبوه كريم) و (جاءني زيدٌ يعدو به فرسه). فكما يكون الخبرُ والصفة والحال لا محالة في مجموع الجزأين لا في أحدهما ، كذلك يكون الشرط في مجموع الجملتين لا في إحداهما ، وإذا علمت ذلك في الشرط ، فاحتذِهِ في العطف، فإنك تجدُه مثله سواءً." [٣]

ومرة أخرى يؤكد الإمام عبد القاهر بأن العطف لا يكون إلا على مثل هذا الحد كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَىٰ مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ وَلَٰكِنَّا أَنْشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ ۚ وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾ [4]

فيقول : " لو جريت على الظاهر فجعلت كل جملة معطوفة على ما يليها، منع منه المعنى وذلك أنه يلزم منه أن يكون قوله: (وما كنت ثاوياً في أهل مدين) ، معطوفاً على قوله: (فتطاول عليهم العمر) ، وذلك يقتضي دخوله في معنى (لكن)، ويصير كأنه قيل: (ولكنك ما كنت ثاوياً) ، وذلك ما لا يخفى فساده.

وإذا كان كذلك، بان منه أنه ينبغي أن يكون قد عطف مجموع (وما كنت ثاوياً في أهل مدين) إلى (مرسلين)، على مجموع قوله: (وما كنت بجانب الغربى إذ قضينا إلى موسى الأمر) إلى

---

(1) دلائل الإعجاز ٢٤٥-٢٤٦

(2) سورة النساء:١٠٠

(3) دلائل الإعجاز ٢٤٦

(4) سورة القصص:٤٤-٤٥

قوله (العمر)، فإن قلت : فهلا قدرت أن يكون (وما كنت ثاوياً في أهل مدين) معطوفاً على (وما كنت من الشاهدين) ، دون أن تزعم أنه معطوف عليه مضموماً إليه ما بعده إلى قوله (العمر) ؟ قيل:لأنا إن قدرنا ذلك، وجب أن ينوي به التقديم على قوله: (ولكنا أنشأنا قروناً) وأن يكون الترتيب (وما كنت بجانب الغربى إذ قضينا إلى موسى الأمر وما كنت من الشاهدين وما كنت ثاوياً في أهل مدين تتلو عليهم آياتنا ولكنا أنشأنا قروناً فتطاول عليهم العمر ولكنا كنا مرسلين) ." [١]

" وفي ذلك إزالة (لكن) عن موضعها الذي ينبغي أن تكون فيه ذاك لأن سبيل (لكن) سبيل (إلا) فكما لا يجوز أن تقول:(جاءني القوم وخرج أصحابك إلا زيداً وإلا عمراً) بجعل (إلا زيداً) استثناء (من جاءني القوم) و (إلا عمراً) من (خرج أصحابك) كذلك لا يجوز أن تصنع مثل ذلك بـ (لكن) فتقول ": (ما جاءني زيد ، وما خرج عمرو ولكن بكراً حاضر ، ولكن أخاك خارج) ، فإذا لم يجز لك ، وكان تقديرك الذي زعمت يؤدى إليه ، وجب أن تحكم بامتناعه فاعرفه ". [٢] هذا ، وإنما تجوز نية التأخير في شيء معناه يقتضى له ذلك التأخير مثل أن كون الاسم مفعولاً ، يقتضى له أن يكون بعد الفاعل فإذا قدم على الفاعل نوى به التأخير ، ومعنى (لكن) في الآية يقتضى أن تكون فى موضعها الذي هي فيه فكيف يجوز أن ينوى بها التأخير عنه إلى موضع آخر ؟ "[٣]

بعد استعراض صور الفصل والوصل عند الإمام عبد القاهر وما أتى عليه من وجوه ونكت بيانية ، فلا شك أنها ملامح جليلة تبرز ضرورة الاعتداد بمواضع الفصل والوصل في التركيب الجملي ، إذ الوصل عنده هو العطف ، والفصل هو ترك العطف ، وهذا يحتاج إلى شيء من الرياضة الذهنية التي تقتضي من القارئ أو السامع شيئاً من التركيز حتى يحصل أجزاء العبارة ونقف على مرامي النظم القرآني ، وهذا ما استوفاه عبد القاهر في صور الفصل والوصل ، فما أجله من علم وأعظمه من بيان مما زاد في الكشف عن أسرار القرآن وبيان إعجازه .

---

[1] دلائل الإعجاز ٢٤٧ – ٢٤٨

[2] السابق ، ٢٤٧ – ٢٤٨

[3] السابق ، ٢٤٨

المبحث السابع : إن ومواقعها

من عادة الإمام عبد القاهر أنه لا يعرض للمسألة النحوية بمجرد المرور عليها بل هو يبرز ويوضح الأمور التي غفل عنها النحاة ويشير إلى الدقائق التي عجز عن إدراكها المتخصصون ثم يتعرض بعد ذلك لأصول المسألة وفروعها في شرحٍ وتحليلٍ وافٍ ، يقول في صدر حديثه حول وجوه استعمال (إن) :

" واعلم أن مما أغمض الطريق إلى معرفة ما نحن بصدده ، أن ههنا فروقا خفية تجهلها العامة وكثير من الخاصة ليس أنهم يجهلونها في موضع ويعرفونها في آخر بل لا يدرون أنها هي ولا يعلمونها في جملة ولا تفصيل " (١)

ثم ينتقل بعد هذه المقدمة التي تحمل طابع التعميم إلى ضرب الأمثلة كي يزيد الأمر وضوحاً ، فيقول : " روى عن ابن الأنباري أنه قال : ركب الكندي المتفلسف إلى أبى العباس وقال له : إني لأجد في كلام العرب حشوا فقال له أبو عباس : في أي موضع وجدت ذلك ؟ فقال : أجد العرب يقولون : (عبد الله قائم) ثم يقولون (إن عبد الله قائم) ثم يقولون: (إن عبد الله لقائم) فالألفاظ متكررة والمعنى واحد فقال أبو العباس : بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ فقولهم : (عبد الله قائم) إخبار عن قيامه وقولهم : (إن عبد الله قائم) ، جواب عن سؤال سائل وقوله : (إن عبد الله لقائم) جواب عن إنكار منكر قيامه فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني قال فما أحار المتفلسف جواباً "(٢) ، ويعلق عبد القاهر على هذه القصة قائلاً :

" وإذا كان الكندي يذهب هذا عليه حتى يركب فيه ركوب مستفهم أو معترض ، فما ظنك بالعامة ومن هو في عداد العامة ممن لا يخطر شبه هذا بباله ؟ "(٣)

ثم شرع عبد القاهر في بيان وظائف ووجوه استعمال (إن) في نظم الكلام كما يلي :

١. ربط (إن) للكلام كأنه جملة واحدة :

حيث تقوم (إن) بهذه الوظيفة وذلك عندما تأتي بين جملتين فتبدو الجملتان ، كأنهما جملة واحدة فدخول (إن) دلالة على ربطها بما قبلها وائتلافها معه واتحادهما به حتى كأن الكلامين قد أفرغا إفراغاً واحداً ، وكأن أحدهما قد سبك في الآخر . (٤)

---

(1) دلائل الإعجاز ٣١٥

(2) السابق ، ٣١٥

(3) السابق ، ٣١٥

(4) انظر :السابق ، ٣١٦

ومن أمثلة ذلك قول بشار بن برد :

بَكِّـــــرَا صَـــــاحِبَيَّ قَبْـــــلَ الهَجِيْــــــرِ إنَّ ذَاكَ النَّجَـــاحَ فِـــي التَّبْكِيْـــرِ [١]

فسقوط (إن) من البيت سيؤدي إلى أن ينبو البيت الثاني عن الأول ويتجافى معناه عن معنى الثاني ، فلا يتصل به ولا يكون به سبيل حتى تجئ بـ (الفاء) فتقول : (بكرا صاحبى قبل الهجير ، فذاك النجاح في التبكير) ، ثم لا ترى (الفاء) تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الألفة ولا ترد عليك الذي كنت تجد بـ (إن) من المعنى .

وكذلك ما أنشدته بعض العرب :

فَغَنِّهَـــــا وَهِـــــيَ لَـــــكَ الفِـــــدَاءُ إنَّ غِنَـــاءَ الإبِــــلِ الحُــــدَاءُ [٢]

وكذلك فسقوط (إن) من البيت سيؤدي إلى أن ينبو البيت الثاني عن الأول ويتجافى معناه عن معنى الثاني ، فلا يتصل به ولا يكون به سبيل حتى تجيء بـ (الفاء) فتقول : (غنها وهي لك الفداء ، فغناء الإبل الحداء) ثم لا ترى (الفاء) تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الألفة ولا ترد عليك الذي كنت تجد بـ (إن) من المعنى. [٣]

ثم ينتقل الإمام عبد القاهر إلى بيان ذلك وإجلائه في آيات من القرآن الكريم بتدبر قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [٤] وقوله عز وجل : ﴿ يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾[٥] وقوله سبحانه : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[٦] ، ومن أبين ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ ﴾[٧] ثم يشير إلى تكرارها في الآية الواحدة كقوله عز وجل :وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي ۚ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي ۚ إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [٨]"وهى على الجملة من الكثرة بحيث لا يدركها الإحصاء ". [٩]

---

[1]هذا البيت من البحر الخفيف لبشار بن برد ، لم أعثر على ديوانه وهو موجود في : بهجة المجالس ٣٢٤ والمطول ٢٨٩

[2]هذا البيت من بحر الرجز، ولم أقف على قائله

[3]انظر : دلائل الإعجاز ٣١٦

[4]سورة الحج:١

[5] سورة لقمان: ١٧

[6]سورة التوبة: ١٠٣

[7]سورة المؤمنون: ٢٧

[8]سورة يوسف: ٥٣

[9]دلائل الإعجاز ٣١٧

ويفرق الإمام عبد القاهر بين طبيعتي استعمال كل من (إن) و (الفاء) في البيان بقوله : " واعلم أن الذي قلنا في (إن) من أنها تدخل على الجملة من شأنها إذا هي أسقطت منها أن يحتاج فيها إلى (الفاء) لا يطرد في كل شيء وكل موضع ، بل يكون في موضع دون موضع وفي حال دون حال ، فإنك قد تراها قد دخلت على الجملة ليست هي مما يقتضى (الفاء) وذلك فيما لا يحصى كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾[١] وذاك أن قبله﴿ إِنَّ هذا ما كُنْتُمْ بِهِ تَمْتَرُونَ ﴾[٢] ومعلوم أنك لو قلت : (إن هذا ما كنتم به تمترون فالمتقون في جنات وعيون) لم يكن كلاما وكذلك قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ / أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾[٣] لأنك لو قلت : ﴿ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ ﴾ [٤]
فالذين سبقت لهم منا الحسنى لم تجد لإدخالك (الفاء) فيه وجهاً[٥] وكذا قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [٦] (الذين آمنوا) اسم (إن) وما بعده معطوف عليه ، وقوله (إن الله يفصل بينهم يوم القيامة) جملة في موضع الخبر ودخول (الفاء) فيها محال ، لأن الخبر لا يعطف على المبتدأ ومثله سواء : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [٧]
فإذن إنما يكون الذي ذكرنا في الجملة من حديث اقتضاء (الفاء) إذا كان مصدرها مصدر الكلام يصحح به ما قبله ويحتج له ويبين وجه الفائدة فيه ألا ترى أن الغرض من قوله : [٨]

إِنَّ ذَاكَ النَّجَـــــاحَ فِـــــي التَّبْكِيْـــــرِ

جله أن يبين المعنى في قوله لصاحبيه : (بَكِرَا) وأن يحتج لنفسه في الأمر بالتبكير ويبين وجه الفائدة فيه ؟" [٩]

---

(1)سورة الدخان: ٥١-٥٢

(2)سورة الدخان: ٥٠

(3)سورة الأنبياء : ١٠١

(4)سورة الأنبياء : ١٠٠

(5)دلائل الإعجاز ٣٢٢

(6)سورة الحج : ١٧

(7)سورة الكهف : ٣٠

(8)دلائل الإعجاز ٣٢٣

(9)السابق ، ٢٢٣

" وكذلك الحكم في الآي التي تلوناها فقوله :﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾[1] بيان للمعنى قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ [2] ولم أمروا بأن يتقوا وكذلك قوله ﴿ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾[3] بيان للمعنى في أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة أي بالدعاء لهم وهذا سبيل كل ما أنت ترى فيه الجملة يحتاج فيها إلى (الفاء) فاعرف ذلك". [4]

ومن الواضح أن مسألة المعنى هي التي تحدد متى يصلح استعمال (إن) ، ومتى يصلح استعمال الفاء ، وقد وفق عبد القاهر في الكشف عن هذه المواضع ، وهي بلا شك إشارات ذكية تشير إلى ربطه المعنى بالمبنى ، والمبنى هنا هو استعمال حرف الفاء أو حرف التوكيد إن .

٢. دخول (إن) على ضمير الشأن :

ومن الخصائص الأخرى لـ (إن) دخولها على ضمير الأمر والشأن ، وكأنه لا يصلح إلا بها ، فلضمير الشأن معها من الحسن واللطف ما لا يمكن أن تراه إذا هي لم تدخل عليه[5] ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[6] وقوله تعالى :﴿ أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [7]، وكذلك قوله تعالى : ﴿ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ﴾[8]، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [9]ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾[10] وأجاز أبو الحسن الأخفش فيها وجهاً آخر وهو أن يكون الضمير في (إنها) للأبصار أضمرت قبل الذكر على شريطة التفسير ، والحاجة في هذا الوجه أيضاً إلى (إن) قائمةً ، كما كانت في الوجه الأول ، فإنه لا يقال: (هي لا تعمي الأبصار) كما لا يقال : (هو من يتقِ ويصبر فإن الله لا يضيع) فإن قلت : أو ليس قد جاء ضمير الأمر مبتدأ به معرى من العوامل في قوله تعالى : ﴿ قل هو الله أحد﴾[11] ؟

---

[1] سورة الحج : ١

[2] سورة الحج : ١

[3] سورة التوبة : ١٠٣

[4] دلائل الإعجاز ٣٢٣

[5] انظر: دلائل الإعجاز ٣١٧

[6] سورة يوسف: ٩٠

[7] سورة التوبة: ٦٣

[8] سورة الأنعام: ٥٤

[9] سورة المؤمنون: ١١٧

[10] سورة الحج: ٤٦

[11] سورة الإخلاص: ١

قيل : هو وإن جاء ههنا ، فإنه لا يكاد يوجد مع الجملة من الشرطوالجزاء ، بل تراه ولا يجئ إلا بـ (إن) على أنهم قد أجازوا في (قل هو الله أحد) أن لا يكون الضمير للأمر .

ومن لطيف ما جاء في هذا الباب ونادره ، ما تجده في آخر هذه الأبيات أنشدها لبعض الحجازيين :

إِذَا طَمَعٌ يَوْمَاً عَرَانِي قَرَيْتُهُ ... كَتَائِبَ يَأْسٍ ، كَرَّهَا وَطِرَادَهَا

أَكُدُّ ثِمَادِي ، وَالمِيَاهُ كَثِيْرَةٌ ... أُعَالِجِ مِنْهَا حَفْرَهَا وَاكْتِدَادَهَا

وَأَرْضَى بِهَا مِنْ بَحْرِ آخَرَ إِنَّهُ ... هُوَ الرِّيُّ أَنْ تَرْضَى النُّفُوسُ ثِمَادَهَا[١]

المقصود قوله : (إنه هو الري) وذلك أن الهاء في (إنه) تحتمل أمرين :

الأمر الأول : أن تكون ضمير الأمر ، ويكون قوله : (هو) ضمير (أن ترضى) وقد أضمره قبل الذكر على شريطة التفسير ، الأصل : (إن الأمر أن ترضى النفوس ثمادها الري) ثم أضمر قبل الذكر كما أضمرت (الأبصار) في (فإنها لا تعمى الأبصار)على مذهب أبي الحسن ، ثم أتى بالمضمر مصرحا به في آخر الكلام فعلم بذلك أن الضمير السابق له وأنه المراد به.

الأمر الثاني : أن تكون الهاء في (إنه) ضمير (أن ترضى) قبل الذكر ويكون (هو) فصلاً ويكون أصل الكلام : (إن أن ترضى النفوس ثمادها هو الري) ثم أضمر على شريطة التفسير.

وأي الأمرين كان فإنه لا بد فيه من (إن) ولا سبيل إلى إسقاطها لأنك إن أسقطتها أفضى ذلك بك إلى شيء شنيع وهو أن تقول : (وأرضى بها من بحر آخر هو هو الري أن ترضى النفوس ثمادها).

هذا وفي (إن) هذه شيء آخر يوجب الحاجة إليها وهو أنها تتولى من ربط الجملة بما قبلها نحوا مما ذكرت لك في بيت بشار ألا ترى أنك لو أسقطت (إن) والضميرين معاً واقتصرت على ذكر ما يبقى من الكلام لم تقله إلا (بالفاء) كقولك : (وأرضى بها من بحر آخر ، فالري أن ترضى النفوس ثمادها) "[٢]

---

[1] هذه الأبيات من بحر الطويل للجاحظ ، في: البيان والتبيين ٣/ ٣٣٨ ومجالس ثعلب ١٢/ ٥٩٦

[2] دلائل الإعجاز ٣١٨-٣١٩

٣- تهيئتها النكرة للابتداء :

ومما تصنعه (إن) في الكلام تهيئتها النكرة وإصلاحها لأن يكون لها حكم المبتدأ ، أي تكون محدثا عنها بحديث من بعدها ومثال ذلك قول الشاعر : [١]

إنَّ شِــــــــــواءً وَنَــــــــــشْوَةً   وَخَبَـــــبَ البَـــــازِلِ الأَمُـــــونِ[٢]

إذ إن غياب (إن) عن البيت وقولنا: (شواء ونشوة وخبب البازل الأمون) يؤدي إلى امتناع أن يكون هذا كلاماً ذا فائدة ومعنى .

أما في حالة كون النكرة موصوفة وكانت تصلح أن يبتدأ بها ، فإنك تراها مع (إن) أحسن وترى المعنى حينئذ أولى بالصحة وأمكن أفلا ترى إلى قوله :

إنَّ دَهْــــرَاً يَلُــــفُّ شَــــمْلِي بِــــسُعْدَى   لَزَمَــــانٌ يَهُــــمُّ بِالإِحْــــسَانِ[٣]

وكذلك أيضاً قوله :

إنَّ أَمْــــــــرَاً فَادِحَــــــــاً   عَــــنْ جَــــوَابِي شَــــغَلَكْ[٤]

فوجود (إن) وعدمه في مثل هذه الحالة ليسا بسواء في حسن المعنى والتمكن منه ، ويبدو أن عبد القاهر قد قيد (إن) بدخولها على النكرة في الحالة الأولى ، إذ عد دخول (إن) على الجملة من مسوغات الابتداء بالنكرة في حين لجأ إلى أعمال الذوق في استحسان الحالة الثانية. [٥]

٤- وجود (إن) يغني عن وجود الخبر :

وهنا يظهر مدى تأثر الإمام الجرجاني بسيبويه وآرائه ، حيث جعل ما وضعه سيبويه أصلاً انطلق من خلاله ، ثم كشف الغطاء عما تبلورت عنه القاعدة النحوية في هذه المسألة واضعاً بعض الشواهد النحوية أصلاً بنى عليه عماد نظريته ، قائلاً :

" ومن تأثير (إن) في الجملة أنها تغني إذا كانت فيها عن الخبر في بعض الكلام ، ووضع صاحب الكتاب في ذلك باباً فقال :"هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة، لإضمارك ما يكون مستقرا لها وموضعاً لو أظهرته وليس هذا المضمر بنفس المظهر وذلك :

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز ٣٢٠

(٢) هذا البيت من البحر البسيط وهو لسلمى بن ربيعة التيمي ، في: نهاية الأرب ٧/ ٦٨

(٣) هذا البيت من البحر الخفيف ، في : تأويل مشكل القرآن ١٣٣ ونهاية الأرب ٦٩/٧ وتخليص الشواهد ٨٨

(٤) هذا البيت من بحر مشطور المديد وهو لأم السليك بن السلكة ، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : شرح الحماسة للمرزوقي ٩١٧/١ وشرح الحماسة للتبريزي ١٩٢/٢

(٥) انظر: دلائل الإعجاز ٣٢٠- ٣٢١

(إن مالاً) و(إن ولداً) و(إن عددا) أي : (إن لهم مالاً) فالذي أضمرت هو (لهم) ويقول الرجل للرجل : (هل لكم أحد ؟ إن الناس ألب عليكم ؟) فتقول : (إن زيداً وإن عمراً) أي : (لنا) وقال الأعشى " : [١]

إنَّ مَحَــلاً وَإِنَّ مُــرْتَحَلاً وَإِنَّ فِــيْ الــسَّفْرِ إِذْ مَــضَوْا مَهَــلاً[٢]

"ويقول : (إن غيرها إبلاً وشاء) كأنه قال : (إن لنا ، أو : عندنا غيرها) : ، قال : وانتصب (الإبل) و(الشاء) كانتصاب (الفارس) إذا قلت : (ما في الناس مثله فارساً) وقال : ومثل ذلك قوله :

يَــا لَيْــتَ أَيَّــام الــصِّبَا رَوَاجِعَــا[٣]

قال : فهذا كقولهم : (ألا ماء بارداً) كأنه قال : (ألا ماء لنا بارداً : وكأنه قال : يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعاً) . "[٤]

وبعد عرض الإمام عبد القاهر لآراء سيبويه ، شرع يطبق ذلك عملياً على الأبيات السابقة، فيقول : " فقد أراك في هذا كله أن الخبر محذوف ، وقد ترى حسن الكلام وصحته مع حذفه وترك النطق به ثم إنك إن عمدت إلى (إن) فأسقطتها وجدت الذي كان حسن من حذف الخبر ، لا يحسن أو لا يسوغ فلو قلت : (مال) و (عدد) و(محل) و(مرتحل) و(غيرها إبلاً وشاء) لم يكن شيئاً وذلك أن (إنّ) كانت السبب في أنّ حسن حذف الذي حذف من الخبر وأنها حاضنته والمترجم عنه والمتكفل بشأنه ".[٥] ثم ينتقل إلى الحديث عن (إن) في معرض الأجوبة والأسئلة .

---

(1) دلائل الإعجاز ٣٢١

(2) هذا البيت من البحر المنسرح للأعشي في ديوانه ٢٣٣ والكتاب ٢/ ١٤١ والمعاني الكبير ٢/ ١٢٥٦ والتعليقة لأبي علي الفارسي ٢٩٢/١ والمحتسب ١/ ٣٤٩ والخصائص ٣٧٣/٢ وأمالي السهيلي لأبي القاسم ١١٥ والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢١٢/١ والمقرب ١٠٩/١ ونهاية الأرب ٦٩/٧ والمطول ٣٠٣ وهمع الهوامع ٢/ ١٦١

(3) هذا البيت من بحر الرجز للعجاج وقيل لابنه رؤبة ، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في : الكتاب ١٤٢/٢ وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٢٥ والتمام في تفسير أشعار هذيل ١٦٨ وشرح الوافية لابن الحاجب ٣٩٧ ورصف المباني ٢٩٨ والمقاصد الشافية ٣١٠/٢ وتاج علوم الأدب ١٦٩ وعقود الزبرجد ١٩٦/٣ وكفاية المعاني للبيتوشي ١٧٤ والدرر اللوامع ١١٢

(4) دلائل الإعجاز ٣٢١

(5) السابق ، ٣٢٢

٥- مجيء (إن) في الجواب عن سؤال سائل :

فيشير الإمام عبد القاهر إلى لطيفة من لطائف (إن) أيضاً أنها تأتي جواباً عن سؤال إما أن يكون محققاً أو مقدراً في كثير من مواقعها مستشهداً في ذلك بالآيات القرآنية ، فيقول :

" ثم إنا إذا استقرينا الكلام وجدنا الأمر بينا في الكثير من مواقعها أنه يقصد بها إلى الجواب كقوله تعالى:﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَن ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الأَرْضِ﴾[١] وكقوله عز وجل في أول السورة:﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ﴾[٢] وكقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [3]وقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾[4] وقوله :﴿ وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ﴾ [٥]" وأشباه ذلك مما يعلم به أنه كلام أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يجيب به الكفار في بعض ما جادلوا وناظروا فيه ، وعلى ذلك قوله تعالى :﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولاَ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[6]وذاك أنه يعلم أن المعنى : فأتياه فإذا قال لكما ما شأنكما ؟ وما جاء بكما ؟ وما تقولان ؟ فقولا : إنا رسول رب العالمين وكذا قوله : ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[٧] هذا سبيله .

ومن البين في ذلك قوله تعالى في قصة السحرة : ﴿ قَالُوا إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ [٨] وذلك لأنه عيان أنه جواب فرعون عن قوله : ﴿ آمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ ﴾[٩] فهذا هو وجه القول فى نصرة هذه الحكاية " . [١٠] ثم ينتقل عبد القاهر بعد ذلك إلى مجيء (إن) للتأكيد .

٦- مجيء (إن) للتأكيد :

ولعل من أبرز وجوه استعمال (إن) عند الإمام عبد القاهر هو أنها تأتي للتأكيد في حالة الإنكار والتردد ، فنجده يقول :

" ثم إن الأصل الذي ينبغي أن يكون عليه البناء هو الذي دون في الكتب من أنها للتأكيد وإذا كان قد ثبت ذلك فإذا كان الخبر بأمر ليس للمخاطب ظن في خلافة البتة ، ولا يكون قد عقد

---

[1] سورة الكهف : ٨٣ – ٨٤

[2] سورة الكهف : ١٣

[3] سورة الشعراء : ٢١٦

[4] سورة الأنعام : ٥٦ ، سورة غافر : ٦٦

[5]سورة الحجر : ٨٩

[6]سورة الشعراء : ١٦

[7]سورة الأعراف : ١٠٤

[8] سورة الأعراف : ١٢٥

[9] سورة الأعراف : ١٢٣

([10] دلائل الإعجاز ٣٢٤

في نفسه أن الذي تزعم أنه كائن غير كائن ، وأن الذي تزعم أنه لم يكن كائن ، فأنت لا تحتاج هناك إلى (إن) وإنما تحتاج إليها إذا كان له ظن في الخلاف وعقد قلب على نفى ما ثبت أو إثبات ما تنفى ولذلك تراها تزداد حسناً إذا كان الخبر بأمر يبعد مثله في الظن ، ولشيء قد جرت عادة الناس بخلافه كقول أبى نواس :

عَلَيْـــــكَ بِاليَـــــأْسِ مِـــــنَ النَّـــــاسِ ... إِنَّ غِنَـــى نَفْـــسِك فِـــيْ اليَـــاسِ[١]

فقد ترى حسن موقعها ، وكيف قبول النفس لها وليس ذلك إلا لأن الغالب على الناس أنهم لا يحملون أنفسهم على اليأس ، ولا يدعون الرجاء والطمع ولا يعترف كل أحد ولا يسلم أن الغنى في اليأس فلما كان كذلك ، كان الموضع موضع فقر إلى التأكيد فلذلك كان من حسنها ما ترى ومثله سواء قول محمد بن وهيب :[٢]

أَجَارَتَنَـــــا إِنَّ التَّعَفُّـــــفَ بِاليَـــــاسِ ... وَصَـبْرَاً عَلَـى اسْـتِدْرَارِ دُنْيَـا بِإِبْـسَاسِ

حَرِيَّـــــانِ أَنْ لَاْ يَقْـــــذِفَا بِمَذَلَّـــــةٍ ... كَرِيْمَـاً ، وَأَنْ لَاْ يُحْوِجَـاهُ إِلَـى النَّـاسِ

أَجَارَتَنَـــــا إِنَّ القِـــــدَاحَ كَـــــوَاذِبٌ ... وَأَكْثَـرُ أَسْـبَابِ النَّجَـاحِ مَـعَ اليَـاسِ[٣]

هو : كما لا يخفى ، كلام مع من لا يرى أن الأمر كما قال ، بل ينكره ويعتقد خلافه ، ومعلوم أنه لم يقله إلا والمرآة تحدوه وتبعثه على التعرض للناس وعلى الطلب" [٤].

٧- مجيء (إن) للتهكم :

ومن لطائف (إن) أيضاً ، مجيئها للتهكم ولكن شرطها الأساسي في ذلك أن تكون جواباً لسائل ظن خلاف الجواب من قبل المسئول عنه ونجد عبد القاهر يعلل مجيئها في ذلك بعدة مواضع ، فنراه يقول :

"ومن لطيف مواقعها أن يدعى على المخاطب ظن لم يظنه ولكن يراد التهكم به وأن يقال : (إن حالك والذي صنعت يقتضى أن تكون قد ظننت ذلك) ومثال ذلك قول الأول :

---

(1) هذا البيت من البحر السريع لأبي نواس ، فلم أجده في ديوانه ، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في :عيون الأخبار ٣/ ١٩٤

(2) دلائل الإعجاز ٣٢٥

(3) هذه الأبيات من البحر الطويل لمحمد بن وهب ، في: الأغاني ١٧/ ١٤٢

(4) دلائل الإعجاز ٢٢٥- ٢٢٦

جَـــــاءَ شَـــــقِيْقٌ عَارِضَـــــاً رُمْحَـــــهُ إنَّ بَنِـــي عَمَّـــكَ فِـــيْهِمْ رِمَـــاحْ[١]

يقول : إن مجيئه هكذا مدلاً بنفسه وبشجاعته قد وضع رمحه عرضا دليل على إعجاب شديد وعلى اعتقاد منه أنه لا يقوم له أحد حتى كأن ليس مع أحد منا رمح يدفعه به وكأنا كلنا عزل وإذا كان كذلك وجب إذا قيل إنها جواب سائل ، أن يشترط فيه أن يكون للسائل ظن في المسئول عنه على خلاف ما أنت تجيبه به .فأما أن يجعل مجرد الجواب أصلا فيه فلا ، لأنه يؤدى إلى أن لا يستقيم لنا إذا قال الرجل : (كيف زيد ؟) أن تقول : (صالح) وإذا قال : (أين هو؟) أن تقول : (في الدار) وأن لا يصح حتى تقول : (إنه صالح) ، (وإنه في الدار) ، وذلك ما لا يقوله أحد." [٢]

وتجدر الإشارة إلى أن الإمام عبد القاهر قد أكد ما قاله أبو العباس المبرد أثناء سرده لخصائص (إن) والكشف عن أسرارها في جعلها مجتمعة مع (اللام) أصلاً في الجواب، حيث علل الجرجاني لسبب مجيئها أصلاً في الجواب ، بقوله :

" فأما الذي ذكر عن أبى العباس من جعله لها جواب سائل إذا كانت وحدها وجواب منكر إذا كان معها اللام ، فالذي يدل على أن لها أصلاً في الجواب أنا رأيناهم قد ألزموها الجملة من المبتدأ والخبر إذا كانت للقسم نحو : (والله إن زيداً منطلق) وامتنعوا من أن يقولوا : (والله زيد منطلق) ".[٣]

" وأما جعلها إذا جمع بينها وبين (اللام) نحو : (إن عبد الله لقائم) للكلام مع المنكر فجيد لأنه إذا كان الكلام مع المنكر كانت الحاجة إلى التأكيد أشد وذلك أنك أحوج ما تكون إلى الزيادة في تثبيت خبرك إذا كان هناك من يدفعه وينكر صحته ، إلا أنه ينبغي أن يعلم أنه كما يكون للإنكار قد كان من السامع فإنه يكون للإنكار يعلم أو يرى أنه يكون من السامعين.

وجملة الأمر أنك لا تقول : (إنه لكذلك) حتى تريد أن تضع كلامك وضع من يكف فيه عن الإنكار ".[٤]

فالإمام عبد القاهر يؤكد مرة أخرى ما قاله أبو العباس المبرد في الجمع بين (إن) و(اللام) مع الكلام المنكر، نحو قوله : (إن عبد الله لقائم) ولكنه يوضح السبب وراء ذلك ، كعادته في جعل آراء السابقين أصلاً ينطلق منها في بيان الأسرار النحوية في وجوه استعمال

---

[1]هذا البيت من البحر السريع لحجل بن نضلة ،في: البيان والتبيين ٣٤٠/٣ ونوادر المخطوطات "رسالة في أعجاز أبيات تغني عن صدورها " ١/ ١٧١ والمؤتلف والمختلف ٨٢ ونهاية الأرب ٦٩/٧ والإيضاح للقزويني ١/ ٧٥

[2] دلائل الإعجاز ٢٢٦

[3]السابق ، ٣٢٣- ٣٢٤

[4] دلائل الإعجاز ٣٢٧

(إن) وما يتعلق بها ، حتى تستكمل الصورة عنده وهذا ما رأيناه سابقاً في تتبعه لآراء كل من سيبويه وأبي العباس المبرد.

٨- مجيء (إن) لرد ظن المتكلم ونفيه :

ويشير هنا الإمام عبد القاهر إلى ملمح جديد من ملامح استعمال (إن) وهو توكيد الرد والنفي لظن المتكلم ، فيقول :

" واعلم أنها قد تدخل للدلالة على أن الظن قد كان منك أيها المتكلم في الذي كان أنه لا يكون، وذلك قولك للشيء هو بمرأى من المخاطب ومسمع : (إنه كان من الأمر ما ترى وكان منى إلى فلان إحسان ومعروف ثم إنه جعل جزائى ما رأيت) فتجعلك كأنك ترد على نفسك ظنك الذي ظننت ، وتبين الخطأ الذي توهمت وعلى ذلك والله أعلم قوله تعالى حكاية عن أم مريم رضي الله عنها : ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾[1]وكذلك قوله عز وجل حكاية عن نوح عليه السلام : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾[2] وليس الذي يعرض بسبب هذا الحرف من الدقائق والأمور الخفية ، بالشيء يدرك بالهوينا ". [٣]

بعد هذا الاستعراض لوجوه استعمال الحرف الناسخ (إن) عند عبد القاهر ومواضع مجيئه تبين لنا أنه قد استقصى جميع الإمكانات العقلية لوجوه استعمال (إن) ووظائفها التداولية في النص فمن أولى وظائفها مجيئها لربط الكلام ووصله بعضه لبعض ، ثم دخولها على ضمير الشأن وتهيئة النكرة كي تتأهل لموقع الصدارة ، ثم إنها تحل محل الخبر أو بعبارة أدق يستغنى بها عن الخبر ، فضلاً عن أنها يؤكد بها في أجوبة السائلين .

ولم يغفل الإمام عبد القاهر استعمالها للتأكيد كما هو الأصل فيها بل زاد على ذلك توظيفها في أسلوب التهكم وفي رد ظن المتكلم .

إن تسليط الضوء على وجوه استعمال (إن) المختلفة ، كما فعل عبد القاهر وإبراز النكت المعنوية اللطيفة المنطوية في هذه الوجوه لجدير بالإعجاب والوقوف عنده ، ولا شك أن مثل هذه الدراسة تعتبر نقطة تحول في التحليل النحوي الذي يعتمد على سبر أغوار النص من الناحية المعنوية الدقيقة والتي تفرق بين وجه ووجه ، وبين استعمال واستعمال ، ولأجل ذلك وضع عبد القاهر يده على مواطن وأسرار الجمال في تذوق النصوص وهو الأمر الذي كان غائباً عن المنهج النحوي قبله .

---

[1] سورة آل عمران : ٣٦

[2] سورة الشعراء : ١١٧

[3]دلائل الإعجاز ٢٢٧

ملاحظات حول آراء الإمام الجرجاني ومنهجه في عرضه المسائل النحوية

وبعد أن أجلينا هذه المسائل النحوية المختلفة عند الجرجاني يطيب لنا أن نذكر هنا بعض الملاحظات حول آراء الجرجاني ومنهجه في عرضه تلك المسائل النحوية كما يلي :-

١- فيما يتعلق بتعليق الكلم فإن الإمام الجرجاني قد حصر أوجه التعليق في عملية الإسناد سواء في ذلك الجملة الاسمية أو الفعلية ،حيث حصرها في ثلاثة أنواع تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما .

ويتعلق الاسم بالاسم بأن يكون خبراً له أو حالاً منه أو تابعاً له سواء في الصفة أو التأكيد أو البدل أو العطف أو الإضافة .

أما تعلق الاسم بالفعل وذلك بأن يكون فاعلاً له أو مفعولاً أو ظرفاً أو مفعولاً معه... .

أما تعلق الحرف بهما فهو إما أن يتوسط الحرف بين الفعل والاسم وذلك في حروف الجر ، وقد يحصل ذلك أيضا في حروف العطف أو تعلق أحرف المعاني بالاسم والفعل كما في حروف النفي والاستفهام والشرط والجزاء .

٢- لقد بين الإمام الجرجاني أن هذه الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضه ببعض هي معاني النحو وأحكامه ، وتقوم عليها فكرة النظم .

٣- تعتمد نظرية النظم عند الإمام الجرجاني على توخي المعاني النحوية في أجزاء العبارة ، فالنحو هو النظام الهندسي الداخلي للعبارة أو الجملة العربية ، وفي ذلك يقول :

وقــد عَلِمْنــا بــأَنَّ الــنَّظْمَ لــيسَ سِــوى   حُكـمٍ مـنَ النَّحْـو نَمـضي فـي تَوَخِّيـهِ

٤- مصطلح التعليق من ابتكار الإمام الجرجاني ، فلم يسبق إليه ويقصد به ارتباط الكلام وتآلفه ونظمه في العبارة من الوجهة الدقيقة التي تنطوي عليها النفس ، أو هو توخي المعاني النحوية وإعمالها في أجزاء العبارة .

٥- ائتلاف الكلم معناه عند الإمام الجرجاني حصول الإفادة أي أن تتم الفائدة بالإسناد كما في الجملة الاسمية أو الفعلية .

٦- ليس للحروف تأثير في أصل ائتلاف الكلام لأن سقوطها وثبوتها سواء من هذه الجهة. ولو كان الحرف مما يؤثر في الائتلاف لوجب أن تزول الإفادة بسقوطه. وكذلك لا يأتلف الفعل مع الفعل وكذلك لا يأتلف الحرف مع الفعل بدون اسم .

٧- استظهر الإمام الجرجاني الأسرار المعنوية للتقديم والتأخير وبين الاحتمالات والبدائل المختلفة المنطوية في أساليب التقديم والتأخير. وقد انتقد سابقيه لأنهم لم يذكروا في التقديم غير العناية والاهتمام،حيث أوضح بأن العناية والاهتمام من العناصر المقررة لمسألة التقديم والتأخير، غير أن التفصيل وشرح العناية وسببها واجبان أيضاً وإلا صَغُر أمر التقديم والتأخير في النفوس.

٨- لقد قرر الإمام الجرجاني بأنه من الخطأ أن بقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره إلى قسمين فيجعل مفيداً في بعض الكلام وغير مفيد في بعض ، فلا يجوز تعليل التقديم مرة بالعناية وأخرى بالضرورة الشعرية. أي أنه إما أن يكون تقديم الشيء مفيداً في كل حال أو لا تكون له فائدة في أي موقع وقع.

فالانتقائية في تقرير فائدة التقديم والتأخير غير جائزة عند الجرجاني خلافاً لما ذكره سيبويه وسائر النحويين .

٩- استعرض الإمام الجرجاني الفوائد المترتبة على تقديم الفعل الماضي أو المضارع في أسلوب الاستفهام. وقد أتى على البدائل الممكنة معنوياً في مواضع الاستفهام في الفعلين ، وكذلك استعرض صور تقديم الفاعل والمفعول والفوائد المترتبة على كل ذلك ، فنقدم الفعل عندما نشك في وقوعه ، ولكننا نقدم الاسم إذا شككنا في هوية الفاعل .

١٠- استعرض الإمام الجرجاني كذلك صور التقديم والتأخير في النفي وأتى على الوجوه والبدائل المختلفة في تقديم الفعل أو الفاعل في النفي، وكذلك تقديم المفعول وتأخيره على الفعل في النفي. والمعني في كل ذلك هو الفصيل في قَبُول هذا التركيب أو رفضه لُغوياً .

١١- لقد أثبت الإمام الجرجاني أن تقديم الفعل في النفي على الجار والمجرور هو نفي للفعل الواقع في الجملة دون وجوب نفي هذه الأسماء المجرورة. أما تقديم الجار والمجرور فهو نفي للأسماء المجرورة وليس بالضرورة نفياً للفعل .

١٢- في رأي الإمام الجرجاني أنه لا يؤتى بالاسم مجرداً من العوامل إلا لعملية إسناد نويت به ، فإذا قلت : (عبدُ الله) فقد أشعرت المخاطب بأنك أردت الحديث عنه ، فإذا جئت بالحديث وقلت : (قام أو خرج أو هرم) فقد علم ما جئت به حيث وطأت له وقدمت الإعلام فيه .

وبالجملة يقرر الجرجاني بأنه ليس إعلامك الشيء بغتة غفلاً مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له ولذلك قالوا : إن الشيء إذا أضمر ثم فسر كان ذلك أفخم من أن يذكر من غير تقدمة أو إضمار .

١٣- يتمتع الإمام الجرجاني بثروة لغوية غنية سرعان ما يستدعيها من الشعر الرصين المحتج به ، فهي تصلح كشواهد للمسائل النحوية المختلفة ، وهي من ناحية أخرى تشير إلى سعة إطلاعه وعمق معرفته بأساليب البيان العربي المضمنة في الشعر. ثم يستطرد بعد ذلك في سرد الأمثلة من الآيات القرآنية ، وذلك لأنه أرادها أن تكون دلائل للإعجاز القرآني ، فهي الأمثلة المعجزة التي وقف بها الجرجاني على أسرار إعجاز النظم القرآني .

١٤- لقد أكد الإمام الجرجاني على البعد النفسي في التقديم والتأخير ، فعلى سبيل المثال صرح بأن تقديم (مثل وغير) شيء مركوزٌ في الطباع وهو جار في عادة كل قوم ، فأنت الآن إذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين مقدمين أبدا على الفعل ، وترى هذا المعنى لا يستقيم

فيهما إذا لم يقدما بل ترى كلاماً مقلوباً عن جهته ومغيراً عن صورته ورأيت اللفظ نبا عن معناه ورأيت الطبع يأبى أن يرضاه .

١٥- إن لموقع الكلمة في الجملة أهمية بارزة عند الجرجاني فهو يكشف ويحدد الوظيفة التداولية المناطة بالكلمة تقديماً وتأخيراً ، وبدونه لا يمكن الوقوف على جماليات أسرار التقديم والتأخير .

١٦- يستدرك الجرجاني على سيبويه في جعله التقديم للتنبيه أي لمجرد العناية والاهتمام فيبين أنه لا يمكن أن يكون التقديم للتنبيه عليه فقط ، إذ لا تنبه السامع لشيء لا يعلمه أصلاً ؛ لأنه يخرج بك إلى أن تقول إني أردت أن أنبه السامع بشيء لا يعلمه في جملة ولا تفصيل وذلك ما لا يشك في استمالته فاعرفه .

١٧- لقد كشف الإمام الجرجاني عن جماليات الحذف والذكر ونبه إلى أهميتها وأنها بمثابة المفصل في تحديد المعنى ، فالحذف عند الجرجاني باب " دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن " .

١٨- لا يمكن فهم الحذف عند الإمام الجرجاني على معنى أن عنصراً كان موجوداً في الكلام ثم حذف بعد وجوده ولكن المعنى الذي يفهم من كلمة الحذف ينبغي أن يكون هو الفارق بين مقررات النظام اللغوي وبين مطالب السياق الكلامي الاستعمالي .

١٩- قد يذكر الفعل كثيراً والغرض منه ذكر الفاعل ، وهذه الاستعمالات موجودة بكثرة في اللغة ومضمنة في المعنى الآخر الذي هو توفير العناية على إثبات الفعل والدلالة على أن القصد من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله لا أن تعلم التباسه بمفعوله .

٢٠- لقد استنفذ الإمام الجرجاني الفروق المختلفة في الخبر إذا كان اسماً أو فعلاً أو صفةً مشبهةً أو معرفةً أو نكرة وما يترتب على ذلك من فروق في المعنى .

فعلى سبيل المثال أوضح الإمام الجرجاني بأنك إذا نكرت الخبر جاز أن تأتي بمبتدأ ثانٍ على أن تشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأول ، وإذا عرَّفته لم يجز ذلك فتقول في الصورة الأولى (زيدٌ منطلقٌ وعمرو) ولا تقول في الصورة الثانية (زيدٌ المنطلقُ وعمرو) . وعلى هذا فإنه يجوز العطف على الخبر النكرة ولا يجوز العطف على الخبر المعرفة ، وذلك للفرق بين نمطي الخبر هنا بالتعريف والتنكير .

٢١- يختلف معنى التقديم والتأخير في المعرفتين إذا كانتا مبتدأ أو خبراً حيث استدرك الجرجاني في هذا الباب ما قاله النحويون في باب (كان) بأنه إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسماً والآخر خبراً مثل (كان زيدٌ أخاك) ، و (كان أخوك زيداً) . فالمبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولاً ولا كان الخبر خبراً لأنه مذكور بعد المبتدأ ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى ، والخبر خبراً لأنه مسند ومثبت به المعنى .

وعلى هذا إذا جئت بمعرفتين فجعلتهما مبتدأ وخبراً فقد وجب وجوباً أن تكون مثبتاً بالثاني معنى للأول فإذا قلت:(زيدٌ أخوك) كنت قد أثبت بـ (أخوك) معنى لزيد، وإذا قدمت وأخرت فقلت: (أخوك زيد) وجب أن تكون مثبتاً بزيد معنى لـ (أخوك) .

٢٢- لقد اعترف الإمام الجرجاني بأن في تمييز ما يقتضي واو الحال في بعض الجمل مما لا يقتضيها أمرٌ فيه صعوبة واضحة ، ولذلك فقد عالج مجيء الواو مع بعض الجمل ثم بين حكمة تركها في جملٍ أخرى ، مستعيناً في ذلك بالمعنى المستفاد من حضور الواو أو غيابها.

٢٣- فرق الإمام الجرجاني بين معنيين دقيقين لجملة الحال إذا قدمت أو أخرت أحد عناصرها، وهذا من أسرار وفوائد التقديم والتأخير لعناصر جملة الحال ، ففي قول الشاعر:

إِذَا أَتَيْــــتَ أَبَــــا مَـــــرْوَانَ تَـــــسْأَلُهُ وَجَدْتَـــهُ حَاضِـــرَاه الجُـــوْدُ وَالكَـــرَمُ

فيصرح عبد القاهر على جملة (حاضراه الجود) بأنها جملة من مبتدأ وخبر وليس فيها واو الحال . وفي رأي عبد القاهر أن لتقديم الخبر (حاضراه) تأثيراً في إفادة الاستغناء عن الواو ، وأن الشاعر لو أخر الخبر وقال (وجدته الجود والكرم حاضراه) لا يحسن ولا يستقيم كما في الصورة الأولى.

٢٤- يقرر الإمام عبد القاهر أن كل جملة وقعت حالاً ثم امتنعت من (الواو) فذاك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأول في إثباتٍ واحد .

وكل جملة جاءت حالاً ثم اقتضت (الواو) ، فذاك لأنك مستأنفٌ بها خبراً وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول في الإثبات .

٢٥- فكرة الفصل والوصل عند الإمام الجرجاني هي فكرة نحوية في أساسها حيث حددت معالمها على أساسٍ نحوي ، فالوصل هو عطف الجمل بعضها على بعض ، أما الفصل فهو ترك العطف فيها والمجيء بها مقطوعة .

٢٦- يقرر الإمام الجرجاني أن الفائدة من عطف الاسم المفرد على اسمٍ آخر تتمثل في إشراك الثاني في إعراب الأول ، ومن ثم فقد أشرك في حكم ذلك الإعراب . أي أن (الواو) تنقل الحكم الإعرابي من الأول إلى الثاني .

٢٧- اشترط الإمام عبد القاهر في عطف جملة على جملة وجود مناسبة أو سبب يحصل بها معنى الجمع بين الجملتين ، بل يؤكد بأنه يجب أن يكون المحدث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الأخرى ، وعلى هذا لو قلت : (زيدٌ طويلُ القامة وعمرو شاعر) كان ذلك خلفاً من القول ، لأنه لا مشاكلة ولا تعلق بين المعطوف والمعطوف عليه .

٢٨- من القواعد التي قررها الإمام عبد القاهر أن الصفة والتأكيد لا يحتاجان إلى رابطٍ يربطهما بالموصوف والمؤكد ، فقوله تعالى: ﴿ الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ فـ (لا ريب فيه) بيان وتوكيد وتحقيق لقوله (ذلك الكتاب) فلا تحتاج للواو . ومثله قوله تعالى :

﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ فقوله (إن هذا إلا ملك كريم) مشابك ومداخل لقوله (ما هذا بشراً) فهو شبيه بالتأكيد .

٢٩- استعمل الإمام عبد القاهر مصطلحي التبيين والتعيين للدلالة على الصفة أو النعت ، وهذا مجاراة لبعض النحاة الذين استعملوا مصطلح التبيين بدلاً من الصفة .

٣٠- يؤكد الإمام عبد القاهر أن الجملة إذا جاءت بعد ما يقتضي سؤالاً فهي عند ذلك تكون بمنزلة التصريح بذلك السؤال ، مثال ذلك قول الشاعر :

زَعَمَ العَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوْا ، وَلَكِنْ غَمْرَتِي لَاْ تَنْجَلِي

فجملة (صدقوا) مفصولة عما قبلها وقد وقعت جواباً لسؤالٍ غير موجود ولكنه مضمنٌ في صدر البيت . فوجود الفصل في مثل هذا الموضع يعمل على إثارة النفس للتساؤل ، ومن ثم معرفة الجواب بعد ذلك .

٣١- للجمل من حيث الفصل والوصل ثلاثة أحكام عند الجرجاني :

أ- جملة حالها مع التي قبلها كالصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد ، وهذه لا يكون فيها عطف البتة ، لشبه العطف فيها بعطف الشيء على نفسه.

ب - جملة يكون حالها مع التي قبلها كحال الاسم المختلف عن الذي قبله ، لكنه يشاركه في الحكم ، ويدخل معه في المعنى ، وذلك أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه ، وهذه حقها العطف فقط.

ج - جملة حالها مع ما قبلها حال الاسمين المختلفين في الحكم ، فلا صلة بينهما ، وهذه يمتنع الوصل فيها البتة .

٣٢- لقد حدد الإمام عبد القاهر وجوه استعمال (إن) ووظائفها فيما يلي :-

أ- ربطها للكلام كأنه جملة واحدة ، فتبدو الجملتان كأنهما جملة واحدة حيث دخول (إن) دلالة على ربطهما واتحادهما ببعضهما كأنما أفرغتا إفراغاً واحداً وكأن إحداهما قد سبكت في الأخرى.

ب - دخولها على ضمير الشأن فلا يصلح إلا بها ، كقوله تعالى :﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِين ﴾ .

ج - تهيئتها النكرة للابتداء ، أي أن تصلح النكرة لأن يبتدأ بها ويحدث عنها ، كقول الشاعر:

إِنَّ شِوَاءً وَنَشْوَةً وَخَبَبَ البَازِلِ الأَمُونِ

حيث غياب (إن) عن صدر البيت يؤدي إلى عدم الفائدة بالجملة .

د – وجودها يغني عن وجود الخبر ، كقول الأعشى :

إنَّ مَحَــــــــــلاً وَإِنَّ مُــــــــــــرْتَحَلاً ... وَإِنَّ فِـــيْ الـــسَّفْرِ إِذْ مَــضَوْا مَهَـــلاً

حيث حذف الخبر وتقديره (إن لنا محلاً وإن لنا مرتحلاً وإن لنا في السفر ...) ، ويوضح عبد القاهر أن حذف الخبر هنا فيه من اللطف والدقة ما لا يكون بذكره ؛ لأن (إن) تعتبر حاضنة ومترجمة ومتكفلة بالخبر المحذوف .

كما أوضح الإمام الجرجاني بأن من وجوه استعمال (إن) مجيئها في الجواب عن الأسئلة وكذلك تأتي للتأكيد وللتهكم ونفي ظن المتكلم .

الفصـــل الثالث

الأصول النحوية عند عبد القاهر الجرجاني

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : القياس .

المبحث الثاني : العامل .

المبحث الثالث : التعليل

المبحث الأول : القياس

القياس لغةً : التقدير ، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسةً وقياساً : أي قدرته. [١]
والقياس كما يراه أرسطو هو" الاستدلال الذي إذا أسلمنا فيه ببعض الأشياء لزم عنه بالضرورة شيء آخر ".[٢]

وأما القياس في عرف علماء النحو فهو:"حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[٣].
ويعرفه أبو علي الفارسي بقوله : " إنه علمٌ بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب "[٤].

لقد ارتبط القياس في نظر النحاة بالعقل والتفكير لكونه أداة لصوغ قوانين اللغة التي تسير عليها، حيث انبثقت جذور هذا العلم في بدايته عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي يعد " أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل وكان مائلاً إلى القياس في النحو "[٥]
و سار على هذا النهج الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي" جمع بين السماع والقياس ، فكان يبني القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب مع نصه دوماً على ما يخالفه "[٦]

وقد اعتمد النحاة وخاصة البصريين منهم على الكثير الغالب من كلام العرب في قياسهم فلم يحفلوا بالشاذ والقليل ولذلك كانوا أصح قياساً ، وكانت قواعدهم أكثر انضباطاً حيث استعملوا ما استعملته العرب وأجازوا ما أجازته[٧]، رغبةً في اطراد القواعد وضبط الأقيسة .
فقد كان سيبويه يرد الرأي النحوي لأنه غير مسموع ولا نظير له في كلام العرب وإن كان لشيخ من شيوخه ، وفي ذلك يقول:" وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: (اضربان زيداً) ، و(اضربنان زيداً) فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها ".[٨]

ولقد تبلور منهج القياس في النحو العربي علي يدي أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني ، فكان أبو علي الفارسي يقول : " لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحب إلي من أن

---

(1) لمع الأدلة للأنباري ٩٣
(2) الأصول في النحو العربي لمحمد عيد ٦٧
(3) الإغراب في جدل الإعراب للأنباري ٤٥
(4) التكملة لأبي علي الفارسي ١٨١
(5) طبقات النحويين للزبيدي ٣١
(6) المدارس النحوية لشوقي ضيف ٥٣
(7) انظر : الكتاب ٤٠٢/٢
(8) الكتاب ٥٢٧/٣

أخطئ في مسألة قياسية " [١] ويمضي ابن جني على نهج أستاذه ، فيقول :" إن مسألة واحدة في القياس أنبل من كتاب لغة عند عيون الناس". [٢]

أما الإمام عبد القاهر فقد تميز بمنهج منفرد ، فكان أكثر ميلا لمذهب البصريين ، ويدعوهم بأصحابه في نحو قوله : "فهذا قول أصحابنا"[٣] .فهو يجعل الكثير مقياسا أو معيارا يعرف به القياس ، نحو قوله :

في التابع في أجمعون وأكتعون ، قائلاً : " وإذا قالوا: أجمعون أكتعون ؛ كان الأكثر في أكتعون أن يكون تبعاً لأجمعون ، كمثل قولهم : حسنٌ بسنٌ ، وجائعٌ نائعٌ "[٤]

كما أنه لم يجز القياس على القليل الشاذ أو على ما لا نظير له ، فمن ذلك عدم حذف الضمير الراجع إذا جاء مجروراً إلا في القليل ، فيقول :فإن كان ضميراً مجروراً لم يحذف إلا في القليل لو قلت : جاءني الذي مررت تريد به ، لم يجز لأنه إنما جاء في أبيات شاذة منها قوله :

فَأَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءِ قَيْسٍ كَقَابِضٍ   عَلَى المَاءِ لا نَدْرِي بِمَا هُوَ قَابِضُ[٥]

المعنى : لا ندري بما هو قابض عليه ثم حذف عليه وهو شاذ لا يقاس عليه [٦]

ولقد نص الإمام عبد القاهر في موضع آخر على ضرورة التمسك بالقياس حيث يقول في ذلك : " ومن المحال ترك القياس ومخالفة الأصول بغير فائدة "[٧]

وقد استعمل الإمام عبد القاهر عدداً من الألفاظ المرادفة في معناها للقياس كما يلي :

- **الأصل** : فمن ذلك قول الإمام عبد القاهر في شرح الجمل : " وإن كانت الحركة ضمة بدل منها الكسرة لتنقلب الواو ياء ، كقولهم في جمع دلو أدلى ، والأصل أدلو مثل أكلب في كلب ، وليس كمثال أفعل بكسر العين كما هو لفظ أدلي أصل في أمثلة التكسير وحكم الياء إذا كان في آخر الاسم أنه إذا كان ما قبلها متحركاً لم تكن الحركة إلا الكسرة " [٨] .

---

(1) معجم الأدباء ٢٥٤/٧

(2) الخصائص ٨٨/٢

(٣) يقصد بهم البصريين ، انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٣٧٥/٢

(4) شرح الجمل في النحو ٢٧٤

(5) هذا البيت من البحر الطويل وهو لقيس بن جروة الطائي ، في: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٠٢١/٢ ونتائج التحصيل للدلائي ٧٥٥/٢

(6) شرح الجمل في النحو ٢٦٦

(7) المقتصد في شرح الإيضاح ٣٩١/١

(8) شرح الجمل في النحو ١٣٥ – ١٣٦

ويقول في موضع آخر " أن الأصل في الأسماء أن لا يكون لها عمل ؛ لأن الجر الذي يقع بالإضافة لا يكون إلا مع إرادة معنى حرف جر كإرادتك معنى اللام في قولك : غلام زيد ، ومعنى من في قولك : خاتم فضة ، وباب ساج" . (١)

ونحيل فيما يلي إلى ورود هذا المصطلح عند الإمام عبد القاهر في أكثر من موضع في مؤلفاته النحوية (٢).

- **المستمر** : ففي حديثه حول حذف (ما و لا) مع الفعل المضارع يقول: " وقد يحذف ما ولا مع الفعل المضارع ويراد ، فيقال : والله يخرج زيد ، ويراد : ما خرج أو لا يخرج قال الله تعالى : ﴿ تالله تفتؤا تذكر يوسف ﴾(٣) والمعنى والله أعلم : لا تفتأ وهذا الحذف شائع مستمر ".(٤)

فمصطلح (مستمر) يشير إلى القياس والاطراد في مثل هذا الباب.

وقد أشار الإمام عبد القاهر إلى هذا المصطلح في أكثر من موضع في مؤلفاته النحوية. (٥)

- **المطرد** : وهذا واضح في قوله :" كل اسم كان مؤنثاً من غير أن يكون فيه علامة التأنيث ؛ كان في تقدير التاء بدلالة ردهم لها في التصغير كقولهم :(أريضة ودلية) يطرد ذلك في كل ما كان على ثلاثة أحرف " ، ويقول في موضع آخر أن (سوى) تأتي ظرفاً وتستعمل على الاطراد :" فإذا قلت : جاءني القوم سوى زيد فكأنك قلت : جاءني القوم مكان زيد ويدل على ذلك أن الصلة تستقل به كقولك : جاءني من سواه وأخذت ما سواه مستعمل ذلك على الاطراد"(٦)

أنواع القياس عند الجرجاني

والقياس عند الإمام عبد القاهر على نوعين هما :-

أ-قياس الطرد : وهو أن تطرد القاعدة النحوية على نوع أو جنس معين من الكلمات تتشابه في قياساتها ، ومن ذلك قوله : " اعلم إن اسم الفاعل الجاري على الفعل نعني به أن يكون على زنة المضارع من فعله مثل : إن ضارباً على وزن يضرب ومكرماً على وزن يكرم ومنطلق على وزن ينطلق وعلى هذا القياس"٧ ، فهذه هي قواعد ثابتة ومطردة قياساً وما يخرج عنها فهو شاذ.

---

(1) شرح الجمل في النحو ١٤٤

(2) انظر: شرح الجمل في النحو ١٧٥- ١٨٩-٢٢١-٢٢٤-٢٦٦-٢٩٩ والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ١٣٣-١٣٤-١٤٥-١٦١-١٦٩-١٧٤-٢٦٠-٣٧٧-٤٠١-٤٧٩-٤٨٩-٤٩٨-٤٩٩- ٥٠٧-٥٣٦-٥٤٨ ، ٢/ ٤٦-٦١-٦٢-٩٥-١٠٥-١٢٣-١٩٦ ودلائل الإعجاز ١٦٤-٢١٨-٢١٩-٢٣١-٢٤٤-٢٤٥

(3) سورة يوسف : ٨٥

(4) شرح الجمل في النحو ٢٢٧ ، ٢٢٨

(5) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٣٤٤-٤٩٠ ، ٢/ ١٢٣-١٣٨-٣٠٠-٣٧٦ ودلائل الإعجاز ١٦٦

(6) شرح الجمل في النحو ١٩٢

(7) السابق، ٢٣٧

ب–قياس الشبه :

وذلك أن يقاس الشيء ويحمل على مشابهه وفي ذلك يقول الإمام عبد القاهر: " إنما جعلنا الأفعال الأصل في العمل لأن ما عداها من العوامل تبع لها فروع ،تفسير ذلك أن الذي يكون من العوامل وغيرها ، إن كانت حروفاً كانت إما حروف جر وإما حروفاً شبهت بالأفعال كباب إن" [١]

الشاذ عند الجرجاني :

الشاذ هو "ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن تلك إلى غيره"[٢] وقد تناول الإمام عبد القاهر ضرباً واحدا لا غير من ضروب الشواذ وهو :

– **شاذ في القياس والاستعمال جميعاً**[٣] : حيث أكد الإمام عبد القاهر على ذلك من خلال حديثه عن صفات الاسم فيقول : " وكل واحد من الألف واللام والتنوين دليل على الاسمية ؛ لأجل أن الألف واللام لا يكون في غير الأسماء فأما ما أنشده شيخنا عن أبي زيد من قول الشاعر :

يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً ... إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

وَيَسْتَخرِجُ اليَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ ... وَمِنْ جِحرِهِ بِالشَّيْخَةِ اليَتَقَصَّعُ[٤]

فلا اعتداد به لشذوذه قياساً واستعمالاً ، وإنما جاء به على معنى (الذي يجدع) الذي يقدع أي يقال : جدع الله أذنه ، و (الذي يقصع) : تقصع أي دخل القاصعاء ، واستعمال نحو هذا خطأ بإجماع ، فكل لفظ دخله الألف واللام فاحكم بأنه اسم ، وليس كل ما يمتنع عليه اللام يحكم بالخروج من الأسماء [٥]".

---

(1) شرح الجمل في النحو ١٤٣

(٢) الخصائص ٩٧/١

(٣) انظر : الخصائص ٩٨/١

(4) هذان البيتان من البحر الطويل وهما للطهوي ، لم أعثر على ديوانه ولكنه موجود في: الوساطة ١٥ والإنصاف ١٥١/١–١٥٢–٣١٦ والتوطئة لأبي علي الشلوبين ١٧١ وأمالي السهيلي ٢١ ونتائج التحصيل ٢/ ٧٤٥–٧٤٦

(5) المقتصد في شرح الإيضاح ٤٧/١

درجات الشذوذ عند الجرجاني :

وقد استعمل الإمام عبد القاهر ألفاظاً تتفاوت في دلالاتها على البعد والشذوذ كما يلي :

١- **الضعيف** :ومنه قوله " وأما الفصل بالمفعول ؛ فلم يأت إلا في شعر ضعيف كقوله :

فَزَجَجْتُهَـــــــــا بِمِزجّـــــــــــةٍ   زَجّ القَلُـــــوصَ أبــــــي مَـــــزَادَه[١]

أراد : زج أبي مزادة القلوص [٢] وقوله : وعلى هذا بنى ابن عامر في قراءته : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ [٣] ، بنصب الأولاد وجر الشركاء،وهو ضعيف" [٤]

٢- **المردود** : ومن درجات الشذوذ عند الإمام عبد القاهر ما أطلق عليه من لفظ المردود حيث له أسلوب لطيف وعبارات مهذبة ومؤدبة في الرد على ما يخطئ فيه العامة والخاصة ، فمن ذلك مثلاً رده على من حذف النون ، بقوله : " وإنما كان أبو السمال مقضياً عليه باللحن ؛ لأجل أنه نصب (العذابَ الأليم) من قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الأَلِيمِ ﴾[٥] مع حذف النون في (لذائقوا) وليس في (ذائقو) ألف ولام ، فيكون كـ (الحافظ عورة العشيرة) وقد حكى أبو الحسن أنه سمع أعرابياً يقرأ : ﴿ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ ﴾ [٦] وذلك عندهم لحن وجار مجرى الغلط المردود البتة "[٧]

٣- **مالا يعتد به** : ومن ذلك قوله : " وأما العجمة في غير الأعلام فلا اعتداد بها ؛ لأنهم أجروها أسماء الأجناس مجرى ما صاغوه فأدخلوا عليه الألف واللام وتصرفوا فيه تصرفهم في سائر الأجناس نحو : (رجل) و (فرس) ". [٨]

---

[١]هذا البيت من بحر مجزوء الكامل ولم أقف على قائله ، انظر: معاني القراءات للأزهري ٣٨٩/١ وحجة القراءات لأبي زرعة ٢٧٣ و الموضح في وجوه القراءات لابن أبي مريم ٥٠٧/١ والمفهم للقرطبي ٣/ ٥٥٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٨/٣

[٢] شرح الجمل ٢٥٦

[٣]سورة الأنعام: ١٣٧

[٤] شرح الجمل ٢٥٧،الآية من سورة الأنعام وفيها قراءتان حيث قرأ ابن عامر :(وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) ، في حين قرأت الجماعة : (وكذلك زين) بفتح الزاي ، (قتل) بالنصب ، (أولادهم) بالجر ، (شركاؤهم) بالرفع فهم الفاعلون ، والتقدير : (وكذلك زين شركاؤهم أن قتل كثير من المشركين أولادهم) ، انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٧٠ والحجة القراءات لابن خالويه ١٥٠- ١٥١ ومعاني القراءات ٣٨٨/١ وحجة القراءات لأبي زرعة ٢٧٣ والكشف والبيان ١٩٤/٤ والكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٥٤/١ وقراءة الكسائي للكرماني ٥٤ والموضح في وجوه القراءات ١/ ٥٠٧ والمفهم للقرطبي ٣/ ٥٥٢

[٥]سورة الصافات : ٣٨

[٦]سورة التوبة :٢

[٧] المقتصد في شرح الإيضاح ٤٧٢/١

[٨] السابق ، ٢/ ٣١٦

وقد نوه الإمام عبد القاهر الجرجاني على وجود هذا المصطلح في مواضع أخرى من تراثه النحوي.[١]

٤- **القليل** : ومنه قوله : " وإنما يتفق أن يكون الإعراب فيه ضرب من الفائدة في القليل ، وذلك أن الجزم يفصل بين أن لا يكون للنهي ، وبين أن يكون للنهي ، كقولك :"لا تفعل ولا يفعل"[٢]

وقد ورد هذا المصطلح عند عبد القاهر الجرجاني في مواضع أخرى من مؤلفاته النحوية .[٣]

٥- **الرفض**:ومن ذلك قوله في الأسماء المتمكنة "ألا ترى أن (هو) اسمٌ وهذه الضمة موجودة فيه. فأصل (أَحْقٍ) و (أَجْرٍ) : (أَحْقُوٌ) و (أَجْرِوٌ) ؛ لأنه جمع على (أَفْعُلس) مثل : (كَلْب) ، و (أَكْلُب) ، إلا أنهم استثقلوا الضمة في الواو فقالوا : (أَدْلوٍ) ، ثم إنهم أبدلوا من الضمة كسرة فانقلبت الواو ياء ، وذلك لئلا يكون آخر الاسم كآخر الفعل مثل : (يَغْزُو) و (يَدْعُو) ، ويأتي استقصاء ذلك في التصريف ، فتقول : (هذه أَدْلٍ) و (مَرَرْتُ بِأَدْلٍ) ، و (رَأَيْتُ أَدِلِيَاَ) ، كـ (غَازٍ) سواء ، وهذا رفض قياس كما ترى ؛ إذ قد تركت (أَفْعُلاً) الذي هو قياس (فَعْل) في الجمع إلى (أَفْعُلٍ) الذي ليس بقياس"[٤]

٦- **النادر** : ومنه قوله : " فأما قولهم : لدن غدوة ، فإنهم قد خصوا غدوة من بين الأسماء كلها بحكم معه ، وهو أن نصبوها به وقال صاحب الكتاب : "له مع غدوة حال لا يكون مع غيرها " ، وهو أن شبه النون فيه بالتنوين في اسم الفاعل ، إذا قلت : هو ضارب زيدا ، وهو شيء نادر غريب تقاس الشواذ من الأحكام أبدا عليه "[٥] وقوله في موضع آخر : " وقد تجئ الإضافة في النادر على معنى حرف جر سوى اللام ومن ، فمن ذلك قولهم : هو ثبت الغدر ". [٦]

وقد ذكر الإمام عبد القاهر هذا المصطلح في مقامٍ آخر . [٧]

---

[١] انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٤٧/١ ، ٢/ ١١٦-٢٠٩-٣٣٣ ودلائل الإعجاز ١٨٠

[٢] شرح الجمل ٣١٠

[٣] انظر : شرح الجمل ٢٦٦-٣٠٤ والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٢٣٥-٢٩٢-٢٩٧ ، ٢/ ٧١-٢٠٠ وشرح الجمل ٢٦٦-٣٠٤

[٤] المقتصد ١٣٣/١

[٥] شرح الجمل في النحو ٣١٦-٣١٧

[٦] السابق ، ٢٥٨

[٧] دلائل الإعجاز ١٥٨

ألفاظ المفاضلة المقبولة عند الجرجاني :-

استعمل الإمام الجرجاني ألفاظاً تدل على أقيسة فيها نوع من المفاضلة أو الموازنة بين لفظين كلاهما صحيح ، كما يلي :

١- **الأغلب** : حيث قال في ذلك : " ثم الغالب على الإضافة أن تكون بمعنى اللام ومن ".[١]

وقد تردد هذا المصطلح لدى الإمام عبد القاهر في عدة مواضع أخرى .[٢]

٢- **الأولى** : ومن ذلك قوله: "فإن قلت لمن يقول:(أنا آتيك) : (أنا إذاً أكرمك)، لم يجز ، لأنه قد اعتمد الفعل بعدها على ما قبلها ، وهو أن قولك (أنا) مبتدأ ، و (أكرمك) خبره ، فهو أولى به لكونه خبراً عنه "[٣] وقوله أيضاً : " وجاز هذا التشبيه من حيث أن التمييز يحتاج إليه في بيان العدد فوجب أن يكون له إعرابٌ على كل حالٍ ولما وجب ذلك كان تشبيهه بالمفعول أولى من تشبيهه بالفاعل ، من حيث إنه يكون فضلة في الكلام ، ولا يكون أحد جزأي الجملة "[٤] ، وقد تعدد هذا المصطلح عند عبد القاهر في عدة مواضع.[٥]

٣-**الأحسن**، ومنه قوله:"وأما التثنية فأصلح قليلاً من الجمع تقول:(ظننت به ظنين مختلفين) ، و (قتلته قتلين) و (قمت قيامين) ، على أن الأحسن أن يقال : (ضربين من القتل) و(نوعين من القيام) " [٦]، ومنه قوله:" أن إعمال المصدر ليس فيه حذف والقول الأحسن ما لم يكن مؤدياً إلى الحذف لا سيما إذا كان على غير حده وفي غير موضعه ".[٧]

ولقد تكرر هذا المصطلح عند عبد القاهر في أكثر من مرة في مؤلفاته النحوية.[٨]

٤- **الأكثر** :

ومنه قوله : " المصدر يعمل عمل الفعل ، وله أحوال ثلاثة أحدهما : أن يكون منوناً ، والثاني :أن يكون مضافاً ، والثالث : أن يكون فيه الألف واللام ، فإذا كان منوناً عمل عمل الفعل، إلا أنه في الأمر الأكثر ، يترك فيه ذكر الفاعل وتعمل في المفعول "[٩] ، وقوله في مجيء (مذ ومنذ) اسمين : " وإذا كانا اسمين ، كانا على وجهين : أحدهما ، وهو الأكثر أن يكونا لحصر المدة وانتظام أول الوقت وآخره ، وذلك قولك : ما رأيته مذ يومان ، المعنى : أن جميع

---

[١] شرح الجمل ٢٥٧

[٢] المقتصد في شرح الإيضاح ٥٢٠/١- ٥٤٥ ، ٧٨/٢- ١٠٤- ١٦٩- ٣٣٢

[٣] السابق ، ٣٣٥/٢

[٤] شرح الجمل ٢٣٧

[٥] انظر : المقتصد ١٢٩/١- ١٩١- ٢٩١- ٢٩٢- ٤٦٦ ، ٦٢/٢- ٨٣- ٢٩٠

[٦] المقتصد في شرح الإيضاح ٥١٩/١

[٧] السابق ، ٥٠٥/١

[٨] انظر : المقتصد في شرح الإيضاح ١٢٩/١- ٤٤٠- ٤٧١- ٤٧٦- ٥١٩- ٥٢٠ ودلائل الإعجاز ١٦٤-١٦٥

[٩] شرح الجمل ٢٥٧

المدة التي انقطع فيها الرؤية يومان " [١] ومنه قوله :" فإذا قصد الحديث المحصن فالأكثر الأعرف أن يقال :(ضروب من القتل)، و(ضروب من العلم)، و(ضروب من الجهل)"[٢]
وقد تعدد هذا المصطلح عند عبد القاهر أكثر من مرة في مؤلفاته النحوية [٣] ، ولقد ورد هذا المصطلح عنده في بعض الأحيان بلفظ (الكثير). [٤]

٥- **الأقيس** : وقد رد على من قال :" كيف لم يرد الواو في حاله النصب فقلت :(رأيت غازواً) إذا كان الذي أوجب قلبه ياء في حال الرفع والجر سكونه مع انكسار ما قبله وقد زال أحد السببين وهو السكون فيجب أن يزول الحكم ...،فالجواب على ذلك : إنهم قصدوا أن لا يختلف الباب فأثبتوا الياء في حال النصب ليكون مثل الحالين الأخريين كما قالوا : (نعد) و(أعد) و(تعد) ، فحذفوا الواو منها لوجوب حذفها في (يعد) طلباً لأن يجري على سنن واحد وهذا أقيس"[٥] .

وقد ذكر الإمام عبد القاهر هذا المصطلح في مواضع أخرى. [٦]

٦-**الكثير الحسن** : قوله : " وأما الجزم نحو : (إن أتيتني آتك) ، فعلى الظاهر ؛ لأجل أن الأصل أن تجزم وإنما لم يجزم الشرط لامتناع الجزم في الماضي فهو بمنزلة قولك (ليغفر الله لزيد) ؛ لأن أصل الدعاء أن يكون مجزوما باللام ، وكل واحد من الوجهين كثير حسن "[٧] ، وقد ورد هذا المصطلح عند الإمام عبد القاهر بلفظ آخر وهو (يحسن ويكثر).[٨]

٧-**الأشيع** : ومن ذلك تركيزه حول مجيء (حيث) مع حرفي الجر (في) و(من) وتبيين موضع بنائها بالضم والفتح ، فيقول : " وقد تجيء (في) مظهرةً مع (حَيْثُ) نحو : (في حَيْثُ) ، ولكنه لا يكثر وإنما الذي يستمر عليه الكلام ما قدمت من استعماله على حد (إذ) ، و (من) تدخله دخولاً شائعاً نحو : (مِنْ حَيْثُ) ، وحكي في (حَيْثُ) الضَّمُ والفتح، والأشيع الضَّمُ ." [٩]

---

[١] شرح الجمل ٢٣٢

[٢] المقتصد ١/ ٥١٩

[٣] انظر : المقتصد ١٣٧/١- ١٣٨- ٢٠٤- ٢١٢- ٢٤٤- ٣٧٣- ٣٧٥ ، ٥٨/٢ – ٩٩ وشرح الجمل ٢٠٧- ٢٤٣- ٢٥٧- ٢٩٤- ٣٠٧

[٤] انظر : المقتصد ٥٧/١- ١٨٢- ١٨٦- ٣٢٠- ٣٣٩ ، ١٩٩/٢ وشرح الجمل ١٥٨

[٥] المقتصد ١٦٣/١

[٦] انظر : المقتصد ١٣٢/١- ٥٠١ ، ٤٢/٢

[7] المقتصد ٣٨٢/٢

[٨] انظر : دلائل الإعجاز ١٣٤- ٢٠٨

[٩] المقتصد ١٠٧/١

٨-**الأقرب** : ومن ذلك قوله : " اعلم أنك إذا قلت : (أَكْرَمَنِي وأَكْرَمْتُهُ عَبْدُ الله) ، فأردت إعمال الأوّلِ رفعت (عَبْدُ الله) ؛ لأنَّ الأول هو (أَكْرَمَنِي) وهو يقتضي الرفع ، وإذا رفعت (عَبْدُ الله) بـ (أَكْرَمَنِي) كان النية به التقديم ، حتى كأنك قلت : (أَكْرَمَنِي عَبْدُ الله) . وإذا كان كذلك أتيت بضميره في الفعل الثاني فقلت : (وأَكْرَمْتُهُ) ، كقولك : (ضَرَبَنِي زَيْدٌ وضَرَبْتُهُ) ؛ لأنَّ التقدير فيه ما ذكرنا من قولك : (أَكْرَمَنِي عَبْدُ الله وأَكْرَمْتُهُ) ، وإعمال الأول قليل ؛ لأجل أن الأولى بالعمل هو الأَقرَب ." [١]

٩-**الكثير الشائع** : فمن ذلك قوله في مجيء الماضي حالاً بالواو وغير الواو مقروناً مع (قد): " وما يجيء بالواو وغير (الواو) ، الماضي وهو لا يقع حالاً إلا مع (قد) مُظهرةً ومُقدرةً . أما مجيئها بالواو فالكثير الشائع ، كقولك : (أتاني وقد جهده السير)." [٢]

---

[١] المقتصد ٢٩٢/١

[٢] دلائل الإعجاز ٢٠٩

المبحث الثاني : العامل

لقد كان للعامل النحوي مكانة خاصة بين علماء النحو ، فكان مثار جدل عنيف بين العلماء ، وشغل من تفكيرهم حيزاً ضخماً ومن تأليفهم مكاناً كبيراً ، وكان حديث المتأخرين عنه أكثر ، وجدلهم حوله أعنف ويشير الدكتور محمد عيد إلى أن " السبب في نمو فلسفة العامل النحوية يعود أساساً إلى ذلك المجهود الذهني الذي بذله النحاة في التفريغ والتصور وتوليد الفكرة وتقليبها ، ويساعد على ذلك النمط المألوف للتفكير في أيامهم ، وبخاصة المنطق وعلم الكلام وهذا السبب له آثار واضحة في حديث العامل والمعمول" [١] .

ويعد سيبويه أول من تحدث عن العامل ويتبين ذلك في قوله : " هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية وهى تجرى على ثمانية مجار : على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والوقف وهذه المجارى الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف ، وإنما ذكرت ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث فيه من العوامل ، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب" [٢] .

وأما ابن جني فإنه يتجه بالعامل وجهة يخالف فيها النحاة ، فهو يرى أن العامل في الحقيقة هو المتكلم ، وأن نسبة العمل إنما هي للتقريب والتعليم والتيسير على طلاب العلم ، وفي ذلك يقول : " وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كـ (مررت بزيد) و (ليت عمراً قائم) وبعضه يأتي عارياً عن مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر وعليه صفة القول فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا : عامل لفظي وعامل معنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح " [٣] .

فابن جني يرى أن العمل في الحقيقة للمتكلم ، وأنه هو الذي يحدث الآثار التي تظهر في الكلمات وأن نسبتها إلى اللفظ إنما ترجع إلى مجرد المصاحبة التي حدثت بين فعل المتكلم ووجود اللفظ فهي نسبة مجازية .

---

[1] أصول النحو العربي ٢٠٤

[2] الكتاب ١٣/١

[3] الخصائص ١٠٩/١-١١٠

ويعتبر ابن مضاء القرطبي من أشهر المعارضين لفكرة العامل إذ إنه قد عقد في كتابه (الرد على النحاة) فصلاً يدعو فيه إلى إلغاء نظرية العامل ، والتي تعد الأساس والركن الركين الذي بنى عليه النحاة القاعدة النحوية ولذلك فقد ابتدأ حديثه ، بقوله : " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحو عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي ، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا : (ضرب زيد عمراً) أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه (ضرب) آلا ترى أن سيبويه رحمه الله قال في صدر كتابه : " وإنما ذكرت ثمانية مجاري ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه " [١] ، وذلك بين الفساد" [٢]، وبعد أن أنكر ابن مضاء أن العمل يعود إلى الفعل (ضرب) في الجملة السابقة استأنس بقول ابن جني " أما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل في الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره" [٣] ، ويضيف ابن مضاء : " وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع " [٤].

وخلاصة القول فإن ابن مضاء قد خالف أغلب النحاة في القول بنظرية العامل ، وأتى عليها من البنيان ، فلذلك جاءت آرائه ثورة عنيفة في هدم فكرة العامل من أساسها.

وكذلك يرى قطرب محمد بن المستنير بأن لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي (الحركات الإعرابية) على أواخر الكلم؛ إذ يرجع تلك الحركات إلى أثر صوتي يمكن تعليله تعليلاً صوتياً ، وفي هذا يقول : " إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام " [٥] وبهذا فقد خرج قطرب عن رأي أستاذه سيبويه الذي كانت الحركات عنده آثاراً للعوامل ولها قيمة دلالية ، فيرى قطرب أن المتكلم يلجأ إلى الحركة الإعرابية عندما يصعب عليه التسكين في الوصل.

---

[1] الكتاب ١٣/١

[2] الرد على النحاة لابن مضاء ٧٦-٧٧

[3] الخصائص ١٠٩/١-١١٠

[4] الرد على النحاة ٧٨

[5] الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٧٠

ولهذا الرأي الذي ذهب إليه قطرب بعض الجذور فيما ذكره الخليل بن أحمد حيث يقول : " إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به ". (١)

وقد أوضح الدكتور خليل عمايرة بأن الخليل كان من أنصار المذهب القائل بأن " الحركات تؤدي وظيفة أخرى بالإضافة إلى دورها في المعنى وهي إعانة المتكلم على وصل الكلام ، إلا أنها بأثر من العامل إن كانت على أواخر الكلم ، وربما كان دور التخفيف في وصل الكلم للحركات في بنية الكلمة وليس في آخرها." (٢)

وإذا ما انتقلنا إلى الإمام عبد القاهر الجرجاني وجدنا له عملاً رائداً في هذا الصدد ، ونعني بذلك كتابه الشهير (العوامل المائة). وهو ينم عن عمق منهجه النحوي وجلاء قدرته العقلية الكلامية في التحليل والتحاكم واللمسة المنطقية والنظرة الشمولية ، حتى تراه فيه وفي غيره من كتبه يسير بعلوم العربية إلى بديهيات أولية ، ثم ينطلق في تركيبها لرفع صروحها بلغة القضايا والاستنتاجات الخفية فكأنه رياضي لغوي ومنطقي نحوي .

وقد قسم الجرجاني العوامل في كتابه إلى قسمين :" لفظية ومعنوية ، واللفظية تنقسم إلى قسمين : سماعية وقياسية". (٣)

أما العوامل اللفظية السماعية ، فهي ما سمعت عن العرب ، ولا يقاس عليها غيرها كحروف الجر ، والحروف المشبهة بالفعل مثلاً فإن الباء وأخواتها تجر الاسم فليس لك أن تتجاوزها وتقيس عليها غيرها .

وأما العوامل اللفظية القياسية : وهي ما سمعت عن العرب ويقاس عليها غيرها .

وأما العوامل المعنوية : فاسمها يدل عليها ، إنها معنى من المعاني لا نطق فيه ، وهو معنى يعرف بالقلب ، ليس للفظ فيه حظ.

ونسرد فيما يلي أنواع العوامل عند الجرجاني كما يلي : (٤)

أولاً : العوامل اللفظية السماعية : وهي واحد وتسعون عاملاً ، وثلاثة عشر نوعاً :

النوع الأول : حروف تجر الاسم فقط ، وهي سبعة عشر حرفاً : من ـ إلى ـ في اللام ـ رب ـ على ـ عن ـ الكاف ـ مذ ومنذ ـ حتى ـ واو القسم ـ تاء القسم ـ باء القسم ـ حاشا ـ خلا ـ عدا.

النوع الثاني : الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وهي ستة أحرف : إنَّ ـ أنَّ ـ كأن ـ لكنَّ ـ ليت ـ لعل.

---

(1) الكتاب ٢٤١/٤

(2) العامل النحوي لخليل عمايرة ٦٥

(3) العوامل النحوية ٩-١٠

(4) انظر: السابق ١٠

النوع الثالث : حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر : لا ـ ما المشبهان بـ (ليس).

النوع الرابع : حروف تنصب الاسم المفرد فقط ، وهي سبعة أحرف ـ الواو بمعنى مع ، وإلا للاستثناء ـ يا في النداء ـ أي في النداء ـ هيا في النداء ـ أيا في النداء ـ الهمزة في النداء .

النوع الخامس : حروف تنصب الفعل المضارع ، وهي أربعة أحرف : أن ـ لن ـ كي ـ إذن.

النوع السادس : حروف تجزم الفعل المضارع ، وهي خمسة أحرف : إن ـ لم ـ لما ـ لام الأمر ـ لا : الناهية .

النوع السابع : أسماء تجزم الأفعال على معنى (إن) للشرط والجزاء ، وهي تسعة أسماء : من ـ أي ـ ما ـ متى ـ مهما ـ أينما ـ أني ـ حيثما ـ إذ ما .

النوع الثامن : أسماء تنصب أسماء نكرة على التمييز ، وهي أربعة أسماء : عشرة إذا ركبت مع اثنين إلى تسعة ـ كم ـ كأين ـ كذا.

النوع التاسع :كلمات تسمى أسماء الأفعال ، بعضها يرفع ، وبعضها ينصب وهي تسع كلمات: والناصبة منها ست كلمات : رويد ـ بله ـ ها ـ دونك ـ عليك ـ حيهل ، والرافعة منها ثلاث كلمات : هيهات ـ شتان ـ سرعان .

النوع العاشر : الأفعال الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وهي ثلاثة عشر فعلاً : كان ـ صار ـ أصبح ـ أمسى ـ أضحى ـ ظل ـ بات ـ مازال ـ ما برح ـ ما فتئ ـ ما انفك ـ ما دام ـ ليس.

النوع الحادي عشر : أفعال المقاربة ترفع اسماً واحداً ، وهي أربعة أفعال : عسى ـ كاد ـ كرب ـ أوشك .

النوع الثاني عشر : أفعال المدح والذم ، ترفع الاسم المعرف بلام التعريف وبعده اسم مرفوع يسمى المخصوص بالمدح والذم ، وهي أربعة أفعال : نعم ـ بئس ـ ساء ـ حبذا .

النوع الثالث عشر : أفعال الشك واليقين ، وتسمى أفعال القلوب ، وهي : علمت ـ رأيت ـ وجدت ، وهذه الثلاثة لليقين ، وظننت ـ حسبت ـ خلت (للشك) ، وزعمت (متوسطة بين الستة) فهذه سبعة .(١)

ثانياً : العوامل اللفظية القياسية : وهي سبعة :

الأول : الفعل على الإطلاق

الثاني : اسم الفاعل

الثالث : اسم المفعول

الرابع : الصفة المشبهة

---

(1) انظر: العوامل النحوية ١٢– ١١٨

الخامس: المصدر

السادس : الاسم المضاف

السابع : الاسم التام مثل (راقود خلاً) [١]

ثالثاً : العوامل المعنوية : وهي أمران :

الأول : رافع المبتدأ والخبر مثل (زيدٌ قائمٌ).

الثاني : العامل في الفعل المضارع الرفع. [٢]

وختم الإمام عبد القاهر هذه العوامل بقوله: " فهذه مائة عامل ، فلا يستغني الصغير ولا الكبير ، ولا الوالي ولا القاضي ، ولا الرفيع ولا الوضيع عن معرفتها واستعمالها" [٣].

وكذلك فقد أعطى الإمام عبد القاهر العوامل أهمية خاصة في النحو العربي، وتظهر هذه الأهمية بشكلٍ واضح من خلال تأليفه عملاً آخر ألا وهو كتابه (الجمل في النحو) والذي يعد المدعم والمرآة العاكسة لكتابه العوامل المائة ، حيث يقول في مقدمة كتابه هذا: " هذه جمل رتبتها ترتيباً قريب المتناول ، وضمنتها جميع العوامل ، تهذب ذهن المبتدئ وتفهمه وتعرفه سمت الإعراب ورسمه ، وتقيد في حفظ المتوسط الأصول المتفرقة والأبواب المختلفة لنظمها في أقصر عقد وجمعها في أقرب حد ". [٤]

لقد انتهج الإمام عبد القاهر في العامل نهجاً مختلفاً عن سابقيه حيث إنه أبرز أوجه الخلاف عند النحاة السابقين في العامل وأثره على المسائل النحوية مبرراً أقوالهم ومزيلاً الغموض فيها مبدياً رأيه بالحجج والبراهين والدلائل من منطلق أنه يأخذ آراء شيوخه كقاعدة نحوية يسير عليها وكأنها بنية هندسية يبني عليها صرحه العلمي في إبراز التفكير النحوي بالمعنى الذي أراده حتى يكون نبراساً ينير الطريق لمن حوله.

ومن هذه المسائل التي بنى عليها الإمام عبد القاهر نظريته في العامل نذكر مسألة عامل الرفع في المبتدأ والخبر والتي كانت محط أنظار النحاة البصريين والكوفيين كما أشبعها بحثاً الإمام ابن الأنباري في كتابه الموسوم بالإنصاف في مسائل الخلاف ، حيث يقول :

"لقد ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان وذلك نحو : (زيدٌ أخوك) ، و (عمرو غلامك) ، وحجتهم في ذلك : في قولهم أن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنهم وجدوا أن المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ[٥]"

---

(1) العوامل النحوية ١٢٣

(2) السابق ، ١٣٧

(3) السابق ، ١٣٧

(4) الجمل في النحو ٣٥

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري ٤٤/١

ولا ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت (زيد أخوك) لا يكون أحدهما كلاما إلا بانضمام الآخر إليه ؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاء واحدا عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه ؛ فلهذا قلنا: إنهما يترافعان ، كل واحد منهما يرفع صاحبه. ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً "(١)، "وقد جاء لذلك نظائر كثيرة ، قال الله تعالى : ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾(٢) فنصب أيا ما بتدعوا ، وجزم تدعوا بأيا ما ، فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً .

وقال تعالى : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾(٣) فأينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بأينما ،

وقال تعالى : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾(٤) إلى غير ذلك من المواضع فكذلك هاهنا .

قالوا : ولا يجوز أن يقال إن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، لأنا نقول : الابتداء لا يخلو : إما أن يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره ، أو غير شيء ؛ فإن كان شيئا فلا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة من حروف المعاني ؛ فإن كان اسماً فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه ، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له ، وذلك محال ، وإن كان فعلا فينبغي أن يقال زيد قائماً كما يقال (حضر زيد قائماً) وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم ، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمت فهو غير معروف". (٥)

" قالوا : ولا يجوز أن يقال إنا نعنى بالابتداء التعري من العوامل اللفظية ، لأنه إذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملاً والذي يدل على أن الابتداء لا يوجب الرفع أنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ، ولو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، فلما لم يجب ذلك دل على أن الابتداء لا يكون موجباً للرفع ". (٦)

" وأما البصريون فقد ذهبوا إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وأما الخبر فاختلفوا فيه : فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده وحجتهم في ذلك قولهم إن العامل هو الابتداء والتعري من العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف ، وإنما هي أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات

---

(1) الإنصاف ٤٥/١

(2) سورة الإسراء: ١١٠

(3) سورة البقرة : ١١٥

(4) سورة البقرة : ١١٥

(5) الإنصاف ٤٥/١

(6) السابق ، ٤٦/١

ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر ؟ فكذلك ها هنا. وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره ، قياساً على غيره من العوامل ، نحو (كان) وأخواتها و (إن) و أخواتها و (ظننت) و أخواتها ، فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره فكذلك ها هنا وأما من ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ يعملان جميعاً في الخبر فقالوا : لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ ؛ فوجب أن يكونا هما العاملين فيه ، غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف ، وذلك لأن المبتدأ اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل ، وإذا لم يكن له تأثير في العمل ، والابتداء له تأثير فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له ". [١]

وواضح مما سبق مدى استفحال الحجاج الكلامي والفلسفي بين قطبي النحو العربي ورؤية كل منهما نحو فلسفة عمل الرفع في المبتدأ والخبر ، وهي بلا شك تنطوي على نوع من الإفراط الفلسفي العميق وراء تبرير الحركة الإعرابية .

أما الإمام عبد القاهر فقد استفاض في شرح هذه المسألة وأمسك بمفاصلها الرئيسة وأجلاها تعليلاً بقوله: "قد جعلوا عامل الرفع في قولنا : زيد منطلق ، الابتداء وحقيقة الابتداء جعل الاسم أولاً لثان ، ذلك الثاني حديث عنه وكونه أولاً لثان وصف فيه ومعنى معقول ، وليس بلفظ".[٢]

ويقول أيضاً : " ما يعمل الرفع في الاسم المبتدأ وهو تعريه من العوامل الظاهرة وما يجرى مجراها ، وذلك قولك : (زيد منطلق) فإنما عمل الرفع في (زيد) تعريه من العوامل اللفظية

وليس التعري بلفظ كـ (إن) و (كأن) و إنما هو معنى ، وقول الشيخ أبي علي : فزيد ارتفع بتعريه من العوامل الظاهرة ، وإسناد الانطلاق والذهاب ونحوهما إليه ، إنما ضم إسناد الخبر إلى التعري بيانا لذلك ؛ لأجل أن التعري من العوامل لا يكون إلا بعد أن يسند إليه الخبر ؛ إذ الاسم لا يعرى من العوامل اللفظية إلا لأن يخبر عنه ، فإن لفظ (زيد) من غير خبر مظهر أو مضمر لم يكن مبتدأ ، بل كان بمنزلة أن تصوت صوتاً ، وذلك لا يكون له إعراب وإنما تقول : (زيد) وتسكت .

فلما كان التعري من العامل لا يحصل إلا مع إسناد الخبر ذكرهما جميعا ، فلا يجب أن يظن أن الخبر يعمل الرفع في المبتدأ كما قال البغداديون فإنهم زعموا أنهما يترافعان كل واحد منهما يعمل الرفع في الآخر ؛ ولأن الإسناد عامل غير التعري حتى كأن زيدا في قولك : (زيد منطلق)

---

(1) الإنصاف ٤٦/١

(2) شرح الجمل في النحو ١٤١

يرفع بعاملين فإنما العامل هو تعريه من العوامل اللفظية كـ (إن) و (ظننت) وما جرى ذلك المجرى وهو معنى لا لفظ.

ولهذا كان الشيخ أبو الحسين يقول : عامل الرفع في الاسم المبتدأ تعريه من العوامل الظاهرة ، وما يجري مجراها ، ولا يذكر الإسناد ؛ إذ قد علم أن التعري لا يكون إلا مع الإسناد لما ذكرت وأن الاسم لا يلفظ به مفرداً .

فأما أن يكون قبله عامل نحو الفعل كقولك:(ضرب زيد) فلا يكون حينئذٍ مبتدأ ؛ لأنه غير معرى من العوامل وإما أن يكون مبتدأ مسنداً إليه الخبر نحو :(زيد منطلق) وما أشبهه ، وإذا جاوزت هذين القسمين كان محالاً وكان اللفظ به جارياً مجرى التصويت". [١]

وقد ذكرنا أن أصل الرفع أن يكون للفاعل ، وأن المبتدأ فرع عليه ومشبه به ، من حيث أن كل واحد منهما مخبر عنه فموجب الرفع غير عامله ؛ لأن الموجب مشابهة المبتدأ للفاعل والعامل هو تعريه من العوامل كما أن موجب الإعراب في الأفعال المضارعة هو مشابهتها للأسماء على ما وصفنا ، وعامله غير ذلك ، فالرفع عامله وقوعه موقع الاسم ، والنصب عامله (لن) والجزم (لم) ويسمى المبتدأ مسنداً إليه والخبر مسنداً كما يسمى الاسم الأول في قولك : (غلام زيد) مضافا ، والثاني مضافاً إليه.[٢]

هذا هو مجمل كلام الإمام عبد القاهر عن عامل الرفع في المبتدأ ، ثم يواصل حديثه حول عامل الرفع في الخبر ، فيقول :

" اعلم أن خبر المبتدأ في قولك : (زيد ضارب) و (عمرو ذاهب) هو الثاني من الجزيئين ويعمل الرفع فيه ما يعمل في المبتدأ والمبتدأ جميعا إذا قلت : (زيد ضارب) ، فإن (زيداً) يعمل فيه الرفع تعريه عن العوامل اللفظية ثم إن التعري ومعموله الذي هو (زيد) يعملان الرفع في خبره الذي هو (ضارب) هذا هو مذهب صاحب الكتاب وجميع أصحابنا المحققين ".[٣]

" ونظيره عندهم قولك : (إن تضرب أضرب) ، وذلك أن يعمل الجزم في الفعل الأول الذي هو (تضرب) ثم إن (إن) و (تضرب) يعملان جميعا في فعل الجزاء الذي هو (أضرب) وهذا تشبيه حسن ؛ لأجل أن فعل الشرط يقتضي فعل الجزاء فلا يتم (تضرب) إلا بـ (أضرب) كما أن المبتدأ يقتضي الخبر فلا يتم (زيد) إلا بـ (ضارب) وإنما قالوا : أن الابتداء الذي هو التعري من العوامل اللفظية يعمل في (زيد) ثم أنهما جميعا يشتركان في رفع الخبر ؛ لأجل أن الابتداء والمبتدأ ليسا بشيئين يتصور انفصال أحدهما من صاحبه وإذا اقتضى المبتدأ الخبر اقتضاه الابتداء أيضاً وإذا اشتركا في اقتضائه وجب أن يشتركا في العمل فيه وقد مثلوا هذا

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح ١٧٨/١

(2) السابق ، ١/ ١٧٩

(3) السابق ، ٢١٥/١-٢١٦

بالنار والقدر والماء وذلك أن النار تعمل في القدر فتحمى ثم أنهما جميعا يتناصران على العمل في الماء وإحمائه ، فكذلك التعري يعمل في (زيد) في قولك : (زيد ضارب) ثم يعملان جميعا في (ضارب) وهذا تمثيل يقصد به التقريب.

وبعد فإن الحقيقة تعود إلى أن التعري من العوامل يعمل في المبتدأ والخبر إلا أنه يعمل في الخبر بواسطة المبتدأ وبعد أن يعمل فيه من حيث أن الخبر لا يكون إلا بعد حصول المبتدأ والتعري من العوامل لا يتم إلا بعد الإتيان بالخبر ألا ترى أنك إذا قلت : (زيد) ولم تجعل له خبرا لم يكن كلاما يعتد به فيجعل له إعراب فلما كان الابتداء لا يستقل إلا بعد حصول الجزأين جميعا جاز أن يعمل في كل واحد منهما وكذا أنَّ لما كان يقتضي الشرط والجواب جاز أن يعمل فيهما ، غير أنهم جعلوا المبتدأ شريكا للابتداء في عمل الرفع في الخبر لما ذكرت من أن الابتداء والمبتدأ ليسا بشيئين يفارق أحدهما صاحبه فإذا كان كذلك وجب أن يقال : أن المبتدأ كالشريك للابتداء وكذا (إن) لا ينفصل من فعل الشرط ؛ إذ لو قلت : (إن إذ تضرب) لم يجز ووجب اقتران أحدهما بصاحبه فلما كان كذلك ثبت أن كل واحد منهما يقتضى الجزاء وإذا اقتضياه معا عملا فيه معا". [1]

" وأما موجب كونه علامة خبر المبتدأ الرفع فما ذكرنا من مشابهته الفاعل، قال الشيخ أبو الحسين : " خبر المبتدأ جزء من الجملة مفتقر إليه فشابه الفاعل " وقوى ذلك بأنه الجزء الثاني من الجملة ، كما أن الفاعل كذلك ألا ترى أن مرتبة (منطلق) بعد (زيد) في قولك : (زيد منطلق) كما أن مرتبة الفاعل بعد الفعل فـ (زيد) في قولك : (قام زيد) بعد (قام) لا قبله فالذي أوجب له أن يكون مرفوعا غير الذي عمل الرفع فيه وذلك أن مشابهته للفاعل أوجبت أن تكون علامة الرفع بعامل ثم كان ذلك العامل ما وصفنا من الابتداء والمبتدأ .

كما أن مشابهة يفعل وأخواته للاسم أوجبت أن يكون له اختلاف آخر باختلاف العوامل وتلك العوامل ثلاثة أشياء :

أولاً : عامل الرفع وقوعه موقع الاسم .

ثانيا : عامل النصب (لن)

ثالثا : عامل الجزم (لم) " [2]

---

[1] المقتصد في شرح الإيضاح ١/٢١٦-٢١٧

[2] السابق ، ١/ ٢١٧-٢١٨

وقد نص الإمام عبد القاهر على عامل معنوي جديد لم يتطرق له سيبويه وهو " أنك إذا قلت : (مَرَرْتُ بزيدٍ الظَّريفِ) ، و (رَأيْتُ زَيْداً الظَّرِيْف) ، و (جَاءَنِي زَيْدٌ الظَّرِيْف) ، فإنه يجر الظريف وما أشبهه بكونه صفة لمجرور ، ويرفعه بكونه صفة لمرفوع ، وينصبه بكونه صفة لمنصوب. وكونه صفة لمجرور أو مرفوع أو منصوب معنىً يعرف بالقلب ، وليس للسان فيه نصيب" (١)

وهذه الزيادة من الإمام عبد القاهر للعامل المعنوي الثالث تشير بلا شك إلى تفاعله الرحب مع فكرة العامل ، خاصة المعنوي منه لأنه استفاض في استقراء وجوه العمل المعنوي في كلام العرب فوصل إلى ما وصل إليه النحاة الذين قبله ، بل تعدى ذلك إلى أن استدرك عليهم هذا العامل الأخير ، وهي بلا شك نظرة لعبد القاهر تسجل له في استيعابه لنظرية العامل وخوضه غمارها حتى أفضى إلى عامل جديد لم يتطرق إليه السابقون.

---

[1] المقتصد ١/ ١٨٠

المبحث الثالث : التعليل

التعليل في اللغة من مادة (علل) ، ومنه تعلل الأمر واعتل أي تشاغل به ، وتعلل به أي تلهى به ، وتعله الصبي أي ما يعلل به ليسكت .[١]

وفي الاصطلاح هو: " تبيين علة الشيء "[٢] ، وهو " الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم " [٣]، فالعلة تأتي لـ " تسوغ إجراء حكم المقيس عليه على المقيس " [٤]، فهي تعد " السبب الذي يفسر حدوث الظاهرة اللغوية رفعاً ونصباً وجراً وجزماً في حالة الإعراب ، أو ضماً وفتحاً وكسراً وسكوناً في حالة البناء"[٥] ، أو هي " بحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظواهر اللغوية والقواعد النحوية " [٦].

لقد ارتبط التعليل بالنحو منذ نشأته ارتباطاً وثيقاً ، لكونه يعد وسيلة معرفية تساعد في تفسير ظواهره وقواعده وأحكامه فهو يعد وسيلة النحو الإقناعية في تثبيت تلك الظواهر والأحكام والقواعد ، وهذا مما شجع النحويين لجعل التعليل ميداناً تتبارى فيه قدراتهم العقلية ونتاجها الفكري مما يتبين فيها الأساس الذي بنيت عليه القواعد النحوية بشتى مبانيها وأسسها على النهج الصحيح .

وأما الإمام عبد القاهر الجرجاني فقد كان حفياً في بيان التعليل في شتى مؤلفاته النحوية ليبرز لنا الدقائق الخفية التي تشتملها المسائل النحوية بطريقة عقلية فلسفية منظمة مظهراً الأسباب التي دعت لهذا البناء أو ذاك.

ولقد اتسم منهج عبد القاهر في التعليل بعدة سمات منها كما يلي:

أولاً : الترجيح

إذ يعد الترجيح من السمات التي انتهجها الإمام عبد القاهر في التعليل لكونه يعرض العلل في المسائل النحوية ثم يرجح ما يراه مناسباً ومن أمثلة ذلك ما يلي :

– تعليله اختلاف النحويون في ليس ، قائلاً : "وأما ليس فقد اختلف النحويون فيه : فمنهم من أجراه مجرى ما زال وما فتئ في أنه يقدم الخبر فيه على الاسم ،كقولك: ليس منطلقاً زيد ولا يقدم

---

(1) لسان العرب " علل" ٤٦٩/١١

(2) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ٤٨٩/١

(3) أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي لبكري عبد الكريم ٥٢

(4) المعجم المفصل في علوم اللغة (اللسانيات) ٤١٧/١

(5) مدخل إلى علم النحو والعربية لمحمود الدراويش ٣١

(6) أصول التفكير النحوي لعلي أبو المكارم ١٦٧

على نفس ليس فلا يقال : منطلقاً ليس زيدومنهم من أجراها مجرى كان فأجاز فيها الأمرين: تقديم الخبر على الاسم ، وتقديم الخبر على ليس نفسها والمذهب الصحيح هو الأول".[١]

– تعليله لحال المستثنى بعد إلا في كلام تام ومنفي (غير موجب) ، إذ يقول : واعلم أنه جاءت في غير الموجب بعد كلام تام ؛ كان في الاسم بعدها وجهان : أحدهما أن ينصب على الاستثناء ومثاله قولك :ما جاءني أحد إلا زيداً وكقراءة من قرأ : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾[٢] بنصب قليلاً.

والوجه الثاني أن يجعل الاسم بعد إلا ، الذي هو المستثنى تابعاً للاسم قبل إلا الذي هو المستثنى منه ، فتقول : ما جاءني أحد إلا زيد ، وما رأيت أحداً إلا زيداً ، وما مررت بأحد إلا زيد وهذا الوجه هو الاختيار .[٣]

– تعليله بناء المنادى المفرد على الضم إذ يقول : فبعد هذه المقدمة تذكر وجه بناء قولك : (يا زيد) و(يا رجل) على الضم : اعلم أن ها هنا ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن يعلم موجب البناء على الإطلاق .

الوجه الثاني : موجب الحركة .

الوجه الثالث : موجب تخصيصه بالضم من بين الحركات .

وبعد أن أوضح العلل الموجبة لهذه الأوجه الثلاثة وأسهب في بيانها اختار من بينها ما رآه أقوى وأنسب وهو الوجه الثاني، فيقول : " والأمتن ما ذكرنا في صدر الكتاب من أن هذا النحو لما خص بالبناء على الحركة للدلالة على التمكن ، عمد إلى أقوى الحركات ليكون أبلغ في التمكن فاعرفه " .[٤]

ثانياً : طريقة السؤال والجواب

حيث يعد أسلوب المحاورة والمناقشة من أقدم الطرائق المنهجية التعليمية إذ استعمله علماء اللغة الأوائل عند تأليف كتبهم [٥]وكان هذا الأسلوب في بادئ الأمر نقلاً للأسئلة والأجوبة التي كانت تدور بين الأستاذ وتلميذه كما هو واضح في كتاب سيبويه [٦] ولكنه تطور بمرور الزمن فأخذ مؤلف الكتاب يعمد إلى وضع الأسئلة التي تتبادر في الذهن فيجيب عنها فيكون هو السائل

---

[1]شرح الجمل في النحو ١٤٦

[2] سورة النساء : ٦٦

[3]شرح الجمل في النحو ١٨٨

[4]المقتصد في شرح الإيضاح ٧٥/٢

[5]الكتاب ، لسيبويه ٣٩٢/٣ و الخصائص ٢٥٠/١

[6]الكتاب ٣٧٠/٢

والمجيب في الوقت ذاته غايته في ذلك التيسير والسهولة في فهم المسائل وحفظها ، وهذا ما نلحظه عند الإمام عبد القاهر في استخدامه هذا الأسلوب بكثرة في مؤلفاته ، كما يلي :

١- تعليله دخول (الواو) على جملة الحال ، قائلاً : " ما الذي منع في قولك : (جاءني زيد وهو يسرع ، أو : وهو مسرع) أن يدخل الإسراع في صلة المجيء ويضامه في الإثبات ، كما كان ذلك حين قلت : (جاءني زيد يسرع) ؟ فالجواب أن السبب في ذلك أن المعنى في قولك : (جاءني زيد وهو يسرع) على استئناف إثبات للسرعة ولم يكن ذلك في (جاءني زيد يسرع) وذلك أنا إذا أعدت ذكر (زيد) فجئت بضميره المنفصل المرفوع ، كان بمنزلة أن تعيد اسمه صريحاً فتقول : (جاءني زيد وزيد يسرع) في أنك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل (يسرع) في صلة المجيء ، وتضمه إليه في الإثبات وذلك أن إعادتك ذكر (زيد) لا يكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع ، وحتى تبتدئ إثباتاً للسرعة"[١] .

٢- تعليله الفرق بين المبتدأ والخبر : إن سأل سائل فقال : بماذا يكون أولاً لثانٍ ؟ بأن يبدأ به في اللفظ ؟ أو بمعنى فيه يوجب له الأولية ؟ فالجواب أنه لا يجوز أن يكون الاعتبار في ذلك كونه أولاً باللفظ ؛ لأنهم يقدمون الخبر على المبتدأ في اللفظ فيقولون : منطلق زيد ؛ ولو كان المبتدأ يكون من جهة تقدمه في اللفظ أولاً لكان ينبغي أن لا يصح تقديم الخبر عليه ، وأن يسلبه تقديمه عليه وصف الأولية"[٢].

٣- تعليله جواز دخول أي على المعطوف عليه وامتناع ذلك مع المعطوف : " اعلم أن ها هنا سؤالاً صعباً وهو أن يقال :إن من حكم المعطوف أبداً أن يمتنع فيه ما يمتنع في المعطوف عليه وإذا كان كذلك وجب إذا لم يصح إدخال الألف واللام على المنادى ، فلا يجوز أن تقول : يا الرجل ، ويا الجبال ؛ أن لا يصح ذلك في المعطوف أيضاً ، وأن لا يجوز : يا جبال والطير ؟ فالجواب : إن الذي أوجب جواز ذلك في المعطوف ؛ مع امتناعه في المعطوف عليه ؛ أن الذي له امتنع أن تقول : يا الرجل، ويا الجبال ؛ ما ذكرنا من أن الألف واللام في الاسم يكون العهد وأن تقدير العهد في المخاطب محال ؛ من حيث كان العهد يكون في ثالث هو غائب ، والمعطوف على المنادى لا يدخل في الخطاب ، ويكون في حكم الغيبة"[٣].

٤- تعليله في عدم جواز جر الصفة ووجوب النصب ، إذ يقول : فإن قلت : فكيف لم يجز أن تقول : (لقيته أمس الأحدث) ، بجر للصفة ووجب النصب حملاً على الموضع البتة ، وكذا لم تقل : (جاءني هؤلاء الظريفين) إتباعاً للفظ ؟ فالجواب : أن المنادى مخالف لما ذكرت ، وذلك أن الضم لما اطرد في كل معرفة أشبه في الظاهر ما يرتفع بالفعل نحو : (جاءني أحمد) ،

---

[1]دلائل الإعجاز ٢١٥-٢١٦

[2] شرح الجمل في النحو ١٤١

[3]السابق ، ١٩٨

فحمل صفته على اللفظ ، كما يفعل ذلك في المعرب نحو قولك : (جاءني أحمد الظريف) ، ولم يجز ذلك في نحو:(أمس) لأنه كل ما كان ظرفاً كـ (أمس) يطرد فيه البناء على الكسر ، ألا ترى أن (اليوم) و (الليلة) وما أشبه ذلك ظروف لم يدخل البناء في شيء منها"[١].

٥- تعليله قولهم بأن " الإعراب هو اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العامل " ، قائلاً : فإن قلت : فكيف قال : " الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل " ، فقيد ولم يطلق فيقول : الإعراب أن تختلف أواخر الكلم ؟ فالجواب : أن آخر الكلمة قد يختلف ولا يكون ذلك الاختلاف إعراباً"[٢] .

٦- تعليله في عدم رفع الفعل الماضي في مثل (ضَرَبَ) مع إمكان وقوعه موقع الاسم فيقول : " ألا ترى أنك لو قلت : (مررت برجل ضارب أمس) بدل قولك : (ضرب أمس) كان جائزا ، فكيف لم ترفع (ضرب) لوقوعه موقع الاسم فتقول : (ضرب) كما رفعت (يكتب) ؟ فالجواب : أن هذا غلط ؛ لأجل أن وقوع المضارع موقع الاسم إنما عمل فيه الرفع بعد استحقاقه الإعراب بالمشابهة التي ذكرنا ومثال الماضي لم تحصل له تلك المضارعة فيجب أن يعمل فيه الرفع وقوعه موقع الاسم"[٣].

وهناك مواضع كثيرة انتهج فيها الإمام عبد القاهر هذا الأسلوب من التعليل.[٤]

ثالثاً : الاعتماد على الأمثلة الحسية المستمدة من الواقع في التعليل

لقد عمد الإمام عبد القاهر إلى عرض مجموعة من الأمثلة الحسية للاستدلال بها على صحة تعليله للمسائل النحوية . واختياره الأمثلة الحسية كان عملاً مقصوداً منه وذلك لأن فهمها يسهل على القارئ أي أنه كلما كانت الأمثلة قريبة من واقع الإنسان وبيئته سهل فهمها وقبولها لأن الإحساس بها يكون عن تجربة سابقة أو من المشاهد المألوفة .

وهذه بعض الأمثلة الحسية التي وردت عند عبد القاهر كما يلي :

١- تعليله لكون الفعل فرعاً للمصدر ومأخوذاً منه فمن ذلك قوله : " فالفعل يتضمن المصادر ، والمصادر لا تتضمنه ألا ترى أن الضرب لا يدل على ما يدل عليه " ضرب " كما يدل هو على ما يدل عليه الضرب ، وإذا كان كذلك وجب الحكم بأن الفعل فرع للمصدر ومأخوذ منه ، كما أن الأواني المصنوعة من الفضة فرع لها ومأخوذة منها ؛ إذ حالها مع الفضة كحال الفعل مع

---

[1] المقتصد في شرح الإيضاح ٧٧/٢

[2] السابق ، ٧٦/١

[3] المقتصد في شرح الإيضاح ٩٦/١

[4] انظر : المقتصد ٦٢/١-٦٣ -١٠٩- ١٣٢-١٤٣-١٥٤ -١٥٥ – ١٦١- ١٦٢ ، ٦٨/٢-٧٠-١٤٢-١٦٤-٢٧١-٢٧٢-٢٧٧-٣٤٥ ودلائل الإعجاز ١١١- ١٢٦ – ١٣٢ – ٢٣٣ – ٢٠٠- ٢٠١- ٢١٨-٢٤٧- ٣١٧-٣١٨ و شرح الجمل١٣٩- ١٤٢- ٢٠٢

المصدر ، ألا ترى أن السوار فضة وليس الفضة بسوار ؛ لأن فيه زيادة ليست في الفضة كما أن الفعل مصدر وليس المصدر بفعل ، لأن الفعل يدل على الزمان ، والمصدر لا يدل عليه فلما كان الأمر على ما وصفنا علمت أن الفعل مأخوذ من المصدر ، كما كانت الصور المختلفة مأخوذة من الفضة"(١).

٢- تعليله تسمية (القتل) و (الضرب) مصدراً :" والفروع التي تركت أصولها فيها كثيرة ، ولهذا المعنى سمى النحويون نحو : الضرب والقتل مصدراً ؛لأن الأفعال إذا كانت مأخوذة منه كان هو مصدراً لها ، كمصدر الإبل الذي هو خلاف المورد ".(٢)

٣- تعليله لعدم جواز وقوع المعمول حيث لا يقع العامل ، فيقول : " وإنما لم يجز أن يقع المعمول حيث لا يقع العامل ؛ لأجل أن المعمول تبع للعامل فلا يكون له تصرف لا يكون لعامله ، وأجمل أحواله أن يقع في موقعه ، فأما أن يفوته في التصرف والوقوع حيث لا يقع هو فلا. ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد وذلك خروج من الحكمة والتسوية بين السيد والغلام ليست مما يحسن أيضاً.

إلا أن وجهها أنه إذا كان تابعاً جاز أن يأخذ رتبته لالتباسه به ، وكونه من جملته "(٣)

٤- وكذلك تعليله نقلهم المعنى الواحد من اسمٍ إلى اسم ومن لفظٍ إلى لفظ ، فيقول :

" فإنهم ينقلون المعنى الواحد من اسم إلى اسم ولفظ إلى لفظ ، لاختلاف الحال به وزيادة خفة فيه ، كقولهم أولاً : الضرب للفعل المعلوم ثم اللطم لهذا الفعل بعينه إذا كان على الخد ، وكقولهم : الطعن ، إذا كان بالرمح والوجء بالسكين ، والرشق بالسهم ، والعبق من الطيب والوضر من الدسم ، وهكذا الحكم في جميع الكلام"(٤).

وواضح من استعمال الإمام عبد القاهر لهذه الأدلة الحسية والواقعية مدى ربطه للنحو بالواقع الحسي والتعاملي للإنسان ، وهذا يؤكد القول بأن النحو العربي بصوره المعروفة في شتى قضاياه ليس معزولاً عن الواقع البشري .

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح ٨٦/١-٨٧

(2) السابق ، ٨٧/١

(3) المقتصد في شرح الإيضاح٢٦٠/١-٢٦١

(4) السابق ، ٧٨/١

رابعاً : الاعتماد على البعد النفسي في التعليل

لقد تأثر الإمام عبد القاهر بهذا الأسلوب كثيراً وذلك من خلال توظيفه بعض الظواهر النفسية النابعة من العمق الإنساني والتي تساهم في إظهار الحكم النحوي وإبرازه ، فمن مظاهر هذا التعليل لديه ما يلي:-

- تعليله لتأثير التمثيل في النفس ، فيقول:"وأما القول في العلة والسبب ، لم كان للتمثيل هذا التأثير وبيان جهته ومأتاه وما الذي أوجبه واقتضاه ، وإذا بحثنا عن ذلك وجدنا له أسباباً وعللاً ، كل منها يقتضي أن يفخم المعنى بالتمثيل وينبل ويشرف ويكمل فأول ذلك وأظهره أن أنس النفوس موقوف على أن تخرجها من خفي وتأتيها بصريح بعد مكني ، وأن تردها في الشيء تعلمها إياه إلى شيء آخر هي بشأنه أعلم ... ".[١]

- تعليله ترتيب الكلم في النطق ،فيقول :" وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس ".[٢]

- تعليله في مجيء الألفاظ أوعية للمعاني إذ قال : " فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس ، وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق ".[٣]

- وكذلك تعليله تقديم المحدث عنه في ضوء الملحظ النفسي ، قائلاً :" فإذا قلت:(عبد الله) فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه ، فإذا جئت بالحديث فقلت مثلاً :(قام) أو قلت:(خرج) ، أو قلت:(قدم) فقد علم ما جئت به وقد وطأت له وقدمت الإعلام فيه ، فدخل على القلب دخول المأنوس به ، وقبله قبول المهيأ له المطمئن إليه ، وذلك لا محالة أشد لثبوته ، وأنفى للشبهة ، وأمنع للشك ، وأدخل في التحقيق ".[٤]

إن استخدام الإمام عبد القاهر لهذا الأسلوب في تعليله يبرز مدى استطاعته في الجمع بين الجانبين العلمي العقلي والجانب البلاغي الذوقي ، وذلك في تحسس المؤثرات النفسية وإدراك علاقتها باللغة بمعناها الدقيق الذي تنطوي عليه النفس الإنسانية وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على سعة أفقه في تلمسه المؤثرات النفسية المتعلقة بالمسائل النحوية لكي يتم تقديمها للقارئ في أبسط صورة يتذوقها ويقبلها العقل الإنساني .

---

[1] أسرار البلاغة ، لعبد القاهر الجرجاني ١٢١

[2] دلائل الإعجاز ٥٦

[3] السابق ، ٥٢

[4] السابق، ١٣٢

خامساً : النزعة العقلية في التعليل

وتتضح هذه النزعة العقلية عند عبد القاهر في التعليل من خلال اهتمامه بما يلي :

– **الاهتمام بالعلل التعليمية والقياسية والجدلية :**

لقد قدم النحويون أكثر من تقسيم للعلة ، ولم يلزموها بتقسيم واحد ، وذلك لأنهم قد اعتمدوا على أسس متنوعة في التقسيم ، ومن هذه التقسيمات التقسيم الثلاثي الذي قدمه الزجاجي ، قائلاً : " وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب : علل تعليمية ،وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية "(١)

وكل علة من هذه العلل لها وظيفتها الخاصة بها فالعلة التعليمية : " هي التي يتوصل بها إلى كلام العرب "(٢)

أما العلة القياسية فهي : " التي تعلل جمل الكلام بعضه على بعض لشبه لفظي أو معنوي "(٣) ومثل لها الزجاجي بقوله : " فأن يقال لمن قال نصبت زيداً بأن ، في قوله : إن زيداً قائم ، لم وجب أن تنصب (إن) الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن تقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول ، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته "(٤) ، ومثل أيضاً للعلة الجدلية بقوله : " فكل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا مثل أن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية أم المستقبلة ... وأن هاتين العلتين التعليمية والقياسية لقد سبق ذكرهما عند ابن السراج بتسميات أخرى إذ وردت عنده بالعلل الأولى والعلل الثواني".(٥)

وعلى كل حال فإن الإمام عبد القاهر لم يذكر هذه الأضرب ولم يصرح بأسماء العلل وأنواعها، ولكنه علل بعض المسائل النحوية وفق هذه العلل ، من ذلك جمعه هذه العلل (أول وعل وبعد وقبل ويا حكم وحيث) وذلك في حديثه عن أضرب العلل الثلاثة التعليمية ، والقياسية ، والجدلية قائلا :

" اعلم أن الضم لا يكون في الفعل ، وكذلك الكسر وإنما يكون الضم في الأسماء والحروف فالضم في الأسماء مثل : (أَوَّلُ) و (عَلُ) و (قَبْلُ) و (بَعْدُ) و (يَا حَكَمُ) و (حَيْثُ).

أما نحو (أَوّلَ) و (عَلُ) ففيه ثلاثة أسئلة :

– <u>**أحدهما**</u> : أن يقال : لم بني ؟

---

(1)الإيضاح في علل النحو ٦٤

(2)السابق ، ٦٤

(3)نظرية التعليل في النحو العربي ، لحسن الملخ ٥٤

(4)الإيضاح في علل النحو ٦٤

(5)السابق ، ٦٥

- **<u>الثاني:</u>** أن يقال لم بني على الحركة ؟

- **<u>الثالث :</u>** أن يقال : لم بني على الضمة ؟[1]

فأما العلة في بنائه : فهي أن (أَوَّلُ) يضاف تقول : (جئتك أول القوم) ، و (أول رجل) وكذا تقول : (قبل زيد) و (بعد عمرو) ، ثم يحذف المضاف إليه في اللفظ ، ويرد المعنى ليبقي الاسم الأمكن العاري من أسباب منع الصرف بغير تنوين ، وذلك مخالفة للأسماء فبني حتى يتخلص من هذا الخلاف ..."[2]

وأما سبب بنائه على الحركة : فما ذكرنا من أنهم يجعلون الحركة دليلاً على التمكن وفرقاً بين ما يكون البناء فيه عارضاً وبين ما يكون عريق البناء ... "[3]

وأما سبب بنائها على الضم : فإن الضمة أقوى هذه الحركات ، والموضع موضع الدلالة على التمكن فيختار أقوى هذه الألفاظ علما لهذا الحذف ... "[4].

إن كل سؤال من هذه الأسئلة التي طرحها عبد القاهر يمثل ضرباً من هذه العلل ، فالجواب عن السؤال الأول مثال للعلة التعليمية ، والجواب الثاني مثال للعلة القياسية ، والجواب عن السؤال الثالث مثال للعلة الجدلية ، ويبدو أن غاية الإمام عبد القاهر من هذه السلسلة التعليلية المترابطة فيما بينها هو تثبيت الحكم النحوي (البناء) لهذه الأسماء .

- الاهتمام بالعلل الثواني :-

إن اهتمام أكثر النحاة بالتعليل دفعهم إلى توسيعه وتفريعه أي أن العلة الأولى تنتج عن علة ثانية وتكون العلة الأخيرة مرتبطة بالعلة الأولى وموضحة لها ونتيجة من نتائج الاهتمام بالتعليل. وقد ظهر مصطلح العلل الثواني على يد ابن السراج في حديثه عن المفعول [5] وكذلك أطلق عليها تسميات أخرى حيث أسماها (علة العلة) [6]أي أنها علل للعلل الأوائل إلا أن هذه التسمية لم تلق قبولاً من بعض النحويين ، إذ أنكرها ابن جني وعدها شرحاً للعلة الأولى وتتميماً لها، فيقول :

---

[1] المقتصد في شرح الإيضاح ١١٦/١

[2] السابق ، ١١٦/١

[3] السابق ، ١١٧/١

[4] المقتصد في شرح الإيضاح ١١٨/١

[5] انظر : الأصول في النحو ٥٤/١

[6] انظر : السابق ، ٣٧/١

" الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ،فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة "[١]، كما أنكرها ابن مضاء كذلك بقوله :" والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة " [٢].

ويبدو أن الإمام عبد القاهر لم يكن من الرافضين للعلل الثواني لأنه اهتم بهذه الطريقة من التعليل وأتبعها في تعليله وإن لم يستعمل صراحةً هذا المصطلح .

وهناك أمثلة كثيرة تدل على استعمال عبد القاهر لهذا النوع ، من ذلك: تعليله بناء الفعل الماضي على الفتح ، إذ علل أولاً بنائه على الحركة قائلاً :" إلا أنهم بنوا هذا القبيل على الحركة للدلالة على التمكن ، ... فلما حصل لمثال الماضي تمكن ليس لمثال الأمر بني على أقوى العلامتين وهو الحركة ، إذ هي أقوى من السكون " [٣].

ثم ألحقها بعلة ثانية بين فيها العلة من اختيار الفتحة علامة للبناء ، بقوله:" ... والفتحة كافية لأن الفصل بينها وبين السكون واضح ، وكانت أولى الحركات بالاختيار لخفتها ، والفعل وإن حصل له تمكن فليس بحاصل له قوة الأسماء ، وإذا كانت كذلك وجب أن يخص بأضعف الحركات وأقربها إلى السكون ، ليكون تمكن اللفظ على قدر تمكن المعنى". [٤]

– وكذلك تعليله وجود الحركة في الحروف لعلتين لا أكثر ، فيقول :

" اعلم أن الأصل في البناء السكون ، ولا يكون الحركة في الحروف إلا لعلتين من جملة العلل الثلاث :

إحداها : الابتداء بالساكن ، وذلك نحو: واو العطف وفائه وسائر الحروف الكائنة على حرفٍ واحد ، ألا ترى أنك لو قلت : (ضربتُ زيداً وعمراً) ، فأردت إسكان الواو كنت متعرضاً للابتداء بالساكن ، وكذا لو حاولت إسكان الياء واللام في (بزيد) و (لزيد) ، والابتداء بالساكن لا يكون.

والعلة الثانية : التقاء الساكنين ، وذلك نحو : (أن) و (سوف) ؛ لأن ما قبل الحرف الأخير منهما ساكن ، فلو بني على السكون لالتقى ساكنان .

وليس في الحروف العلة الثالثة ؛ لأن الحرف لا تمكن له بوجهٍ فيقال: أن شيئاً منه بني على الحركة للدلالة على التمكن ، كما قلنا في :(يا زيد) و (يا حكم) ، والحروف لا يعلل لبنائها

---

[1] الخصائص ١٧٣/١

[2] المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٨/١

[3] السابق ، ١٠٨/١

[4] المقتصد في شرح الإيضاح١٠٩/١

كما يعلل لبناء الأسماء؛لأجل أنها غير مستحقة للإعراب بوجهٍ كما كانت الأسماء مستحقة له، فالبناء هو الواجب والقياس في الحروف.والشيء إذا لم يعدل به عن أصله لم يقع فيه تعليل." [١]
لذلك فإن اهتمام الإمام عبد القاهر بهذا النوع من التعليل يشير إلى إقراره بهذا النوع من العلل دالاً عليها كما هو موجود هنا .

سادساً : التعليل بأكثر من علة للحكم الواحد :-

حيث تعد العلة أرضاً خصبة لإظهار المواهب والقدرات الفكرية ، إذ " من طبيعة العلة أنها تقبل التعدد حسب قدرة النحوي على الاستقصاء والاجتهاد " [٢] لذلك فإن اهتمام النحاة بالتعليل وملازمته للنحو منذ نشأته الأولى واستمراره بتوالي العصور يكون كفيلاً بإظهار هذه التعددية العللية ، لذلك يلاحظ في النحو العربي " إن العلل تزداد عدداً كلما تقدم الزمان فيولد النحاة من العلة عللاً" [٣]

ويبدو أن تشجيع أوائل النحويين على التعليل وجعله حقاً مشروعاً لكل من يجد في نفسه القدرة على ذلك كان له أثر في تعدد العلل وهذا ظاهر في كلام الخليل بن أحمد الفراهيدي ، حيث يقول:" فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"[٤] ولكن هذا لا يعني أن النحويين كانوا على موقفٍ واحد من التعليل بأكثر من علة للمسالة الواحدة ، بل كان لهم موقفان مختلفان :

الأول هو جواز التعليل بأكثر من علة.

ومن النحاة المعتمدين على هذا المذهب ابن جني الذي صرح بجواز أن يكون للحكم الواحد أكثر من علة بقوله:" إن الحكم الواحد قد يكون معلولاً بعلتين ".[٥]

والثاني: عدم جواز التعليل بأكثر من علة لأن العلة النحوية مشبهة بالعلة العقلية ، وإذا كانت الأخيرة لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة فالحال نفسه يكون مع ما كان مشابهاً لها. [٦]

وإن تعدد العلل يمكن رصده في الخلافات النحوية على الحكم الواحد مثل رفع المبتدأ ورفع الفاعل إذ تتجاذبه علتان أو أكثر ويمكن رصده أيضاً في الأحكام المختلفة للشيء الواحد كتعدد

---

(1) السابق ، ١٠٥/١
(2) نظرية التعليل في النحو ١٠٤
(3) السابق ، ١٠٤
(4) الإيضاح في علل النحو ٦٦
(5) الخصائص ١٥٥/١
(6) انظر : الاقتراح في أصول النحو ٢٩٠

العلل للحكمين المختلفين في الشيء الواحد وذلك كإعمال أهل الحجاز (ما) النافية للحال ، وترك بني تميم إعمالها وإجرائهم إياها مجرى هل ونحوها. (١)

إن تعددية العلل للمسألة الواحدة هي من سمات الإمام عبد القاهر ، فكان كثيراً ما يعرض أكثر من علة للمسألة الواحدة ، فمثال ذلك ما يلي :-

- تعليله بناء (من) الموصولة بعلتين ، حيث قال في العلة الأولى :" ويكون (من) موصولاً بمعنى الذي ،... كقواك: (جاءني من عرفته) ، فالذي أوجب بناء هذا أنه لم يستقل بنفسه، واحتاج إلى ما ينضم إليه من الصلة ، كقولك: (عرفته) ،... فصار بمنزلة الحروف لأنها لا تستقل بأنفسها وتقتضي شيئاً يضم إليها ، ... فلهذه المشابهة بني (من) في قولك:(جاءني من عرفته) "(٢)

والعلة الثانية في قوله: " ووجهٍ ثانٍ وهو أن الموصول لما كان لا يتم معناه إلا بصلته صار منزلته منها منزلة أول الاسم من آخره ، فكما أن البعض من الاسم لا يعرب ؛ لأن الإعراب يؤتى به للدلالة على المعاني العارضة في الأشياء كالفاعلية ، ومحالٌ أن يدل على دون الشيء فاعلاً قبل أن يدل على نفسه باستيفاء اسمه ، كذلك بنى الموصول نحو (من) إذ لو أعرب لكان قد ترك مراعاة هذا المعنى الذي هو كونه في حكم بعض الاسم ، ولم يكن وصله مما يحتمل الإعراب ، فكان ينقل إعرابه إليه كما يفعل في الاسمين يجعلان اسماً واحداً نحو: (حضر موت) ؛ لأنه يتم بالجملة ، وإعراب الجملة محالٌ فاعرفه." (٣)

- وكذلك تعليله تخصيص الجزم بالفعل بعلتي التخفيف والانحطاط ، فذكر العلة الأولى بقوله:" " وأما تخصيص الجزم بالفعل فلأجل أنه إسقاط وتخفيف ، والفعل أثقل من الاسم ... "، والعلة الثانية ذكرها بقوله : "ووجه آخر وهو أن الإعراب في الفعل فرع على الإعراب في الاسم فنقص عنه بأن اقتصر على حركتين ، وجعل الوجه الثالث منه السكون ، ليكون أضعف من إعراب الاسم جرياً على القياس في حط الفروع عن الأصول " (٤)

وعلى هذا فعبد القاهر يستقصي ما يراه مناسباً من العلل المختلفة لدعم رأيه في المسألة النحوية، ولذا وجدناه يأخذ بالعلل الثواني والثوالث في تقعيده الأصل النحوي ؛ لأنها كما هو واضح تعينه وتسعفه في تفسير كثير من الدقائق النحوية.

---

(1) انظر : الخصائص ١/١٦٦- ١٦٧

(2) المقتصد في شرح الإيضاح ١/١٠٠

(3) السابق ، ١/١٠١

(4) السابق ، ١/١٣٦

الخاتمة :

في ختام هذا البحث يسرني أن أسجل بعض الملاحظات التي خلص إليها البحث حول منهج الإمام الجرجاني في تراثه النحوي العظيم كما يلي :

١- أن العيش في رحاب تراث الإمام الجرجاني أمر ممتع حقاً لأنه استطاع بكل ثقة أن يعيد للنحو العربي مضمونه (أقصد من الناحية المعنوية) .

٢- لقد شغف الدارسون قديماً وحديثاً بآراء الجرجاني وعكفوا عليها كثيراً ، ومن ثم غدت منطلقاً لكثير من الدراسات والأبحاث النحوية والبلاغية على السواء .

٣- مصطلح أو نظرية النظم نظرية قديمة في التراث العربي ، وأول من قال بها ووقف عندها الجاحظ في البيان والتبيين ، ثم تابعه عليها طائفة من العلماء ، منهم : الآمدي في الموازنة ، وأبو هلال العسكري في الصناعتين ، وابن رشيق القيرواني في العمدة وغيرهم ، لكن الإمام الجرجاني قد فاق هؤلاء جميعاً بإجلائه هذه النظرية وذلك من خلال المعنى الدقيق الذي تنطوي عليه النفس الإنسانية ، وقد تبلورت هذه النظرية على يديه تماماً وخاصةً في كتابه دلائل الإعجاز .

٤- تعددت ثقافة الإمام الجرجاني العلمية ممثلةً بين ثناياها مباحث في النحو والبلاغة واللغة ، والإعجاز ، ويشهد بذلك تلك القائمة الطويلة من أعماله في الفنون المختلفة .

٥- اتسم الجرجاني في منهجه النحوي بأنه تجاوز مسألة الطلاقة اللغوية أو الحكم بالصحة والفساد على التراكيب اللغوية كما فعل النحاة إلى البحث عن أسرار وجماليات وتذوق تلك التراكيب .

٦- لم يصرح الجرجاني بمذهبه النحوي ، والواضح أنه يميل إلى المدرسة البصرية لكونه يذكر النحاة البصريين في مؤلفاته كثيراً كسيبويه وأبو الحسن الأخفش والخليل وغيرهم حيث كان يذكرهم بقوله : " هذا ما ذهب إليه أصحابنا".

٧- يتمتع الجرجاني بمقدرة فائقة في تحليل المسائل النحوية ومناقشتها بالحجج والبراهين والدلائل وترتيبه للأفكار والاستدلال بها وكشف دقائقها عن طريق البحث والتحليل والتمحيص ومما ساعده على ذلك ذوقه الرفيع وحسه المرهف في تتبع النصوص ونقدها .

٨- اهتم الجرجاني بالقياس كثيراً وله ألفاظ مرادفة عنده مثل الأصل والمستمر والمطرد ، وهناك قياس الطرد وقياس الشبه كذلك .أما درجات الشذوذ عنده فهي تشمل الضعيف والمردود وما لا يعتد به ، والقليل والمرفوض والنادر .

أما درجات المفاضلة فتشمل كلاً من الأغلب والأولى والأحسن والأكثر والأقيس والكثير الحسن والأشيع والأقرب والكثير الشائع .

٩- لجأ الجرجاني إلى أساليب عديدة في طرح أفكاره النحوية منها أسلوب التساؤل والمحاورة والابتعاد عن التكرار والإطالة ، كما لجأ إلى تفسير بعض الألفاظ التي تحتاج إلى ذلك .

١٠- أظهر البحث مدى مقدرة عبد القاهر في مزج علمي البلاغة والنحو كأنهما علم واحد لا غنى لأحدهما عن الآخر ، إذ إنه يولي المعنى اهتمامه الأول ويعطيه الأهمية الأكبر في الجملة دون اغفال تام لقواعد النحو النظرية .

١١- أكد عبد القاهر من خلال منهجه في التعليل أن النحو ليس بمعزل عن الواقع ، وهذا واضح من خلال اعتماده على الأمثلة الحسية في التعليل إيمانا منه بأنها تعمل على قبول العلة وتسهل فهم المتعلم لكونها نابعة من الواقع .

١٢- بين البحث أن عبد القاهر كان يلجأ في تعليل بعض الظواهر والأحكام النحوية وفق مبادئ نفسية حيث استطاع أن يجمع في تعليله بين الجانبين العملي العقلي من ناحية والبلاغي الذوقي من ناحيةٍ أخرى .

التوصيات :

١ – أوصي الباحثين وطلاب العلم بمزيد من الاهتمام بالكتب التراثية القديمة التي فيها خدمة للدين واللغة على السواء أمثال مؤلفات عبد القاهر الجرجاني .

٢- تشجيع الباحثين وطلبة العلم على إعادة دراسة تراث الجرجاني ، وقراءته من جديد ، فهي بلا شك جديرة بالدراسة وقد تفضي إلى نتائج إبداعية .

٣- الاهتمام بنظرية النظم التي بلورها الجرجاني وضرورة تدريسها لطلبة أقسام اللغة العربية في الجامعات .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس الآيات القرآنية

مسلسل	الآية الكريمة	رقم الآية	رقم الصفحة في البحث
سورة الفاتحة (١)			
١.	﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾	٦	٥٢
سورة البقرة (٢)			
٢.	﴿ الم ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ ﴾	١و٢	٨١-٩٧
٣.	﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾	٦و٧	٩٨
٤.	﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ ﴾	٨و٩	٩٨
٥.	﴿ وَإِذَا لَقُواْ الَّذِينَ آمَنُواْ قَالُواْ آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُواْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ﴾	١٤	٩٨
٦.	﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾	١٥	١٠٠
٧.	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ﴾	١١و١٢	١٠٠

مسلسل	الآية الكريمة	رقم الآية	رقم الصفحة في البحث
.٨	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُواْ كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُواْ أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاء أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاء وَلَكِن لاَّ يَعْلَمُونَ ﴾	١٣	١٠١
.٩	﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءكُمْ وَفِي ذَلِكُم بَلاء مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾	٤٩	٩٢
.١٠	﴿ أ تَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾	٦٧	٩٣
.١١	﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ ﴾	٨٩	٨١
.١٢	﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾	١١٥	١٤٤
.١٣	﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾	١٧٧	٥١
	سورة آل عمران (٣)		
.١٤	﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ اللّهُ﴾	٥٤	١٠٠
.١٥	﴿مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا ﴾	٩١	٢٢
.١٦	﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾	١٠٦	٥٢
.١٧	﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾	٣٦	١٢١

سورة النساء (٤)			
١٨.	﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾	٦٦	١٥٠
١٩.	﴿ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾	٧٥	٢٢
٢٠.	﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾	١٠٠	١٠٩
٢١.	﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾	١١٢	١٠٨
٢٢.	﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾	١١٤	٢٣
٢٣.	﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا﴾	١٧٥	٥٢

سورة المائدة (٥)			
.٢٤	﴿وَإِذَا جَاؤُوكُمْ قَالُواْ آمَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِ﴾	٦١	٤٤
سورة الأنعام (٦)			
.٢٥	﴿ وقَالُواْ لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ الأَمْرُ ثُمَّ لاَ يُنظَرُونَ ﴾	٨	١٠١
.٢٦	﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾	١٤	٣٩
.٢٧	﴿وَلَوْ شَاء اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾	٣٥	٧١
.٢٨	﴿ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ ﴾	٥٤	١١٤
.٢٩	﴿ قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾	٦٦	١١٨
.٣٠	﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾	١٣٧	١٣٤
سورة الأعراف (٧)			
.٣١	﴿ وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِن رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	١٠٤	١١٨
.٣٢	﴿آمَنتُم بِهِ قَبْلَ أَن آذَنَ لَكُمْ ﴾	١٢٣	١١٨

.٣٣	﴿قَالُواْ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴾	١٢٥	١١٨
.٣٤	﴿ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾	١٨٦	٨٥
.٣٥	﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ﴾	١٩٣	٩٠
.٣٦	﴿إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾	١٩٦	٤٦
سورة الأنفال (٨)			
.٣٧	﴿ لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَا ﴾	٣١	٦٥
.٣٨	﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُواْ فَهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾	٥٥	٤٧
سورة التوبة (٩)			
.٣٩	﴿أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾	٦٣	١١٤
.٤٠	﴿ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ﴾	١٠٣	١١٤
.٤١	﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾	١٠٣	١١٢

سورة يونس (١٥)			
.٤٢	﴿قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلالاً﴾	٥٩	٣٦
.٤٣	﴿ قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾	٥٩	٣٦
سورة هود (١١)			
.٤٤	﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾	٢٨	٣٧
.٤٥	﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ ﴾	١٠٣	٢٢
سورة يوسف (١٢)			
.٤٦	﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾	١٨ – ٨٣	٦٦
.٤٧	﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾	٨٢	٦٦
.٤٨	﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾	٨٥	١٣٢

.٤٩	﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِين ﴾	٩٠	١١٤
.٥٠	﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾	٣١	٩٨
.٥١	﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلاَّ مَا رَحِمَ رَبِّيَ إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾	٥٣	١١٢
سورة ابراهيم (١٤)			
.٥٢	﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اذْكُرُواْ نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾	٦	٩٢
.٥٣	﴿ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾	٧	ج
سورة الحجر (١٥)			
.٥٤	﴿ وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ﴾	٨٩	١١٨
سورة النحل (١٦)			
.٥٥	﴿ مَتَاعٌ قَلِيلٌ﴾	١١٧	٦٦
سورة الاسراء (١٧)			
.٥٦	﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلاً عَظِيمًا ﴾	٤٠	٣٦
.٥٧	﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾	١١٠	١٤٤

سورة الكهف (١٨)			
.٥٨	﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ ﴾	١٣	١١٨
.٥٩	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾	٣٠	١١٣
.٦٠	﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَن ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الأَرْضِ﴾	٨٣و٨٤	١١٨
سورة مريم (١٩)			
.٦١	﴿ قالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾	٣	٨٠
سورة الأنبياء (٢١)			
.٦٢	﴿ وَهُمْ يَلْعَبُونَ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴾	٢و٣	٢٢
.٦٣	﴿ أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾	٦٢	٣٦
.٦٤	﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لا يَسْمَعُونَ﴾	١٠٠	١١٣
.٦٥	﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَى أُوْلَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾	١٠١	١١٣

سورة الحج (٢٢)			
.٦٦	﴿ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾	١	١١٤
.٦٧	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾	١	١١٢
.٦٨	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾	١٧	١١٣
.٦٩	﴿ فإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَار ﴾	٤٦	٤٤
سورة المؤمنون (٢٣)			
.٧٠	﴿وَلا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾	٢٧	١١٢
.٧١	﴿ و َالَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لا يُشْرِكُونَ ﴾	٥٩	٤٦
.٧٢	﴿إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾	١١٧	١١٤

سورة الفرقان (٢٥)			
.٧٣	﴿ و َاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً لّا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾	٣	٤٥
.٧٤	﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾	٦٩	٩٢
سورة الشعراء (٢٦)			
.٧٥	﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١٦	١١٨
.٧٦	﴿ قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ ﴾	١١٧	١٢١
سورة النمل (٢٧)			
.٧٧	﴿ و َحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾	١٧	٤٦
.٧٨	﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين﴾	١٩	ث
سورة القصص (٢٨)			
.٧٩	﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاء مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاء وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾	٢٣و٢٤	٦٣

٨٠.	﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ وَلَكِنَّا أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾	٤٤و٤٥	١٠٩
٨١.	﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الأَنبَاء يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لا يَتَسَاءَلُونَ ﴾	٦٦	٤٧
سورة لقمان (٣١)			
٨٢.	﴿يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾	١٧	١١٢
سورة السجدة (٣٢)			
٨٣.	﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا﴾	١٢	٥٢
سورة الأحزاب (٣٣)			
٨٤.	﴿ و َالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾	٣٥	٥١
سورة سبأ (٣٤)			
٨٥.	﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَن نَّكْفُرَ بِاللَّهِ ﴾	٣٣	٥١

سورة فاطر (٣٥)			
.٨٦	﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾	٣	٧١
سورة يس (٣٦)			
.٨٧	﴿ لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	٧	٤٦
.٨٨	﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ﴾	٦٩	٩٩
سورة الصافات (٣٧)			
.٨٩	﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الأَلِيمِ ﴾	٣٨	١٣٤
.٩٠	﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾	١٥٣و١٥٤	٣٦
سورة الزمر (٣٩)			
.٩١	﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾	٩	٦٠
.٩٢	﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾	٧٣	٥٢

سورة غافر (٤٠)			
.٩٣	﴿ قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾	٦٦	١١٨
.٩٤	﴿هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾	٦٨	٦٠
سورة الشورى (٤٢)			
.٩٥	﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾	٥٢	٥٢
سورة الزخرف (٤٣)			
.٩٦	﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾	٣٢	٣٧
سورة الدخان (٤٤)			
.٩٧	﴿ إِنَّ هَذَا مَا كُنتُم بِهِ تَمْتَرُونَ ﴾	٥٠	١١٣
.٩٨	﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾	٥١و٥٢	١١٣
سورة الذاريات (٥١)			
.٩٩	﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا ۖ قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ فَرَاغَ إِلَىٰ أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ۖ قَالُوا لَا تَخَفْ ﴾	٢٤و ٢٨	١٠٦

سورة النجم (٥٣)			
.١٠٠	﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾	٣و٤	٩٩
.١٠١	﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴾	٤٨	٦٠
.١٠٢	﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾	٤٣و٤٤	٦٠
سورة المزمل (٧٣)			
.١٠٣	﴿ الْمُزَّمِّلُ ﴾	١	٥٣
سورة المدثر (٧٤)			
.١٠٤	﴿ الْمُدَّثِّرُ ﴾	١	٥٣
سورة الغاشية (٨٨)			
.١٠٥	﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾	١٧و١٨و١٩و٢٠	٥٣

سورة البلد (٩٠)			
.١٠٦	﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾	١٤ و١٥	٢٢
سورة الإخلاص (١١٢)			
.١٠٧	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾	١	١١٤

فهرس الآبيات الشعرية

٢٢.	سَـأَشْكُـرُ عَمْـراً إِنْ تَرَاخَتْ مَنِيَّتِـي	أَيَـادِيَ لَـمْ تَمْنُـن ، وَإِنْ هِـيَ جَـلَّتِ	ت	٥٦
٢٣.	فَتَىً غَيْرُ مَحْجُوْبِ الغِنَى عَنْ صَدِيْقِه	وَلاَ مُظْـهِرَ الـشَّكْوَى إِذَاْ النَّعْلُ زَلَّـتِ	ت	٥٦
٢٤.	وَلَـقَدْ أَغْتَـدِى يُـدَافِعُ رُكْنِـي	أَحـوَذِيٌّ ذُوْ مَيْعَـةٍ إِضْـرِيْجُ	ج	٥٨
٢٥.	جَـاءَ شَـقِيْقٌ عَارِضَـاً رُمْحَـهُ	إِنَّ بَنِـي عَمِّـكَ فِـيْهِمْ رِمَـاحْ	د	١٢٠
٢٦.	وَإِنَّ سَـنَامَ المَجْـدِ مِـنْ آلِ هَاشِـمٍ	بَنُـو بِنْـتِ مَخْـزُومٍ ، وَوَالـدُكَ العَبْـد	د	٧٤
٢٧.	إِنْ تَلْقَنِـي لاَ تَـرَىْ غَيْـرِيْ بِنَـاْظِرَةٍ	تَـنْسَ الـسِّلَاحَ وَتَعْـرِفْ جَبْهَـةَ الأَسَـدِ	د	٨٧
٢٨.	إِذَا أَنْكَرَتْنِـيْ بَلْـدَةٌ أَوْ نَكِرْتُهـا	خَرَجْـتُ مَـعَ البَـازِيْ عَلَّـى سَـوَادُ	د	٨٢
٢٩.	لَـوْ شِـئْتَ لَـمْ تُفْـسِدْ سَـمَاحَةَ حَـاتِمٍ	كَرَمـاً ، وَلَـمْ تَهْـدِمْ مَـآثِرَ خَالِـدِ	د	٦٤
٣٠.	بَغَـانِيْ مُـصْعبٌ وَبَنُـو أَبِيْـهِ	فَـأَيْنَ أَحِيْـدُ عَـنْهُم ؟ لاَْ أَحِيْـدُ	د	٨٧
٣١.	أَقَـادُوْا مِـنْ دَمِـي وَتَوَعَّـدُوْنِي	وَكُنْـتُ وَمَـا يُنَهْنِهُنِـي الوَعِيْـدُ	د	٨٧
٣٢.	هُـوَ الَّرجُـلُ المَشْرُوكُ فِـيْ جُـلِّ مَالِـهِ	وَلَكِنّـهُ بِالمَجْـدِ وَالحَمْـدِ مُفْـرَدُ	د	٧٤
٣٣.	وَعَلِمْـتَ أَنِّـى يَـوْمَ ذَاْ	كَ مُنَـاْزِلٌ كَعْبَـاً وَنَهْـدَاً	دا	٥٥
٣٤.	قَـوْمٌ إِذَا لَبِـسُوا الحَـدِ	يْـدَ تَنَمَّـرُوْا حَلَقَـاً وَقِـداً	دا	٥٥
٣٥.	بَكِّـرَا صَـاحِبَيَّ قَبْـلَ الهَجِيْـر	إِنَّ ذَاكَ النَّجَـاحَ فِـي التَّبْكِيْـرِ	ر	١١٢-١١٣
٣٦.	فَـدَعِ الوَعِيـدَ ، فما وَعِيـدُك ضَـائِري	أَطَنِـينُ أَجْنِحَـةِ الـذُّبَابِ يَـضِيرُ	ر	٣٨
٣٧.	إِذَا ذُكِـرَ ابْنَـا العَنْبَرِيَّـةِ لَـمْ تَـضِقْ	ذِرَاعِـي ، وَأَلْقَـى بِآسَـتِهِ مَـنْ أُفَـاْخِر	ر	٥٦
٣٨.	هِـلاَلاَن ، حَمَّـاْلاَن فِـيْ	مِـنَ الثِّقْل مَـاْ لاَ تَسْتَطِيْعُ الأَبَـاْعِرُ	ر	٥٦
٣٩.	أَبُـوكَ حُبَـابٌ سَـارِقُ الـضَّيْف بُـرْدَهُ	وَجَـدِّيَ يَـا حَجَّـاجُ فَـارِسُ شَـمَرَّا	را	٧٧
٤٠.	وَمَـا أَنَـا أَسْـقَمْتُ جِـسْمِي بِـهِ	وَلاَ أَنَـا أَضْـرَمْتُ فِـيْ القَلْـبِ نَـارَا	را	٤٠
٤١.	هُوَ الوَاهِبُ الـمِائَة الـمُصْطَـفـاةَ	إِمّـا مَخَاضَـاً وَإِمّـا عِـشَـارَا	را	٧٣
٤٢.	أَلاْ لاَ فَتًـى بَعْدَ ابْنِ نَاْشرَة الفَتـى	وَلاْ عرْفَ إلّا قـدْ تَوَلَّـى وَأَدْبَـرَا	را	٥٦
٤٣.	فَتًـى حَنْظَلِـيٌّ مَـاْ تَزَالُ رِكَـابُـهُ	تَجُـوْدُ بِمَعْـرُوْفٍ وَتُنْكِـرُ مُنْكَـرَا	را	٥٦
٤٤.	عَـلَيْكَ بِالـيَأْسِ مِـنَ الغِنَـى	إِنَّ غِنَـى نَفْسِك فِـيْ الـيَاسِ	س	١١٩

٤٥.	أَجَارَتَنَـــــا إِنَّ التَّعَفُّفَ بـــاليَـــــاسِ	,صَـــــبْرَاً عَلـــى اسْتِدْرَارِ دُنْيَا بِإِبْسَاسِ	س	١١٩
٤٦.	حَرِيَّـــانِ أَنْ لاَ يَقـــــذِفَـــا بِــمَذَلَّةٍ	كَرِيْمَاً ، وَأَنْ لاَ يُحْوِجَـــاهُ إِلَـــى النَّاسِ	س	١١٩
٤٧.	أَجَـــارَتَنَا إِنَّ الــــقِدَاحَ كَـــوَاذِبٌ	وَأَكْثَرُ أَسْبَابِ النَّجَاحِ مَــعَ الـــيَاسِ	س	١١٩
٤٨.	فَأَصْبَحَ مِـنْ أَسْمَاءِ قَـيْسٍ كَقَـابِضٍ	عَلَى المَاءِ لا نَدْرِي بِمَا هُوَ قَابِـــضُ	ض	١٣١
٤٩.	العَــيْنُ تُبْـدِي الحُـــبَّ والبُغْـضَا	,تُظْهِـــــــرُ الإِبْــرَام وَالنَّقْـــضَا	ضى	٥٨
٥٠.	دُرَّةُ ، مَـــا أَنْــصَفَتْنِي فِـــي الهَـــوَى	وَلاْ رَحِمْـــتِ الجَـــسَدَ المُنْــضَى	ضى	٥٨
٦٠.	غَـــضْبَى ، وَلاْ والله يَــــا أهلهــــا	لاْ أَطْـعَــمُ البَـــارِدَ أَوْ تَرْضَــــى	ضى	٥٨
٦١.	شَــجْوُ حُـــسَّادِهِ وَغَـــيْظُ عِـــدَاهُ	أَنْ يَـــرَى مُبْـــصِرٌ وَيَـــسْمَعَ وَاعٍ	ع	٦١
٦٢.	وَلَــوْ شِـئْتُ أَنْ أَبْكِـي دَمَــاً لَبَكَيْتُــهُ	عليْـهِ ، ولكِـنْ سَـاحَةُ الـصَّبْرِ أَوْسَـعُ	ع	٦٥
٦٣.	يَقُـولُ الخَنَـا وَأَبْغَـضُ العُجْـمِ نَاطِقـاً	إِلَـــى رَبِّنَـا صَـوْتُ الــحِمَارِ اليُجَـدَّعُ	ع	١٣٣
٦٤.	وَيَـــسْتَخرِجُ اليَرْبُـــوعُ مِـــنْ نَافِقَائِــهِ	,مِـنْ حجـرِهِ بِالــشَّيْخَةِ الــيتَقَـصَّعُ	ع	١٣٣
٦٥.	زَعَمْــــتُم أَنَّ إِخْـــوَتَكُمْ قُـــرَيْشٌ	لَهُـــمْ إِلـــفٌ ، وَلَـــيْسَ لَكُـــمْ إِلاَفُ	ف	١٠٤
٦٦.	وَلَــوْلاْ جَنَـانُ اللَّيْـلِ مَــا آبَ عَــامِرٌ	إِلَــىْ جَعْفَــرٍ ، سِــرْبَالُه لَــمْ يُمَــزَّقِ	ق	٨٣
٦٧.	لاْ يَــأْلَفُ الــدِّرْهَمُ المَـضْرُوْبُ خِرْقَتَنَـا	لَكِــنْ يَمُــرُ عَلَيْهَــا وَهُــوَ مُنْطَلِــقُ	ق	٦٩
٦٨.	لَعَمْــرِي لَقَــدْ لاَحَــتْ عُيُــوْنٌ كَثِيْــرَةٌ	إِلَــىْ ضَوْءِ نَـــارٍ فِيْ يَفَـــاْعٍ تَحَرَّقُ	ق	٧٠
٦٩.	تُـــــشُبُّ لِمَقْـــرُورَيْنِ يَــــصْطَلِيَانِهَا	وَبَــاْتَ عَلَــى النَّــاْرِ النَّـدَى وَالمُحَلَّــقُ	ق	٧٠
٧٠.	وَمَـــا عَفَتِ الرِّيَـاحُ لَـــهُ مَحَـــلاًّ	عَفَـــــــاهُ مَنْ حَدَا بِهِمُ وَسَـــــاقَا	قا	٧٤
٧١.	إِنَّ أَمْـــــــرَاً فَادِحَـــــــــاً	عَـــــــنْ جَـــــوَابِي شَــــــغَلَكْ	ك	١١٦
٧٢.	فَلَمَّــــا خَــــشِيْتُ أَظَـــــافِيْرَهُمْ	نَجَـــــوْتُ وَأَرْهَــــنُهُمْ مَالِكَـــــاً	كا	٨٥
٧٣.	قَاْلَ لِـــيْ : كَيْفَ أَنْتَ ؟ قُلْتُ : عَلِيْلُ	سَــــهَرٌ دَائِـــمٌ وَحُـــــزْنٌ طَوِيْــــلُ	ل	١٠٤
٧٤.	عَـــرَفْتُ الـــمَنْـــزِلَ الخَالِـــــي	عَفَـــــا مِــــنْ بَــعْد أَحْـــوَالِ	ل	١٠٥
٧٥.	عَفَــــاهُ كُـــــلُّ حَنَّــــــانٍ	عَسُــــوفِ الوَبْــــتلِ هَطَّــــالِ	ل	١٠٥
٧٦.	تَــى أَرَىْ الـصُّبْحَ قَـدْ لاَحَـتْ مَخَايِلُـهُ	وَاللَّيْــــلُ قَــــدْ مُزِقَتْ عَنْـه السَّرَابِيْلُ	ل	٨٤
٧٧.	اعْتَادَ قَلْبكَ مِــنْ لَيْلَـــــى عَـــوَائِدُهُ	وَهَـــــاجَ أَهْوَاءَك المَكْنُوْنَةَ الطَلَـــــلُ	ل	٥٤
٧٨.	رَبْـــعٌ قِوَاءٌ أَذَاعَ المُعْصِرَاتُ بِـــــهِ	وَكُــلُّ حَيْرَاْنَ سَارٍ مَـــاؤُهُ خَضِــــلُ	ل	٥٤

٧٩.	عَرَضْتُ عَلَىْ زَيْدٍ لِيَأْخُذَ بَعْضَ مَاْ	يُحَاْوِلُهُ قَبْلَ اعْتِرَاضِ الشَّوَاْغِلِ	ل	٥٧
٨٠.	فَدَبَّ دَبِيْبَ البَغْلِ يَأْلَمُ ظَهْرُهُ	وَقَاْلَ : تَعَلَّمْ ، إِنَّنِي غَيْرُ فَاْعِلِ	ل	٥٧
٨١.	تَثَاْءَبَ حَتَّى قُلْتُ : دَاْسِعُ نَفْسِه	وَأَخْرَجَ أَنْيَاْبَاً لَهُ كَالمَعَاْوِلِ	ل	٥٧
٨٢.	أَيَقْتُلُنِي وَالمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي	وَمَسْنُونةٌ زُرْقٌ كَأَنْيابِ أغَوَاْلِ	ل	٣٧
٨٣.	تَوَلَّوْا بَغْتَةً ، فَكَأَنَّ بَيْناً	تَهَيَّبَنِي فَفَاجَأَنِي اغْتِيَالَا	لا	١٠٧
٨٤.	فَكَاْنَ مَسِيْرُ عِيْسِهِمُ ذَمِيْلَاً	وَسَيْرُ الدَّمْعِ إِثْرَهُمُ انْهِمَالَا	لا	١٠٧
٨٥.	إِنَّ مَحَلَّاً وَإِنَّ مُرْتَحَلَاً	وَإِنَّ فِيْ السَّفْرِ إِذْ مَضَوْا مهلاً	لا	١١٧
٨٦.	فَاْشْرَبْ هَنِيْئَاً عَلَيْكَ التَّاجَ مُرْتَفِقاً	فِيْ رأسِ غُمْدَانَ دَاراً مِنْكَ مِحْلَاْلَا	لا	٨٣
٨٧.	إِذَا قَبُحَ البُكَاءَ عَلَى قَتِيْلٍ	رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الحسَنَ الجَمِيْلَا	لا	٧٣
٨٨.	هَلْ تَعْرِفُ اليَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ وَالطَّلَلَا	كَمَا عرَفْتَ بِجَفْنِ الصَّيْقَلِ الخِلَلَا	لا	٥٤
٨٩.	دَارٌ لِمَرْوَةَ إِذْ أَهْلِي وَأَهْلُهُمُ	بِالكَانِسِيَّة نَرْعَى اللَّهْوَ وَالغَزَلَا	لا	٥٤
٩٠.	أَوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاْظَ قَبِيْلَةٌ	بَعَثُوا إِلَّى عَرِيْفَهُمْ يَتَوَسَّمُ	م	٧١
٩١.	لَوْ شِئْتَ كُنْتَ كَكُرْزٍ فِي عِبَادَتِهِ	أَوْ كَابْنِ طَارِقَ حَوْلَ البَيْتِ والحَرَم	م	٦٦
٩٢.	أَأَتْرُكُ أَنْ قَلَّتْ دَرَاهِمُ خَالِدٍ	زِيَارَتَهُ ؟ إِنِّي إذاً لَلَئِيمُ	م	٣٨
٩٣.	لَاْ وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى	صَبِرٌ وَأَنَّ أَبَا الحُسَيْنِ كَرِيْمُ	م	٩٥
٩٤.	أَتَيْنَا إِصْبَهَانَ فَهَزَّلَتْنَا	وَكُنَّا قَبْلَ ذَلِكَ فِيْ نَعِيْمِ	م	٨٧
٩٥.	وَكَانَ سَفَاهَةً مِنَّي وَجَهْلَاً	مَسِيْرِي لَاْ أَسِيْرُ إِلَى حَمِيْمِ	م	٨٧
٩٦.	إِذَا أَتَيْتَ أَبَا مَرْوَانَ تَسْأَلُهُ	وَجَدْتَهُ حَاضِرَاه الجُوْدُ وَالكَرَمُ	م	٨٣
٩٧.	وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُوْدَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي	يَوَمٌ قُدَيْدِيْمَةَ الجَوْزَاءِ مَسْمُوْمُ	م	٨٥-٨٩
٩٨.	ولقد خَبَطْنَ بُيوتَ يَشْكُرَ خَبْطَةً	أخوالُنا وهُمُ بنو الأَعمامِ	م	٩١
٩٩.	إنَّ دَهْرَاً يَلُفُّ شَمْلِي بِسُعْدَى	لَزَمَانٌ يَهُمُّ بِالإِحْسَانِ	ن	١١٦
١٠٠.	إِنَّ شِوَاءً وَنَشْوَةً	وَخَبَبَ البَازِلِ الأَمُونِ	ن	١١٦
١٠١.	لَاْ تَطْمَعُوْا أَنْ تَهِيْنُوْنَا وَنُكْرِمَكُمْ	وَأَنْ نَكُفَّ الأَذَى عَنْكُمْ وَتُؤْذُوْنَا	نا	٩٧
١٠٢.	سُلَيْمَى أَزْمَعَتْ بَيْنَا	فَأَيْنَ تَقُوْلُهَا أَيْنَا	نا	٤٣
١٠٣.	أَخُوْكَ الَّذِي إِنْ رِبْتَه قَالَ إِنَّمَا	أَرَبْتَ ، وَإِنْ عَاتَبْتَهُ لَانَ جَانِبُه	هـ	٧٥

١٠٤.	وَلَـــمْ أَقُــلْ مِثْلُك ، أعنـــــى بِـــهِ	سِـــــواكَ يـــــا فَرْداً بـــــلا مُشْبِهِ	هـ	٤٧
١٠٥.	مِثْلُك يُثْنِـــــى الحُزْنَ عَنْ صَــــوْبِهِ	وَيَـــــسْتَرِدُّ الـــــدَّمْعَ عَـــــنْ غَرْبِـــهِ	هـ	٤٧
١٠٦.	فَزَجَجْتُهَـــــــــــــا بِمِزجّـــــــــــةٍ	زج القلــــــوص أبـــــي مــــــزاده	هـ	١٣٤
١٠٧.	وَهَلْ بُثَيْنَةُ ، يَـــا لَلَّنَــاْسِ ، قَاْضِــيَتِي	دَيْنِـــيْ ؟ وَفَاْعِـــلَةٌ خَيْراً فَأَجْزِيْهـــا	ها	٥٧
١٠٨.	تَرْنُــوْ بِعَيْنَــيْ مَهَــاْةٍ أَقْــصَدَتْ بِهِمَــا	قَلْبِــــيْ عَشِيَّةَ تَرْمِيْنِـــيْ وَأَرْمِيْهَـــا	ها	٥٧
١٠٩.	هَيْفَــاْءُ مُــقْبِلَةً ، عَـــجْزَاْءُ ، مُـــدْبِرَةً	رَيَّــا العِظَــام ، بِـــلَا عَيْــبٍ يُــرَى فِيْهــا	ها	٥٧
١١٠.	مِـــنَ الأَوَاْنِــسِ مِـكْــسَاْلٌ ، مُبَتَّلَـــةٌ	خَــوْدٌ ، غَــذَاْهَا بِلِــيْنِ العَــيْشِ غَاذِيْهَــا	ها	٥٧
١١١.	إِذَا طَمَعٌ يَوْمَــاً عَرَانِـــــي قَرَيْتُـــهُ	كَتَائِـــبَ يَـــأْسٍ ، كَرَّهـــا وَطِرَادَهـــا	ها	١١٥
١١٢.	أَكُـــدُّ ثِمَـــادِى ، وَالمِيَـــاهُ كَثِيْـــرَةٌ	أُعَـــــالِج مِنْهَـــا حَفْرَهَـــا وَاكْتِــدَادَهَا	ها	١١٥
١١٣.	وَأَرْضَــى بِهَــا مِــنْ بَحْــرِ آخَــرَ إِنَّــهُ	هُـوَ الـرِّيُّ أَنْ تَرْضَــى النُّفُـوسُ ثِمَادَهَـا	ها	١١٥
١١٤.	هُــمُ حَلّـــُوا مِــنَ الــشَّرَفِ المُعَلَّـــى	وَمِــنْ حَــسَب العَــشِيْرَةِ حَيْــثُ شَــاؤُوا	وا	٥٦
١١٥.	زَعَــمَ الـــعَوَاذِلُ أَنَّنِــي فِــي غَمْـــرَةٍ	صَــدَقُوْا ، وَلَكِــنْ غَمْرَتِـــي لَاْ تَنْجَلِــي	ي	١٠٣
١١٦.	ولَأَنْـــتَ تَفْــرِيَ مَـــا خَلَقْــتَ وَبَعْـــ	ـــضُ القَـــوْمِ يَخْلُـــق ثُـــمَّ لَاْ يَفْــرِي	ي	٤٥
١١٧.	وَلَقَـــدْ أَمُّـــرُ عَلَـــى اللَّئِـــيْم يَـــسُبُّنِي	فَمَــضَيْتُ ، ثُمَّــتَ قُلْــتُ : لَاْ يَعْنِيْنِـــي	ي	٨٦
١١٨.	نَــصَفَ النَّهَـــارُ ، المَـــاءُ غَـــامِرُه	وَرَفِيْقُــــــــهُ بِالغَيْـــبِ لَاْ يَـــــدْرِي	ي	٨٣

فهرس أنصاف الآبيات الشعرية

مسلسل	شطر البيت	حرف الروي	رقم الصفحة في البحث
١.	ألَـــــــسْتَ ابْــــــنَ الأُلَــــــى سُــــــعِدُوا وَسَــــــادُوا	دوا	٧٧
٢.	غَيْــــــرِي بِــــــأَكْثَرِ هــــــذَا النَّــــــاسِ يَنْخَــــــدِعُ	عُ	٤٧
٣.	يــــــا لــــيْــــتَ أيَّــــام الــــصِّــــبَـــا رَوَاجـــعِــــا	عا	١١٧
٤.	أَلَسْتُـــــمْ خَيْرَ مَــــــــنْ رَكِـــــــبَ المَطَــــاْيــــا	يا	٧٧

قائمة المراجع:

١- الإبانة عن سرقات المتنبي ، لأبي سعد محمد بن أحمد العميدي (٤٣٣هـ) –تحقيق إبراهيم الدسوقي البساطي – دار المعارف – مصر – ١٩٦١م .

٢- أثر النحاة في البحث البلاغي ، للدكتور عبد القادر حسين – دار قطري بن الفجاءة – الطبعة الثانية – قطر (الدوحة) ١٩٨٦م .

٣-إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى (ت ١٣٨٢هـ)– الطبعة الثانية – القاهرة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٤- الإختيارين ، للأخفش الأصغر (ت ٣١٥هـ) – تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى – بيروت ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

٥- أدب الكاتب ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٦٧ هـ) – تحقيق محمد الدالي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية – بيروت ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٦- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) – تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد – ومراجعة الكتور رمضان عبد التواب – مطبعة المدني - الطبعة الأولى – القاهرة ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

٧- الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥ هـ) تحقيق عبد المعين الملوحي – مطبوعات مجمع اللغة العربية – الطبعة الثانية – دمشق ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .

٨- أساس البلاغة ، للإمام الكبير جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) – دار إحياء التراث العربي – الطبعة الأولى – بيروت ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

٩-أسرار البلاغة ، للإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) – قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر – دار المدني – جدة – د.ت .

١٠- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت ٧٤٣هـ) – تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب – مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات – الطبعة الأولى – السعودية ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

١١- الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين ، للخالدين أبي بكر محمد (ت ٣٨٠ هـ) وأبي عثمان سعيد (ت ٣٩١ هـ) ابنى هاشم – تحقيق الدكتور السيد محمد يوسف – مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر– القاهرة – ١٩٦٥م .

١٢- الإشتقاق ، لأبي بكر محمد بن الحسين بن دريد (٣٢١هـ) - تحقيق وشرح عبد السلام هارون - دار الجيل - الطبعة الأولى - بيروت ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
١٣- أشعار الشعراء الستة الجاهليين (اختيارات من الشعر الجاهلي المختار من شعر: امرئ القيس ، وعلقمة بن عبدة ، والنابغة ، وزهير ، و طرفة ، وعنترة العبسي) ، للعلامة يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) - تحقيق لجنة إحياء التراث العربي - دار الأفاق الجديدة - الطبعة الثانية - بيروت ١٤٠١هـ -١٩٨١م .
١٤- إصلاح المنطق ، لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) - شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر - وتحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف - الطبعة الرابعة - القاهرة - ١١١٩م .
١٥- الأصمعيات ، لأبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الأصمعي (ت٢١٦هـ) - تحقيق أحمد محمد شاكر - وتحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف - الطبعة الثالثة - مصر - ١١١٩م .
١٦- أصول التفكير النحوي - للدكتور علي أبو المكارم - دار الثقافة - د.ط - بيروت - ١٩٧٣م.
١٧- أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي ، للدكتور بكري عبد الكريم - دار الكتاب الحديث - الطبعة الأولى - ١٩٩٩م .
١٨- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، للدكتور محمد عيد - عالم الكتب - الطبعة الرابعة - القاهرة ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
١٩- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ) - تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثالثة - بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٠- إعجاز القرآن ، لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (٤٠٣ هـ) - تحقيق السيد أحمد صقر - دار المعارف - مصر - د.ت .
٢١- الإعجاز والإيجاز ، لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل الثعالبي النيسابوري (ت ٤٢٩هـ) - تحقيق إبراهيم صالح - دار البشائر - الطبعة الأولى - دمشق ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
٢٢- إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨ هـ) -تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد - عالم الكتب - الطبعة الثانية - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٢٣- إعرلب القرآن المنسوب إلى الزجاج (ت٣١١ هـ) -تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري - دار الكتاب المصري - الطبعة الثانية - القاهرة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٢٤- الأعلام (قاموس تراجم) لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، لخير الدين الزركلي(ت ١٣٩٦هـ) - دار العلم للملايين - الطبعة الخامسة - بيروت- ١٩٨٠م.
٢٥- الأغاني ، لأبي الفرج الأصبهاني (ت ٣٥٦ هـ) - مؤسسة عز الدين - د.ت .
٢٦- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) - تحقيق سعيد الأفغاني - مطبعة الجامعة السورية - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
٢٧- الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١ هـ) ، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) - تحقيق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم - المجمع الثقافي- الإمارات - ٢٠٠٣م .
٢٨- الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) - قرأه وعلق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت - دار المعرفة الجامعية - الأزاريطة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م .
٢٩- الإقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لأبي محمد عبد الله بن محمد السيد البطليوسي(ت٥٢١ هـ) - تحقيق الأستاذ مصطفى السقا - وتحقيق الدكتور حامد عبد المجيد - دار الكتب المصرية - القاهرة - ١٩٩٦م .
٣٠- الأمالي ، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت ٣٥٦ هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - د.ت .
٣١- أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت ٥٤٢ هـ) - تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي - مكتبة الخانجي - الطبعة الأولى - القاهرة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
٣٢- أمالي الزجاجي ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) - تحقيق عبد السلام هارون - دار الجيل - الطبعة الثانية - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
٣٣- أمالي السهيلي ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (ت ٥٨١ هـ) - تحقيق محمد إبراهيم البنا - مطبعة السعادة - مصر - د.ت .

٣٤- أمالي السيد المرتضى (في التفسير والحديث والأدب) ، للشريف أبي القاسم علي بن الطاهر أبي أحمد الحسين (ت ٤٣٦هـ) – صححه وضبط حواشيه محمد بدر الدين النعساني الحلبي– الطبعة الأولى – ١٣٢٥هـ – ١٩٠٧م .

٣٥- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر العربي – الطبعة الأولى– القاهرة ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م .

٣٦- الأنساب ، لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت ٥٦٢ هـ) – تحقيق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي – مكتبة ابن تيمية – الطبعة الثانية – القاهرة ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

٣٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (البصريين والكوفيين) ، للشيخ كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧ هـ) – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الفكر– د.ت .

٣٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ) – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت – د.ت .

٣٩- الإيضاح في شرح المفصل ، لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦ هـ) – تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي – مطبعة العاني – بغداد – د.ت .

٤٠- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) – تحقيق الدكتور مازن المبارك – دار النفائس – الطبعة الثالثة – بيروت ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

٤١- الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني (ت ٧٣٩ هـ) – شرح وتعليق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي – المكتبة الأزهرية للتراث – الطبعة الثالثة – مصر ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م

٤٢- البديع ، لعبد الله بن المعتز (ت ٢٩٦ هـ) –تحقيق اغناطيوس كراتشقوفسكي – دار المسيرة – الطبعة الثالثة – بيروت ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

٤٣- بديع القرآن ، لابن أبي الإصبع المصري (ت ٦٥٤ هـ) – تقديم وتحقيق حفني محمد شرف – نهضة مصر– مصر – د.ت .

٤٤- البديع بين المتقدمين والمتأخرين ، للدكتور إبراهيم عبد الحميد السيد التلب – المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

٤٥- البرهان في علوم القرآن ، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار التراث– القاهرة – د.ت .
٤٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – بيروت – د.ت.
٤٧- البلاغة تطور وتاريخ ، للدكتور شوقي ضيف – دار المعارف – الطبعة السادسة – القاهرة ١١١٩هـ .
٤٨- البلاغة والأسلوبية ، للدكتور محمد عبد المطلب – مكتبة لبنان– د.ت.
٤٩- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي (ت ٨١٧ هـ) – تحقيق محمد المصري – طبعه ونقحه حسان أحمد راتب المصري – دار سعد الدين – الطبعة الأولى – دمشق ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
٥٠- بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب ، للسيد محمود شكري الألوسي البغدادي (ت ١٣٤٢هـ) – تحقيق محمد بهجة الأثري – الطبعة الثانية – د.ت .
٥١- بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذاهن والهاجس ، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣ هـ) – تحقيق محمد مرسي الخولي – دار الكتب العلمية – بيروت – د.ت .
٥٢- البيان العربي (دراسة في تطور الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى)– للدكتور بدوي طبانة – دار المنارة – الطبعة السابعة – جدة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
٥٣- البيان والتبين ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) – تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي – الطبعة السابعة – القاهرة ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
٥٤- تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب ، لأحمد بن يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠ هـ) – تحقيق الدكتور محمد طاهر الحمصي – دار سعد الدين – الطبعة الأولى – دمشق ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م .
٥٥- تأويل مشكل القرآن ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) – تحقيق السيد أحمد صقر – مكتبة دار التراث – الطبعة الثانية – القاهرة ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

٥٦- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن ، لابن أبي الإصبع المصري (ت ٦٥٤هـ) – تحقيق الدكتور حنفي محمد شرف – بإشراف محمد توفيق عويضة – لجنة إحياء التراث الإسلامي – د.ت .

٥٧- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) – تحقيق الدكتور عباس مصطفى الصالحي – دار الكتاب العربي – الطبعة الأولى – بيروت ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

٥٨- تذكرة النحاة ، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) – تحقيق الدكتور – عفيف عبد الرحمن – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى – بيروت ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

٥٩- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر ، للدكتور عبد الفتاح لاشين – دار المريخ – السعودية – د.ت .

٦٠- تصحيح الفصيح وشرحه ، لابن درستويه (ت ٢٣٢هـ) – تحقيق الدكتور محمد بدوي المختون – ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب – وزارة الأوقاف – القاهرة ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٦١- التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت ٣٧٧ هـ) – تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي – جامعة الملك سعود – الطبعة الأولى – السعودية ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

٦٢- التفاحة في النحو ، لأبي جعفر النحاس النحوي (ت ٣٣٨ هـ) – تحقيق كوركيس عواد – مطبعة العاني – بغداد ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م .

٦٣- تفسير القرآن ، للإمام أبي المظفر السمعاني منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي المروزي الشافعي (ت ٤٨٩ هـ) – تحقيق أبي تميم ياسر ابن إبراهيم – دار الوطن – الطبعة الأولى – الرياض ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

٦٤- التفكير البلاغي عند العرب (أسسه وتطوره إلى القرن السادس) ، لحمادي صمود – منشورات كلية الآداب – الطبعة الثانية – تونس – ١٩٩٤م.

٦٥- التكملة ، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت ٣٧٧ هـ) – تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المرجان – عالم الكتب – الطبعة الثانية – بيروت ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

٦٦- التلخيص في علوم البلاغة ، للإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب (ت ٧٣٩ هـ) – ضبط وشرح الأستاذ عبد الرحمن البرقوقي – دار الفكر العربي – الطبعة الأولى – ١٩٠٤م .

٦٧- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) – تحقيق أحمد ناجي القيسي – خديجة عبد الرازق الخديني – أحمد مطلوب – مراجعة الدكتور مصطفى جواد – مطبعة العاني– الطبعة الأولى – بغداد ١٣٨١هـ – ١٩٦٢م.

٦٨- تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠ هـ)- تحقيق الدكتور عبد الله درويش – ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار – الدار المصرية للتأليف والترجمة – مصر – د.ت .

٦٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ،للمرادي المعروف بابن أم قاسم (ت ٧٤٩ هـ) – شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان – دار الفكر العربي – الطبعة الأولى – القاهرة ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

٧٠- التوطئة ، لأبي علي الشلوبين (ت ٦٤٥هـ) – دراسة وتحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع – – د.ت .

٧١- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني – تحقيق محمد خلف الله أحمد – وتحقيق الدكتور محمد زغلول سلام – دار المعارف – الطبعة الثالثة – مصر – د.ت .

٧٢- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري (ت ٤٢٩ هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف – القاهرة – ١١١٩م .

٧٣- الجمل في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) – تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد – دار الأمل – الطبعة الأولى – إربد (الأردن) ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

٧٤- الجمل في النحو ، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) – تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى – بيروت ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م .

٧٥- الجُمل في النحو، للإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي(ت٤٧١ هـ) – تحقيق وشرح يسري عبد الغني عبد الله – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

٧٦- جمهرة اللغة ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١ هـ) – تحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي – دار العلم للملايين – الطبعة الأولى – بيروت – ١٩٨٧م .

٧٧- حاشية الدسوقي ، وبهامشه متن مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري للعلامة المحقق الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت ١٨١٥هـ) – عبد الحميد حنفي للنشر والتوزيع– د.ت.

٧٨- حجة القراءات ، للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت ٤٠٣ هـ) – تحقيق سعيد الأفغاني – مؤسسة الرسالة – الطبعة الخامسة – بيروت ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

٧٩- الحجة في القراءات السبع ، للإمام ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) – تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم – دار الشروق – بيروت ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

٨٠- الحجة للقراء السبعة (أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد)، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) – تحقيق بدر الدين قهوجي – وتحقيق بشير حويجاتي –مراجعة وتدقيق عبد العزيز رباح – دار المأمون للتراث – الطبعة الأولى – دمشق ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .

٨١- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت ٤٣٠هـ) – دار الفكر – بيروت ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .

٨٢- الحيوان ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)– تحقيق وشرح عبد السلام هارون – الطبعة الثانية – مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م.

٨٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) – تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي – الطبعة الرابعة – القاهرة ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

٨٤- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) – تحقيق محمد علي النجار – المكتبة العلمية – مصر – د.ت .

٨٥- خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني) ، للدكتور محمد محمد أبو موسى – مكتبة وهبة – الطبعة الرابعة – القاهرة ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .

٨٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، لأحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) – تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط – دار القلم – دمشق – د.ت .
٨٧- دراسات بلاغية ونقدية ' لأحمد مطلوب – دار الرشيد للنشر – العراق – د.ت .
٨٨- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي (ت ١٣٣١هـ) – مطبعة كردستان العلمية – الطبعة الأولى – مصر (الجمالية) ١٣٢٨هـ .
٨٩- دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت ٤٧١هـ)– تعليق وقراءة محمود محمد شاكر أبو فهر – مطبعة المدني – الطبعة الثالثة – جدة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
٩٠- دمية القصر وعصرة أهل العصر، لأبي الحسن علي بن الحسن بن علي الباخرزي (ت ٤٦٧هـ) – تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو – دار الفكر العربي –القاهرة – د.ت .
٩١- ديوان ابن الرومي (ت ٢٨٣ هـ) – شرح وتحقيق عبد الأمير علي مهنا – دار ومكتبة الهلال – الطبعة الثانية – بيروت – ١٩٩٨م.
٩٢- ديوان أبي الطيب المتنبي (٣٥٤هـ) – بشرح العلامة اللغوي عبد الرحمن البرقوقي – تحقيق الدكتور عمر فاروق الطباع – دار الأرقم – بيروت – د.ت .
٩٣- ديوان الأدب (أول معجم عربي مرتب بحسب الأبنية)، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠هـ) – تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر –ومراجعة الدكتور إبراهيم أنيس – مجمع اللغة العربية – ٢٠٠٣م .
٩٤- ديوان الأعشى الكبير ، لميمون بن قيس (ت ٧ هـ) – شرح وتعليق محمد حسين – مكتبة الآداب – الجماميز – د.ت .
٩٥- ديوان الخنساء (ت ٢٤ هـ) – شرح وضبط وتقديم الدكتور عمر فاروق الطباع – دار الأرقم – بيروت – د.ت .
٩٦- ديوان المعاني ، لأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) – شرحه وحسن ضبطه أحمد حسن بسبح – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .
٩٧- ديوان امرئ القيس (ت ٨٠ ق.هـ) – شرح وضبط وتقديم الدكتور عمر فاروق الطباع – شركة دار الأرقم – بيروت – د.ت .

٩٨- ديوان بشار بن برد (ت ١٦٨ هـ) - تقديم وشرح الدكتور صلاح الدين الهواري - مكتبة الهلال - الطبعة الأولى - بيروت - ١٩٩٨م .

٩٩- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري (ت ٥٤ هـ) - شرح وضبط وتقديم الدكتور عمر فاروق الطباع - دار الأرقم - بيروت - د.ت .

١٠٠- ديوان ذي الرمة ، لعيلان بن عقبة العدوي (ت ١١٧هـ) - شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي رواية الإمام أبي العباس ثعلب - تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح - مؤسسة الإيمان - بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

١٠١- ديوان زهير بن أبي سلمى (ت ١٣ ق.هـ) - شرح وضبط وتقديم الدكتور عمر فاروق الطباع - دار الأرقم - بيروت - د.ت .

١٠٢- ديوان سلامة بن جندل (ت ٢٣ ق.هـ) ، لمحمد بن الحسن الأحول - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - دار الكتب العلمية - الطبعة الثانية - بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

١٠٣- ديوان شعر مسكين الدارمي (ت ٨٩ هـ) - تحقيق كارين صادر - دار صادر - الطبعة الأولى - بيروت - ٢٠٠٠م .

١٠٤- ديوان طفيل الغنوي (ت ١٣ ق.هـ) ، بشرح الأصمعي (ت ٢١٦هـ) - تحقيق حسان فلاح أوغلي - دار صادر - الطبعة الأولى - بيروت - ١٩٩٧م .

١٠٥- ديوان علقمة بن عبدة - شرح وتعليق سعيد نسيب مكارم - دار صادر - الطبعة الأولى - بيروت - ١٩٩٦م .

١٠٦- ديوان عمرو بن أبي ربيعة (ت ٩٣ هـ) - دار القلم - بيروت - د.ت .

١٠٧- ذيل الأمالي والنوادر ، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت ٣٥٦هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - د.ت .

١٠٨- الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) - تحقيق الدكتور شوقي ضيف - دار المعارف - الطبعة الثانية - القاهرة - ١١١٩م.

١٠٩- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢ هـ) - تحقيق أحمد محمد الخراط - مجمع اللغة العربية - دمشق - د.ت .

١١٠- زهر الآداب وثمر الألباب ،لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني(ت ٤٥٣هـ) – ضبط وشرح وتقديم الدكتور صلاح الدين الهواري – المكتبة العصرية – الطبعة الأولى – بيروت ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م .

١١١- الزهرة ، لأبي بكر بن داود الأصبهاني (ت ٢٩٦هـ) –تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي – وتحقيق الدكتور نوري حمود القيسي – مكتبة المنار – الطبعة الثانية – الأردن (الزرقاء) ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م .

١١٢- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) – تحقيق الدكتور شوقي ضيف – دار المعارف – القاهرة – د.ت .

١١٣- سر الفصاحة ، للأمير أبي محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (ت ٤٦٦هـ) – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

١١٤- سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) – تحقيق الدكتور حسن هنداوي – دار القلم – الطبعة الثانية – دمشق ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

١١٥- سرقات المتنبي ومشكل معانيه لابن بسام النحوي (ت ٥٤٢ هـ) – تحقيق الأستاذ محمد الطاهر ابن عاشور – الدار التونسية – تونس– د.ت.

١١٦- سمط اللآلي المحتوي على اللآلي في شرح أمالي القالي ، ومضاف إليه ذيل اللآلي في شرح أمالي القالي ، لأبي عبيد البكري الأونبي (ت ٤٨٧ هـ) – نسخ وتصحيح وتنقيح عبد العزيز الميمني – مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – الهند ١٣٥٤هـ – ١٩٣٦م.

١١٧- سير أعلام النبلاء ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ١٣٧٤هـ) – تحقيق شعيب الأرناؤط – وتحقيق محمد نعيم العرقسوسي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الحادية عشرة – بيروت ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

١١٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ،لأبي الفلاح عبد الحي ابن العماد الحنبلي(ت ١٠٨٩هـ) – مكتبة القدسي – عابدين – د.ت .

١١٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) لابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الطلائع – القاهرة – ٢٠٠٤م .

١٢٠- شرح أبيات إصلاح المنطق ، لأبي محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي (ت ٣٨٥هـ) – تحقيق ياسين محمد السواس – الدار المتحدة – الطبعة الأولى – دمشق ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
١٢١- شرح أبيات سيبويه ، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ) – تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد – عالم الكتب – الطبعة الأولى – بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
١٢٢- شرح أبيات سيبويه ، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي (ت ٣٨٥ هـ) – تحقيق الدكتور محمد الريح هاشم – دار الجيل – الطبعة الأولى – بيروت ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
١٢٣- شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) تحقيق عبد العزيز رباح – وتحقيق أحمد يوسف دقاق – دار المأمون للتراث – الطبعة الثانية – دمشق ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م .
١٢٤- شرح أدب الكاتب للجواليقي (ت ٥٤٠ هـ) ، تحقيق الدكتورة طيبة حمد بودي – مطبوعات جامعة الكويت – الطبعة الأولى – الكويت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
١٢٥- شرح التسهيل ، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ) – تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد – وتحقيق الدكتور محمد بدوي المختون – دار هجر – الطبعة الأولى – الجيزة ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .
١٢٦- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، وهو شرح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ) على أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك ، للإمام جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري – تحقيق محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
١٢٧- شرح الجمل في النحو، للإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت ٤٧١هـ) – تحقيق الدكتور خليل عبد القادر عيسى – دار بن حزم – الطبعة العاشرة – بيروت ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م .
١٢٨- شرح الدروس في النحو ،للإمام أبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي (ت ٥٦٩ هـ) – دراسة وتحقيق الدكتور إبراهيم محمد أحمد الإدكاوي – مطبعة الأمانة – الطبعة الأولى – القاهرة ١٤١١هـ – ١٩٩١م .
١٢٩- شرح القصائد التسع المشهورات ، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ) – تحقيق أحمد خطاب – دار الحرية – بغداد ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م .

١٣٠- شرح اللمع ، للأصفهاني أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت ٥٤٣هـ) – تحقيق الدكتور إبراهيم بن محمد أبو عباة – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية –الطبعة الأولى – السعودية ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .

١٣١- شرح الوافية نظم الكافية ، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ) – تحقيق الدكتور موسى بناي علوان العليلي – مطبعة الآداب – النجف الأشرف ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

١٣٢- شرح حماسة أبي تمام (تجلي غرر المعاني عن مثل صور الغواني والتجلي بالقلائد من جواهر الفرائد في شرح الحماسة ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) – تحقيق وتعليق الدكتور علي المفضل حمودان – دار الفكر المعاصر – الطبعة الأولى – بيروت ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

١٣٣- شرح ديوان أبي الطيب المتنبي لأبي العلاء المتنبي (ت ٤٤٩هـ) – تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب – الطبعة الثانية – دار المعارف – القاهرة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

١٣٤- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١ هـ) – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الطلائع – مصر – د.ت .

١٣٥- شرح قواعد الإعراب لابن هشام (ت ٧٦١ هـ) ، لمحمد بن مصطفى القوجوي شيخ زادة (ت ٩٥٠ هـ) – تحقيق إسماعيل إسماعيل مروة – دار الفكر – د.ط – دمشق ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .

١٣٦- شروح التلخيص ، (وهي مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني – ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي – وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي)– دار الكتب العلمية – بيروت – د.ت.

١٣٧- شعر أرطأة بن سهية المري (من شعراء العصر الأموي) تحقيق الدكتور شريف علاونة – دار المناهج – الطبعة الأولى – الأردن ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

١٣٨- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي (ت ٣٩٥هـ) – تحقيق الدكتور عمر فاروق الطباع – مكتبة المعارف – الطبعة الأولى – بيروت ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

١٣٩- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)- تحقيق الدكتور أحمد عبد الغفور عطار – دار العلم للملايين – الطبعة الثانية – بيروت ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

١٤٠- الصناعتين (الكتابة والشعر) ، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت ٣٩٥هـ) – تحقيق علي محمد البجاوي – وتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار إحياء الكتب العربية – الطبعة الأولى – ١٣٧١هـ – ١٩٥٢م .

١٤١- طبقات الشافعية ، لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد تقي الدين بن قاضي شهبة الدمشقي (ت ٨٥١ هـ) – صححه وعلق عليه الدكتور الحافظ عبد العليم خان – ورتب فهارسه الدكتور عبد الله أنيس الطباع – عالم الكتب – الطبعة الأولى – بيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

١٤٢- طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١هـ) – تحقيق محمود محمد الطناحي – وتحقيق عبد الفتاح محمد الحلو – دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – د.ت .

١٤٣- طبقات المفسرين ، للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت ٩٤٥هـ) – تحقيق علي محمد عمر – مكتبة وهبة – الطبعة الثانية – القاهرة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .

١٤٤- طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت ٣٧٩هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف – الطبعة الثانية – القاهرة – ١١١٩م.

١٤٥- طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ) – تحقيق محمود محمد شاكر – دار المدني – جدة – د.ت .

١٤٦- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، للإمام يحيى بن حمزة بن علي إبراهيم العلوي اليمني (ت ٧٤٩ هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

١٤٧- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، للأستاذ طاهر سليمان حمودة – الدار الجامعية – الإسكندرية – ١٩٩٨م .

١٤٨- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ، للدكتور خليل أحمد عمايرة – د.ت .

١٤٩- عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده ، لأحمد مطلوب – وكالة المطبوعات للنشر – الطبعة الأولى – بيروت ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م .

١٥٠- العبر في خبر من غبر، للحافظ الذهبي(ت ٧٤٨هـ) – تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١٥١- العقد الفريد ، لأحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ) – تحقيق محمد سعيد العريان – مطبعة الإستقامة – الطبعة الثانية – القاهرة ١٣٧٢هـ – ١٩٥٣م .

١٥٢- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي ، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق الدكتور سلمان القضاة – دار الجبل – بيروت ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

١٥٣- علاقة الدرس النحوي بالدرس البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني (رسالة ماجستير) في البلاغة والنقد ، لعبود خليفة – إشراف الدكتور محمد عباس – جامعة أبو بكر بلقايد – الجزائر ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م .

١٥٤- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت ٤٥٦هـ) – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الجيل – الطبعة الخامسة – بيروت ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .

١٥٥- العوامل النحوية ، للإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت٤٧١هـ) – تحقيق وشرح محسن محمد قطب معالي – مؤسسة حورس الدولية – الطبعة الثانية – الإسكندرية ٢٠١٠م .

١٥٦- عيار الشعر ، لأبي الحسن محمد بن أحمد بن طباطبا العلوي (ت ٣٢٢هـ) – تحقيق الدكتور عبد العزيز بن ناصر المانع – دار العلوم – الرياض ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١٥٧- عيون الأخبار ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) – دار الكتب المصرية – الطبعة الثانية – القاهرة – ١٩٩٦م .

١٥٨- غريب القرآن لأبي بكر محمد بن عزيز السجستاني (ت ٣٣٠ هـ) – تحقيق محمد أديب عبد الواحد جمران – دار قتيبة – الطبعة الأولى – ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

١٥٩- غوامض الصحاح (معجم تراثي في معرفة أصول الألفاظ) ، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) – تحقيق الدكتور عبد الإله نبهان – مكتبة لبنان – الطبعة الأولى – بيروت – ١٩٩٦م .

١٦٠- الفاخر ، لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم (ت ٢٩١ هـ) – تحقيق عبد العليم الطحاوي – مراجعة محمد علي النجار – الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر – ١٩٧٤م.
١٦١- الفاضل ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٦ هـ) – تحقيق عبد العزيز الميمني – دار الكتب المصرية – الطبعة الثانية – القاهرة – ١٩٩٥م .
١٦٢- الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) – تحقيق الدكتور محسن عياض – دار الحرية – د.ط – بغداد – ١٩٧٣م .
١٦٣- فكرة إعجاز القرآن ، للدكتور نعيم الحمصي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية – سوريا ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
١٦٤- فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز ، للدكتور فؤاد علي مخيمر مخيمر – دار الثقافة للنشر والتوزيع – مصر ١٩٨٣م .
١٦٥- فهرس النحو (المصورات الميكروفيلمية الموجودة بمكتبة الميكروفيلم بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي) ، إعداد قسم الفهرسة بالمركز – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى – السعودية – د.ت .
١٦٦- فوات الوفيات والذيل عليها ، لمحمد بن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤ هـ)– تحقيق الدكتور إحسان عباس – دار صادر – بيروت – د.ت .
١٦٧- قراءة الكسائي (رواية أبي عمر الدوري عن طريق ابن مقسم) ، لرضي الدين أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني (ت ٥٦٣هـ) تحقيق الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن – اهداء سيف بن أحمد الغرير – دار نينوي – الطبعة الأولى – دمشق ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .
١٦٨- الكامل ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) – تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثالثة – بيروت ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
١٦٩- الكامل في التاريخ ، للإمام أبي الحسن علي بن أ[ي الكرم محمد بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ) – تحقيق أبي الفداء عبد الله القاضي – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
١٧٠- الكتاب ، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) – تحقيق وشرح عبد السلام هارون – الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الثانية – مصر ١٩٧٧م.

١٧١- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) – تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، والأستاذ الدكتور فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي – مكتبة العبيكان – الطبعة الأولى – الرياض ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

١٧٢- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبد الله القسطنطني الرومي الحنفي الشهير بالملا كاتب الجلبي والمعروف بحاجي خليفة (ت ١٠١٧هـ) – دار الكتب العلمية- بيروت ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

١٧٣- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) – تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤ .

١٧٤- الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبي ، للإمام أبي إسحاق أحمد المعروف بالإمام الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ) – دراسة وتحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور – مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي – دار إحياء التراث العربي – الطبعة الأولى – بيروت ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

١٧٥- كفاية المعاني في حروف المعاني لعبد الله الكردي البيتوشي (ت ١٢١١هـ) – شرح وتحقيق شفيع برهاني – الطبعة الأولى – دار اقرأ – دمشق ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .

١٧٦- الكناش في النحو والتصريف ، لأبي الفداء (ت ٧٣٢هـ) – تحقيق الدكتور جودة مبروك محمد – مكتبة الآداب – الطبعة الثانية – القاهرة ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .

١٧٧- لباب الآداب ، لأسامة بن منقذ (ت ٥٨٤ هـ) – تحقيق أحمد محمد شاكر – مكتبة السنة – الطبعة الأولى – القاهرة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

١٧٨- لسان العرب ، للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت ٦٣٠هـ)- دار صادر – الطبعة الأولى – بيروت ٢٠٠٠م .

١٧٩- اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) – تحقيق الدكتور سميح أبو مغلي – دار مجدلاوي – عمان – ١٩٨٨م .

١٨٠- المثل الثائر في أدب الكاتب والشاعر ، لضياء الدين بن الأثير (ت ٦٣٠هـ) – تقديم وتعليق الدكتور أحمد الحوفي – والدكتور بدوي طبانة – دار نهضة مصر – الطبعة الثانية – القاهرة – د.ت.

١٨١- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٠هـ) – عرض وتعليق الدكتور فؤاد سزكين – مكتبة الخانجي – القاهرة – د.ت .
١٨٢- مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب (ت ٢٩١هـ) – شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون – دار المعارف – الطبعة الثانية – مصر – د.ت .
١٨٣- مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت ٥١٨ هـ) – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – مطبعة السنة المحمدية – د.ط – د.ق – د.ت .
١٨٤- مجمل اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي (ت ٣٩٥هـ) – دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية – بيروت ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.
١٨٥- مجموع رسائل الجاحظ ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) – تحقيق الدكتور محمد طه الحاجري – دار النهضة العربية – بيروت – ١٩٨٣م .
١٨٦- المُجيد في إعراب القرآن المَجيد (سورة الفاتحة والجزء الأول من سورة البقرة) ، لإبراهيم محمد الصفاقسي (ت ٧٤٢ هـ) – تحقيق موسى محمد زنين – منشورات كلية الدعوة الإسلامية – الطبعة الأولى – طرابلس ١٤٠١هـ – ١٩٩٢م.
١٨٧- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ، لأبي القاسم حسين بن محمد الراغب الأصبهاني (ت ٥٠٢هـ) – دار مكتبة الحياة – بيروت – د.ت.
١٨٨- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) – تحقيق علي النجدي ناصف – وتحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي – لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .
١٨٩- المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨ هـ) – تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
١٩٠- المحيط في اللغة ، لكافي الكفاة الصاحب إسماعيل بن عباد (ت ٣٨٥هـ)– تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين – عام الكتب – الطبعة الأولى – بيروت ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

١٩١- مختار الصحاح ، للإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت ٦٦٦هـ) – ضبطه وصححه أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .

١٩٢- المختار من شعر بشار ، اختيار الخالدين – وشرحه لأبي الطاهر إسماعيل بن أحمد بن زيادة الله التجيبي البرقي – تحقيق السيد محمد بدر الدين العلوي – مطبعة الإعتماد– الهند – د.ت.

١٩٣- المداخل في اللغة ، للإمام أبي عمر المطرز المعروف بالزاهد (ت ٣٤٥هـ)– تحقيق الأستاذ محمد عبد الجواد – مكتبة الأنجلو المصرية – مصر – د.ت .

١٩٤- المدارس النحوية ، لشوقي ضيف – دار المعارف – الطبعة السابعة – القاهرة – ١١١٩م.

١٩٥- مدخل إلى علم النحو العربية ، لمحمود أحمد الدراويش – مؤسسة زهران للخدمات – الطبعة الأولى – عمان – ١٩٩٠م .

١٩٦- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان ، لأبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي (ت ٧٦٨هـ) – دار الكتاب الإسلامي – الطبعة الثانية – القاهرة ١٤١٣هـ – ١٩٣٣م .

١٩٧- مراتب النحويين ، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (ت ٣٥١ هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – مكتبة نهضة مصر– القاهرة – د.ت .

١٩٨- مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ، لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (ت ٧٣٩هـ) – تحقيق وتعليق علي محمد البجاوي – دار المعرفة – الطبعة الأولى – بيروت ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م .

١٩٩- المسائل العسكريات في النحو العربي ، لأبي علي الفارسي النحوي (ت ٣٧٤هـ) – دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور علي جابر المنصوري – دار الثقافة – الطبعة الثانية– ٢٠٠٢م .

٢٠٠- مصابيح المغاني في حروف المعاني ، لمحمد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب الموزعي المعروف بابن نور الدين (ت ٨٢٥هـ) – دراسة وتحقيق الدكتور عائض بن نافع بن ضيف الله العمري – دار المنار – الطبعة الأولى – ميدان الحسين ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .

٢٠١- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، لأحمد بن محمد بن علي المقرى الفيومي (ت ٧٧٠هـ) – دار القلم – بيروت – د.ت .

٢٠٢- المطول (شرح تلخيص مفتاح العلوم) لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢هـ) – تحقيق عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

٢٠٣- معاني القراءات ، لأبي منصور الأزهري محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ) – تحقيق ودراسة الدكتور عيد مصطفى دروين – والدكتور عوض بن حمد القوزي – الطبعة الأولى – ١٤١٢هـ – ١٩٩١م .

٢٠٤- معاني القرآن ، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ) – تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة – مكتبة الخانجي – الطبعة الأولى – القاهرة ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .

٢٠٥- معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) – عالم الكتب – الطبعة الثالثة – بيروت ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

٢٠٦- المعاني الكبير في أبيات المعاني ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م .

٢٠٧- معجم الأدباء ، للشيخ شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ) – دار الفكر – الطبعة الثالثة – ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

٢٠٨- معجم البلدان ، للشيخ شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ) – تحقيق فريد عبد العزيز الجندي – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

٢٠٩- معجم الشعراء ، لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت ٣٨٤هـ) – تهذيب المستشرق الأستاذ الدكتور سالم الكرنكوي – دار الكنتب العلمية – الطبعة الثانية – بيروت ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٢١٠- المعجم المفصل في علوم اللغة (اللسانيات) – لمحمد التونجي – وراجي الأسمر – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت – ١٩٩٣م .

٢١١- معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية) ، لعمر رضا كحالة (ت ١٤٠٨هـ) – دار إحياء التراث العربي – بيروت – د.ت .

٢١٢- المعجم الوسيط –تحقيق إبراهيم مصطفى أحمد حسن الزيات – حامد عبد القادر – محمد علي النجار – المكتبة الإسلامية – تركيا (استانبول) – د . ت .
٢١٣- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، لأبي عبيد الله عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ) – تحقيق وضبط الأستاذ مصطفى السقا – مكتبة الخانجي – الطبعة الثالثة – القاهرة ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .
٢١٤- المفضليات ، للعلامة أبي العباس المفضل بن محمد الضبي (ت ١٧٨ هـ) – تحقيق الدكتور عمر فاروق الطباع – دار الأرقم – الطبعة الأولى – بيروت ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
٢١٥- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ، للإمام أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت ٦٥٦ هـ) – تحقيق محيي الدين مستو – وتحقيق يوسف علي بديوي – وتحقيق أحمد محمد السيد –وتحقيق محمود إبراهيم بزال – دار ابن كثير – الطبعة الأولى – دمشق ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .
٢١٦- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) – تحقيق الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا – معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – الطبعة الأولى – مكة المكرمة ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
٢١٧- المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، للإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (ت ٤٧١هـ) – تحقيق الدكتور الشربيني شريدة – دار الحديث – العراق ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م .
٢١٨- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) – تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
٢١٩- مقدمة في النحو ، لخلف بن حيان الأحمر البصري (ت ١٨٠هـ) – تحقيق عز الدين التنوخي – مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم – دمشق ١٣٨١هـ –١٩٦١م .
٢٢٠- المقرب ، لعلي بن مؤمن بن عصفور (ت ٦٦٩هـ) – تحقيق أحمد عبد الستار الجواري – وتحقيق عبد الله الجبوري – الطبعة الأولى – ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.
٢٢١- الممتع في صنعة الشعر ، لعبد الكريم النهشلي القيرواني (ت ٤٠٥هـ) – تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام – منشأة المعارف – الإسكندرية – د.ت .
٢٢٢- المنجد في اللغة – منشورات دار المشرق – الطبعة السادسة والثلاثون – بيروت – ١٩٩٧م.

٢٢٣- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم ، للإمام أبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت ٣٧٠هـ) – تحقيق وتعليق الأستاذ الدكتور ف.كرنكو – دار الكتب العلمية – الطبعة الثانية – بيروت ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢ م .

٢٢٤- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، للباحث العلامة محمد علي التهانوي (ت ١١٥٨ هـ) – تقديم وإشراف ومراجعة الدكتور رفيق العجم – تحقيق الدكتور علي دحروج – نقل النص الفارسي إلى العربية الدكتور عبد الله الخالدي – الترجمة الأجنبية الدكتور جورج زيناتي – مكتبة لبنان – الطبعة الأولى – بيروت – ١٩٩٦م .

٢٢٥- الموضح في وجوه القراءات وعللها ، للإمام نصر بن علي بن محمد أبي عبد الله الشيرازي الفارسي النسوي النحوي المعروف بابن أبي مريم (ت ٥٦٥هـ) – (رسالة دكتوراة) تحقيق ودراسة عمر حمدان الكبيسي تحت اشراف الأستاذ الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي – جامعة أم القرى – السعودية – ١٤٠٨هـ .

٢٢٦- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، لمحمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي (ت ١٠٨٩ هـ) – تحقيق الدكتور مصطفى الصادق العربي– د.ت.

٢٢٧- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤ هـ) – المؤسسة المصرية العامة – مصر – د.ت .

٢٢٨- النحو الوافي ، لعباس حسن – د.ت .

٢٢٩- النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي) ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف – دار الشروق – الطبعة الأولى – مصر ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

٢٣٠- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري (ت٥٧٧هـ) – تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي – مكتبة المنار–الطبعة الثالثة – الأردن ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

٢٣١- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، للدكتور حسن خميس سعيد الملخ – دار الشروق – الطبعة الأولى – عمان – ٢٠٠٠م.

٢٣٢- النقائض (نقائض جرير والفرزدق) ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٠هـ) – تحقيق خليل عمران المنصور – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

٢٣٣- نهاية الأرب في فنون الأدب ، لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت ٧٣٣هـ) – تحقيق الدكتور علي بو ملحم – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م .

٢٣٤- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، للإمام فخر الدين الرازي محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)– تحقيق أحمد حجازي السقا – المكتب الثقافي للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – مصر ١٩٨٩م .

٢٣٥- نوادر المخطوطات ، تحقيق عبد السلام هارون – دار الجيل – الطبعة الأولى – بيروت ١٤١١هـ – ١٩٩١م .

٢٣٦- النوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) – تحقيق ودراسة محمد عبد القادر أحمد – دار الشروق – الطبعة الأولى – بيروت ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

٢٣٧- هدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين من كشف الظنون ، لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٩٩هـ) – دار الكتب العلمية – د.ط – بيروت ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٢٣٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) – تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم – دار البحوث العلمية – الكويت ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٢٣٩- الوافي بالوفيات ، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ) – تحقيق أحمد الأرناؤوط – وتحقيق تركي مصطفى – دار إحياء التراث العربي – الطبعة الأولى – بيروت ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

٢٤٠- الوساطة بين المتنبي وخصومه ، للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت ٣٩٢هـ) – تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم – وتحقيق علي محمد البجاوي – المكتبة العصرية – الطبعة الأولى – بيروت ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

٢٤١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١ هـ) – تحقيق الدكتور إحسان عباس – دار صادر – بيروت ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

فهرس المحتويات